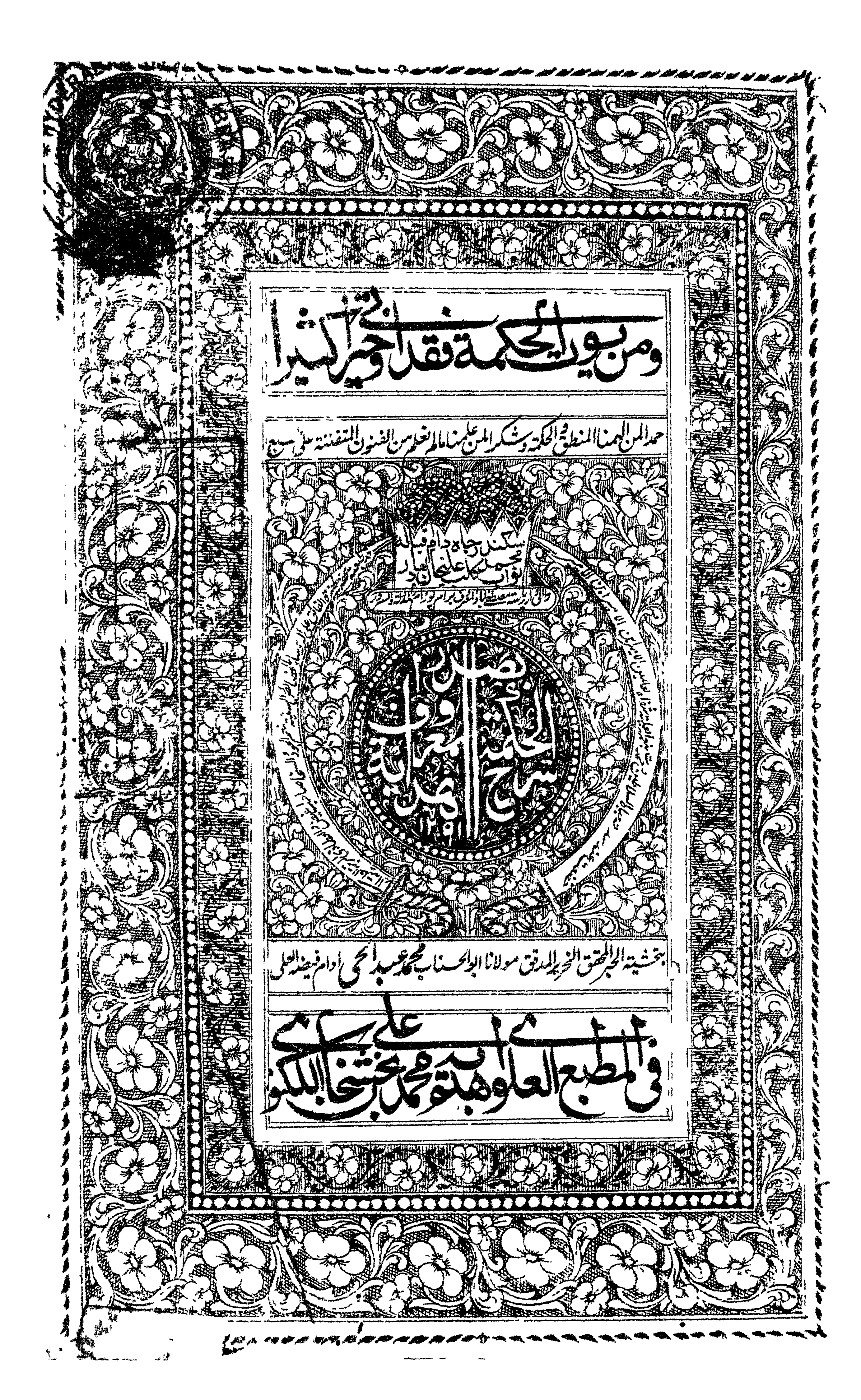
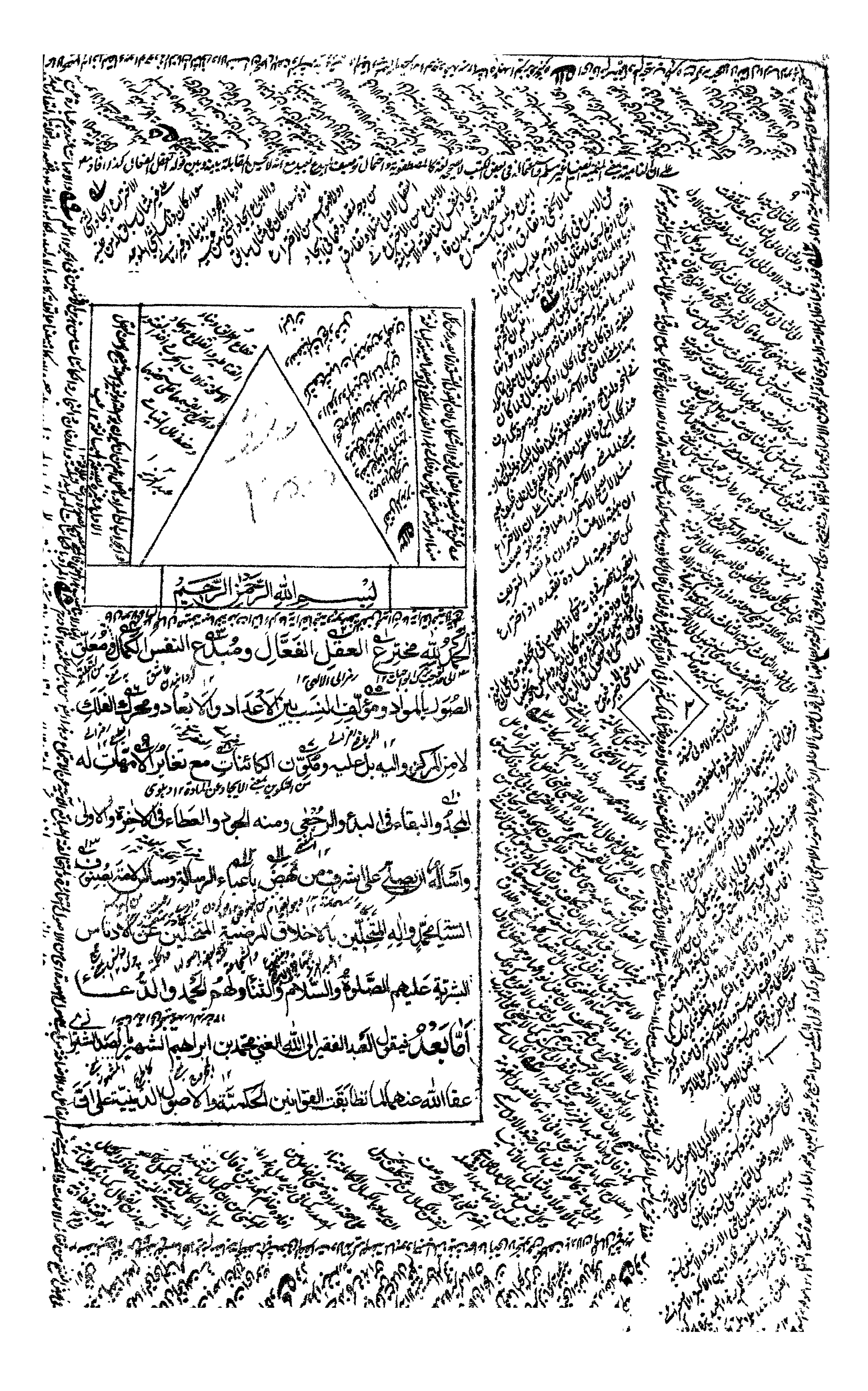



ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيرا كثيرا
حمد لمن الهمنا المنطق في الحكمة وشكر لمن علمنا ما لم نعلم من الفنون المتفننة على سبع
شرح هداية الحكمة المعروف بصدرا
بتحشية الحبر المحقق النحرير المدقق مولانا ابو الحسنات محمد عبد الحي ادام فيضه العلي
في المطبع العلوي باهتمام محمد علي بخشخان اللكنوي



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله مخترع العقل الفعال ومبدع النفس الكمال ومعلق الصور بالمواد ومؤلف النسب بين الاعداد والابعاد ومحرك الفلك لا من المركز واليه بل عليه ومكون الكائنات مع تغاير الامهات له المجد والبقاء في المبدء والرجعى ومنه الجود والعطاء في الاخرة والاولى واسأله ان يصلي على اشرف من خص باعباء الرسالة وسائق الكلمة بعنوق السبيل محمد واله المتحلين بالاخلاق المرضية المتخلين عن الادناس البشرية عليهم الصلوة والسلام والثنا ولهم الحمد والدعا

اما بعد فيقول العبد الفقير الى الله الغني محمد بن ابرهيم الشهير بصدر الشيرازي عفا الله عنهما لما تطابقت القوانين الحكمية والاصول الدينية على ان

انّ اجلّ الذخائر والسعادات وافضل الوسائل الى الفوز بالدرجات

تكميل القوة النظرية بتحصيل العلوم الحقيقية وتقنين القواعد اليقينية

اذ هي نفس ما تشتاق اليه النفوس الانسانية وتقشع به العقول الهيولانية

وبها يصير الانسان فائقا على الاشباه والاقران سالكا سبل العرفان غير محبوس

في سجن الحدثان وظلمات العمى والحرمان فصرفت شطرا من عمري في

تحصيلها وبرهة من دهري في البحث عن جملها وتفصيلها وكنت

شديد الاشتغال من سابق الاوان بتبيينها اكثر التوجه من اول

الوقت الى تنقيحها حتى ظهر لمساعي من تقدمني من علماء الاعصار

ووصلت الى غاية افكار من سبقني من حكماء الادوار فرقمت ما سنحت به

قريحتي القريحة اثناء مطالعتها من الرد والاحكام وجادت به فكرتي

الجريحة حين التشغل بمباحثها من النقض والابرام ارقاما متشتتة

في اوراق متفرقة ولم يتيسر لي النظم والترصيف والجمع والتاليف

لتشتت الحال وتفرق البال وعدم مساعدة الزمان ومعاندة

اهل الدوران ولما كثر التماس بعض المترددين اليّ والمشتغلين بقراءة

الهداية للحكيم الكامل والنحرير الفاضل اثير الدين مفضل الابهري لديّ

أردت أن أكتب لها شرحا جامعا لشتاتها واستفدته من

إشارات الحكماء وتنبيهاتهم واستنبطت من إيماضات الفلاسفة

وتلويحاتهم مضيفا إلى ذلك ما تحدست وألهمت لها مما أنا بتأييد الله أمين

وملكوته فشرعت فيه إجابة لملتمسه وإقامة لمقتبسه مجتهدا في كشف

المطالب والمعاني جاهدا في توضيح المقاصد والمباني حائدا عن طريقة المجادلين الذين

يجدون ظواهر الألفاظ ولا يرومون بواطن المعاني من استفتح عين

عقلية من قذى الاستغلاق ويسة التقليد أهتدى بالتعمق في هذا الكتاب

إلى طريق الرشاد ومنزل الصواب ويرى لطائف أفكار لا يكاد توجد في مطاوي

الكتب الكبار ودقائق أسرار لا يشير إليها الحكماء في مصادر والمسئول ممن

جبلت سريرته على العدالة والانصاف لطماء من تجنب بحسب الغريزة

عن الجور والاعتساف أن يصحح مواضع الخطأ والخلل ويصلح مواقع

القصور والزلل بشريطة الهداية والتفضل لفائت معلا وإمعان والتفحص

اللائق ولنبتدئ قبل أن نشرع في المقصود بتعريف الحكمة و

بيان أقسامها مستعينين بواهب العقل ومفيض الجود فاعلم

أن الحكمة صناعة نظرية يستفاد منها كيفية ما عليه الوجود في نفسه وما

وما علينا لواجب من حيث اكتساب النظريات واقتناء الملكات

لتستكمل أنفسنا وتصير عالماً معقولاً مضاهياً للعالم الموجود فتستعد

بذلك للسعادة القصوى وذلك بحسب الطاقة البشرية فهي تنقسم

على قسمين الأول هو الحكمة النظرية ومثاله علمنا بأن العالم محدث

وأن له صانعاً قادراً عالماً وأن السماء كرة وأن النفس باقية والثاني

هو الحكمة العملية ومثاله العلم بأنه كيف يمكن اكتساب الملكات

الفاضلة النفسانية وإزالة الملكات الرذيلة النفسانية وكيف

يمكن إزالة المرض وتحصيل الصحة وكل واحد من هذين علم إلا أن

الأول علم لشيء لا تأثير لنا البتة فيه بل المقصود منه معرفة نفس ذلك

المعلوم فقط والثاني علم لشيء يكون المطلوب من تحصيل العلم به

إدخاله في الوجود ومنعه من الوجود والحكمة النظرية أشرف من الحكمة

العملية لأن كل ما يعلم ليعمل كان العلم فيه وسيلة والعمل مقصوداً

والوسيلة في كل شيء أخس من المقصود فالعلم بالأعمال يكون أدون

منزلة من الأعمال ولا شك أن الأعمال أدون منزلة

من المعارف الإلهية والجلائل القدسية وذلك يدل على أن الحكمة العملية أدون منزلة

من الحكمة النظرية بكثير وايضا فات مابه تستكمل القوة النظرية

وهو الحكمة النظرية ينبغي ان يكون اشرف من مابه تستكمل القوة

العملية وهو الحكمة العملية لانها هي الجنبة العالية من النفس ولذلك

يدوم الاولى ابدا واهيا بخلاف الثانية فانها قد تزول عنها بالكلية

وهذه هي الجنبة السافلة منها والكلام الالهي ناطق بحصر الكمالات

الانسانية في هاتين المرتبتين قال الله تعالى حكاية عن الخليل صلوات الله

على نبينا وعليه رب هب لي حكما والحقني بالصلحين المراد

من الحكم تكميل القوة النظرية والمراد من قوله والحقني بالصلحين

تكميل القوة العملية وقال الله تعالى خطابا لموسى على نبينا وعليه

السلام فاستمع لما يوحى انني انا الله لا اله الا انا فاعبدني قوله

لا اله الا انا اشارة الى كمال القوة النظرية وقوله فاعبدني اشارة الى

كمال القوة العملية وقوله تعالى حكاية عن عيسى على نبينا وعليه السلام

قال اني عبد الله اتاني الكتاب وجعلني نبيا وجعلني مباركا اينما كنت

كل ذلك اشارة الى كمال القوة النظرية ثم قال واوصاني بالصلوة

والزكوة ما دمت حيا وهو اشارة الى كمال القوة العملية وقال



وقال الله تعالى خطابا مع الحبيب صلوات الله عليه وآله وسلم

فاعلم انه لا اله الا الله اشارة الى كمال القوة النظرية و استغفر

لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات اشارة الى كمال القوة العملية

وقوله تعالى امنوا وعملوا الصلحت ايضا وفيه اشارة الى كمالها بين الفريقين

فقد ظهر بنور الوحي وبنور الحكمة ان كمال الانسان محصور في العلم

والعمل بها يحصل الاحاطة بالمعقولات والتجرد عن الجسمانيات ثم

لما قسمت الامور الى ما لا يتعلق باعمالنا وسمي العلم المتعلق بها الحكمة النظرية

التي غايتها استكمال القوة النظرية للنفس بحصول العلم التصوري والتصديقي

بامور ليست تتعلق بكيفية عمل وكيفية مبدأ عمل من حيث هو مبدأ عمل

لحصول العقل بالفعل والى ما تتعلق باعمالنا وسمي العلم المتعلق بها الحكمة

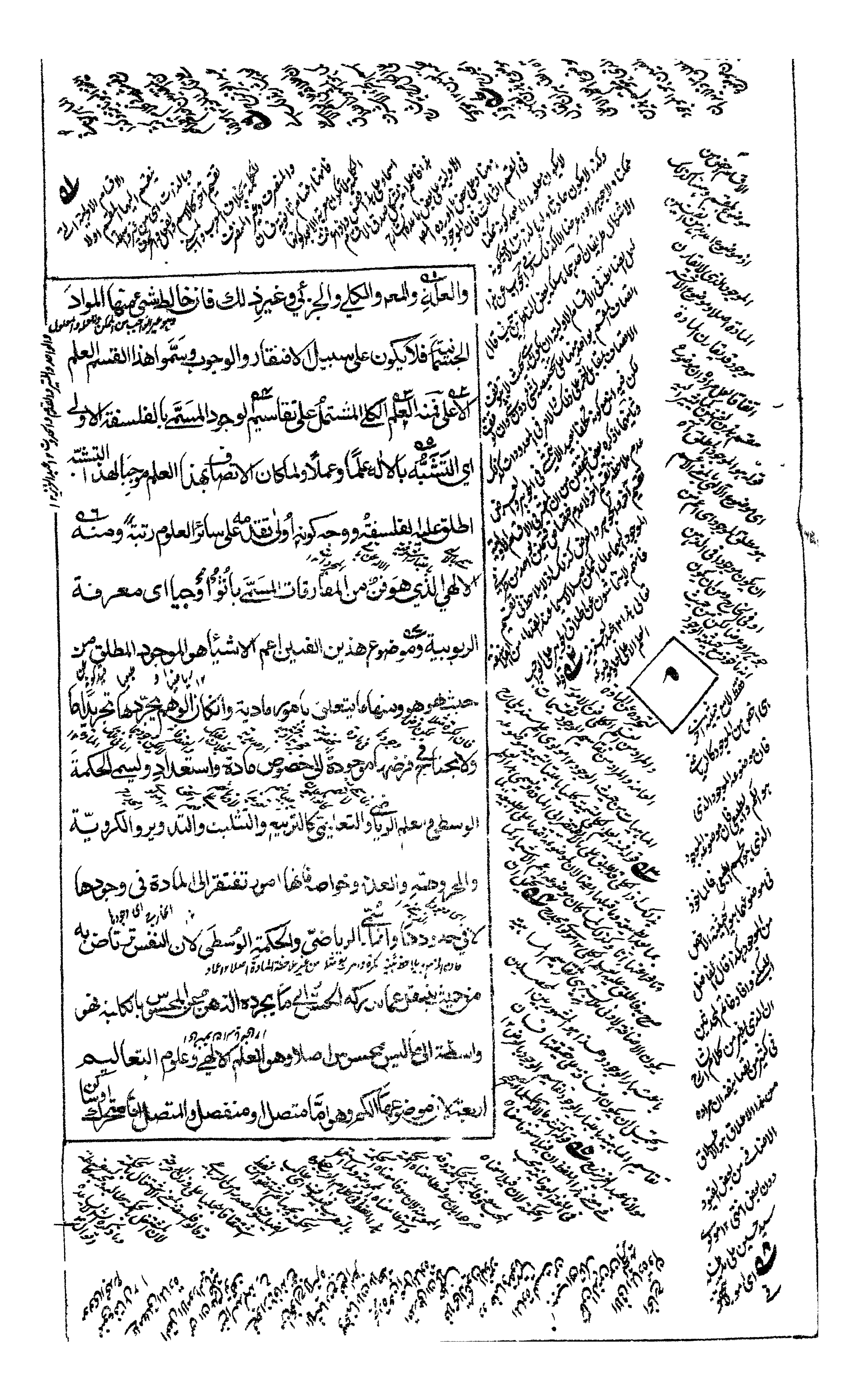
العملية التي غايتها استكمال القوة العملية بالاخلاق بعد ما تستكمل القوة النظرية

بالعلم التصوري والتصديقي بامور تتعلق بكيفية عمل وكيفية مبدأ عمل

من حيث هو كذلك قسموا الحكمة النظرية ثلثة اقسام منها ما يتعلق بامور

غير مادية مستغنية القوام في نحوي الوجود العيني والذهني عن اشتراط المادة

كالاله الحق والعقول الفعالة والاقسام الاولية للموجود كالوجوب والامكان



والعلة والمعلول والكلي والجزئي وغير ذلك فان خالطها شيء منها المواد
الجسمية فلا يكون على سبيل الافتقار والوجوب وسمّوا هذا القسم العلم
الاعلى فن العلم الكلي المشتمل على تقاسيم الوجود المسمّى بالفلسفة الاولى
اي التشبه بالاله علماً وعملاً ولما كان الاتصاف بهذا العلم موجبا لهذا التشبه
اطلق عليه الفلسفة ووجه كونه اولى تقدمه على سائر العلوم رتبة ومنه
الالهي الذي هو فن من المفارقات المسمّى باثولوجيا اي معرفة
الربوبية وموضوع هذين الفنين اعم الاشياء هو الموجود المطلق من
حيث هو هو ومنها ما يتعلق بامور مادية وان كان الوهم يجردها تجريدا ما
ولا يحتاج في فرضها موجودة الى خصوص مادة واستعداد ويسمى الحكمة
الوسطى وعلم الرياضي والتعليمي كالتربيع والتثليث والتدوير والكروية
والمخروطية والعدد وخواصه فانها امور تفتقر الى المادة في وجودها
لا في حدودها واما تسمية الرياضي والحكمة الوسطى لان النفس ترتاض به
من حيث ينتقل عما تدركه الحس الى ما يجرده الذهن عن المحسوس بالكلية فهو
واسطة الى عالم ليس بجسم اصلا وهو العلم الالهي وعلوم التعاليم
اربعة لان موضوعها الكم وهو اما متصل او منفصل والمتصل اما متحرك او ساكن



ساكن فالمتحرك هو الهيأة والساكن هو الهندسة والمنفصل
إما أن يكون له نسبة تأليفية أو لا يكون فالأول هو الموسيقى والثاني هو الحساب
ومنها ما يتعلق بأمور مادية لا يتوهم مجردة ومع عدم تجردها لا يستغني
في فرض وجودها عن التغير وخصوص الاستعداد فالانسان مثلا
لا يمكن أن يتوهم او يتصور الا في لحم وعظم والفطوسة الا في الانف
بخلاف التقعير وهذا هو العلم الطبعي وموضوعه جسم العالم من حيث
أن له مبدأ حركة او سكون هذا هو التقسيم المشهور وقد فرق
الشيخ الالهي صاحب الاشراق قدس سره بين الحساب والهندسة بأن
موضوع الحساب العدد وهو من الاقسام الاولية للموجود لأن الموجود
بما هو موجود صالح لأن يوصف بوحدة او كثرة من غير أن يصير رياضيا
او طبعيا فيكون الموجود ذا عدد ولا يحتاج الى مادة من حيث هو وعدد
لا في الوهم ولا في العين فإن المفارقات ذوات عدد وموضوع الهندسة
المقدار ولا يقع في الاعيان الا في مادة فعلى هذا فارق الحساب الهندسة
بما ذكره فوجب بناء على التقسيم المشهور دخوله في ضابطة العلم الكلي مع
من اقسام الرياضي فلو اشترط في العلم الالهي عدم المخالطة بالكلية

من تقاسيم الوجود وترك على صحة التجرد دخل وضوح الحساب

فيه فما يتم التقسيم المشهور فالاحوط ان تقسم العلوم الى ما موضوعه نفس

الوجود والى ما ليس موضوعه نفس الوجود فالاول العلم الاعلى والذي

ليس موضوعه نفس الوجود اما ان يشترط في فرضه ووقوعه صلوح مادة

متخصصة الاستعداد ام لا الاول هو الطبعي والثاني هو الرياضي وهي

طريقة حسنة لا يلزم منها دخول الحساب في الالهي واما الحكمة العملية

التي موضوعها النفس الانسانية من حيث اتصافها بالاخلاق والملكات فهي

ايضا ثلثة اقسام لان التدابير البشرية والسياسات الانسانية لا تخلو اما

ان تختص بشخص واحد او لا الاول هي الحكمة التي بها تكون سعادة الانسان

الدنيوية فاضلة وحياته الاخروية كاملة ويسمى علم الاخلاق والثاني لا يختص

بل لابد فيها من شركة يتم بها الاجتماع فذلك الاجتماع اما ان يكون بحسب

منزل او بحسب مدينة فالاول يسمى حكمة منزلية والثاني حكمة مدنية ومن جعلها رباعية

قسم القسم الثاني الى قسمين لان المدنية تنقسم الى ما يتعلق بالملك والسلطنة

والى ما يتعلق بالنبوة والشريعة ويسمى الاول علم السياسة والثاني علم

النواميس وقد وقع في الحكمة النظرية مثل هذا او لا تناقض فيه لدخول احد

احد القسمين في الآخر عند من ثلث القسمة ولافلاطون كتاب في
غاية الجودة واللطافة فيما يتعلق بالشريعة والسنة ويسمى بنواميس ولارسطو
ايضا كتاب في ذلك ولكل منهما كتاب في سياسة الملك ثم قد صنف
المعلم الاول كتابا حسنا في تهذيب الاخلاق وصنف من المتاخرين
ابو علي بن مسكويه كتابا حسنا فيه سماه بكتاب الطهارة ثم صنف
المحقق الطوسي [illegible] الحكمة الاصطلاحية ولتحقق
ادخال المنطق في الحكمة تحقيقه في مقام آخر كما فعله الشيخ
الرئيس كيف وقد استقصى موضوعه لكونه بالمعقولات الثانية
لا يخرج منها العلم بتمامه بوجه من الوجوه العاقلة وما يبحث عنه من
الامور العامة هناك ليست موضوعة بل محمولات تثبت للاعيان
فلا تخلو عن تكلف مستغنى عنه وكذا في جعلها مشتقات
دون المبادي اذ لا فرق بين ان يعد ما هو موجود والوجود والممكن
بما هو ممكن والامكان كما نص عليه الشيخ في الشفاء وهذا الكتاب
مرتب على اصول ثلثة المنطق والطبيعي والالهي وقدم الاول لكونه علما آليا
وتأخير الثالث لكونه علما بما وراء المحسوسات ودأب التعليم

التدرج من المحسوسات الى المعقولات ومن الاصول الاقرب الى الاصعب

الا بعد اقتداء بالمعلم الاول فقد اعرض المصنف عن الحكمة الرياضية

لابتنائها في الاكثر على الامور الموهومة كالدوائر الموهومة المبحوث عنها في

الهيئة وعن اقسام الحكمة العملية باسرها لان الشريعة المصطفوية

قد قضت الوطر منها على اكمل وجه واتم تفصيل وذكر ذلك بان

كون الامور التي تبتني عليها مسائل علم الهيئة موهومة صرفة

غير متحققة الوقوع في نفس الامر غير مسلم سيما الدوائر

والخطوط والنقاط التي تتعين بالحركة كالمناطق والمحاور والاقطاب

وكلام الشيخ الرئيس في عدة مواضع من كتبه صريح في ان

هذه الامور كما توجد في الجسم بسبب المقادير كذلك توجد

بالحركة ايضا وكون ادراكها مما يتعلق بآلة الوهم

وبمعاونته فيها لا يوجب كونها غير متحققة في

نفس الامر لا ايضا يقتضي رفض العلم الذي يبتني عليها

مع انه يشتمل على كثير من المنافع منها الاعانة على غيره من العلم

كالالهي والطبعي والخلقي على ما ذكره بطلميوس في صدر كتابه.

كتاب المجسطي بل الغفلة عن هذا العلم الشريف الذي يطلع به
الانسان على دقائق صنعة ناظم الوجود ولطائف حكمة خلاق الخير
والجود نقص عظيم وآفة شديدة لطالب الحكمة والسعادة وقد تنازع قدماء
الفلاسفة في ترجيح احد من الرياضي والطبيعي على الآخر في الشرف والفضل
فكل يدمال الى طرف بحجج مذكورة في اسفارهم والحق ان الحكم
بالجزم بفضيلة احدهما مطلقا على الآخر غير سديد بل لكل منهما فضل
من وجه اما الطبيعي فلوجوه الاول انه يبحث عن مبادي الحركة
والسكون وهو امر جوهري والرياضي يبحث عن الكم وعوارضه وهو
امر عرضي والجوهر اشرف من العرض والثاني ان الفن الطبيعي حالة
في الاجسام التاثير والعلية والكمية ولواحقها علوية تابعة للقوى
الجنة والمتبوع افضل من التابع والثالث ان الطبيعي في الاكثر يعطي اللم
ولربما يعطي الان ومعطي اللم افضل والرابع هو ما ذكرنا ان الطبيعي موضوعه
واحوال موضوعه امور حقيقية واقعة في الاعيان والحساب والهندسة اكثرها
مبني على التوهمات والامر المحقق الذي له وجود في نفسه اشرف من الاوهام
والخامس ان الطبيعي يشتمل على علم النفس وهو ام الحكمة و

عند بك النفس هي السادة الماسحة وهي أم الصناعة و
معرفتها اشرف المباحث بعد اثبات المبدأ الاعلى ووحدانيته والجاهل
معرفتها لا يستحق ان يقع عليه اسم الحكيم وان اتقن سائر
العلوم فالعلم المشتمل على معرفتها افضل من غيره واما الرياضي
فهو اشرف من الطبعي بوجوه اخر منها انه اقرب الى الامور المجردة
عن المواد بالكلية فهو واسطة الى الالهي فهو افضل ومنها ان
الاحوال الوهمية والخيالية غير متناهية والقسمة هناك لا تقف
فهو افضل مما هو محصور بين الحواصر ومنها ان الامور الرياضية اصفى
والطف والذ واتم من الامور المكدرة الجسمانية ومنها قلة
التشويش والغلط في البراهين العددية او الهندسية بخلاف الطبعي
بل الالهي ومن اجل ذلك قيل ادراك الالهي والطبعي من جهة
ما هو شبه واحرى لا باليقين اما الاول فلكونه ما وراء
مدركات الحواس بالكلية واستعلائه عن احاطتها
به واما الآخر فلتغير حال العنصر وخفاء حال المعشوقة بالاغشية
الجسمانية على العقل لتسلط الحواس على ادراكها ولو ذهبت الى

الى ان ما فضائل ذلك العلم وما فيه من العجائب والغرائب

لأدى ذلك الى تطويل اما ما ذكره شيخ الاشراق من انه

كان في الزمان القديم من شان الصبيان الاشتغال بالعلوم

الرياضية واستدل له بكلام الحكيم سقراط لما اراد الاشتغال بالعلوم

الرياضية في آخر عمره ولم يتيسر له ذلك لهجوم الواقعة التي قتل

فيها علة لتاخير النظر اني كنت مشتغلا بافضل العلوم واشرف

الصناعات وهي الفلسفة ولم اتفرغ للنظر في الرياضيات لشدة استغراقي

بهذا فهذا لا يدل على مفضولية العلوم الرياضية مطلقا الا

عن العلوم الالهية والدليل عليه قوله اذا اطلقت الفلسفة

لا يراد بها الا معرفة المفارقات والمبادي والابحاث المتعلقة بها

ولا شك في فضلية هذه العلوم على الرياضي وعلى سائر العلوم وكون

الصبيان كانوا ينظرون فيه في قديم الايام لا يدل على خساسته بل هو

علم عقلي شريف وللخيال فيه معاونة شديدة ويكون الخيال فيهم غالبا

والمستولي على الصبيان هو الخيال والوهم فلاجرم كانوا ينظرون فيه

ليتمرن اذهانهم ويتدرب عقولهم على قبول الحق وفهم الصدق

ولنقتصر وفاقا لمن سبقنا على شرح ما سوى المنطق وهو القسمان الاخيران من هذا الكتاب مستعينين بمفيض الحق وملهم الصواب

القسم الثاني في الطبعيات التي هي احد اقسام الحكمة النظرية وموضوعها الجسم الطبعي من حيث اشتماله على قوة التغير وعرفوه بانه جوهر يمكن فيه فرض الابعاد الثلثة متقاطعة على زوايا قوائم ومعنى الجوهر الذي صيّروه جنسا للشيء هو الموجود لا في موضوع مسلوبا عنه الموضوع اذ لو كان هذا المعنى جنسا لكان فصله المقسم مقوما للحقيقة ومقررا للماهية من حيث هي بيان ذلك ان الفصل المقسم لا يحتاج اليه الجنس في تقومه من حيث هو هو لانه خاصة للجنس كما ان الجنس عرض عام له بل في ان يوجد ويحصل بالفعل فانه كالعلة المفيدة لوجود الجنس لا لتقومه باعتبار بعض الملاحظات التفصيلية التي للعقل فاذ كان ماهية الجنس هو الموجود بما هو موجود مع قيد عدمي هو سلب موضوع لكان فصله الذي يحصل وجوده يقوم ماهيته اذ ماهيته الوجود لا غير وايضا



يلزم في انعدام شيء من افراد هذا المعنى انقلاب الحقيقة ولكانت
افراد الجواهر كلها واجبة الوجود تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا
ولان ايضا الشيء الموجود بالفعل يصلح لان يكون عنوانا للحقيقة الجنسية
أجنبيهم فعدم صدقه على الواجب تعالى الى تخصيص الشيء بالممكن كما
في الحواشي الفخرية والا لكان كل من علم ان شيئا هو في نفسه جوهر
علم انه موجود ولما امكن تعقل شيء من الانواع الجوهرية فان العلم
هو المكتسب من صورة شيء مجردة عن مادته فصورة الجوهر جوهر كما
نص عليه الاعراض اعراض بناء على انحفاظ الماهيات في انحاء الوجودات
وماهية الجوهر ليست في العقل بالصفة المذكورة بل هي موجودة فيه لا
كجزء منه فاذن معنى الجوهر الذي يصلح للجنسية هو ما يعبر عنه بانه الشيء
او الماهية اذا صارت ماهية موجودة بالفعل في الخارج كان
وجودها الخارجي لا في موضوع وهذا المعنى ثابت له سواء وجد في العقل او
في الاعيان فانه في الاعيان في العقل فقد بطل ان يكون ماهيته في الاعيان
ليست في موضوع بل المعقول من الجوهر جوهر لانه موجود لا في موضوع بالمعنى المذكور
اي ماهية اذا وجدت في الخارج يكون لا في موضوع كالمغناطيس الذي في الكف



لايقدح عدم جذبه للحديد بالفعل في كونه جذابا للحديد اذ اضافه
الحديد ففي قوته جذب الحديد سواء وجد في الكف او في خارج
الكف وحمل الجوهر بهذا المعنى على الانواع التي تندرج تحته يكون
لذواتها لا لعلة كما هو شان الذاتيات من انها لا تعلل واما حمل كونها
موجودة بالفعل الذي هو جزء من كونها موجودة بالفعل لا في موضوع
عليها فلا محالة يكون بسبب لان حقائقها امكانية لا تكون موجودة
الا بسبب كيف واذا لم يمكن حمل الموجود بالفعل على ما تحته
من الاجناس العوالي التي هي المقولات العشر الا بسبب لا يحمل
الجنس الذي لا يعلل فلم يصير باضافة معنى سلبي اليه جنسا لشيء
والا لصار باضافة معنى ايجابي اليه وهو قولنا في الموضوع جنسا للاعراض
ايضا الى وجه خلاف ما تقرر في اراء الحكماء وقد علم مما ذكرنا
ان مفهوم العرض اعم من مقولة الجوهر باعتبار الوجود الذهني
لان الجوهر الذهني يصدق عليه انه موجود بالفعل في موضوع ويصدق عليه
ان وجوده العيني لا يكون في موضوع فهو جوهر بحسب ماهيته وعرض باعتبار
وجوده في الذهن ولا منافاة بينهما انما المنافاة بين مقولات العرض

وكذا بينها وبين مقولة الجوهر في صدقها بالذات على شيء

ومفهوم العرض انما يعرض لجميع المقولات في الذهن ولتسع منها في الخارج

واما ما اورد من انه على تقدير كون الصورة العقلية جوهرا او عرضا يلزم كونها

جوهرا او كيفا فيندرج تحت مقولتين لصدق عدم اقتضاء القسمة

والنسبة عليها فمندفع بانه ان اريد بالكيف ما هيته حقها ان تكون

في حقيقتها بحيث لو وجدت في الاعيان كانت في موضوع وغير مقتضية

للقسمة والنسبة فهو بهذا المعنى جنس من عوالي الاجناس كما ان الجوهر

بالمعنى المحقق له جنس عال فهما باعتبار هذين المعنيين جنسان

متباينان لا يصدقان على شيء في شيء من الظروف وهكذا قياس

باقي المقولات وان اريد منه عرض لا يكون بالفعل مقتضيا

للقسمة والنسبة فهو بهذا المعنى عرض عام لمقولة الكيف ولغيرها

في الذهن على نحو ما مر في معنى العرض فلا تمانع بهذا الاعتبار بينه وبين الجوهر

ولا يلزم اندراج الصورة العقلية تحت مقولتين هذا تقرير كلامهم على

وجه يطابق مرامهم واعلم انه ليس معنى قولهم ان كليات الجواهر

جواهر ان الكلي من الجواهر الذي في الذهن وله محل مستغن عنه

هو الذهن فانه قد تزول عنه صور الجواهر وتعود اليه يكون
بحيث توجد تارة في الخارج لا في موضوع وتارة في الذهن في
موضوع كالمغناطيس الذي هو في الكف فانه بحيث يجذب
الحديد تارة كما اذا كان في خارج الكف ولا يجذبه اخرى
كما اذا كان فيه فانه مغالطة من باب تضييع الحيثيات
والاعتبارات واخذ الكلي مكان الجزئي فان الكلي الذي ذاته
في العقل يستحيل وقوعها في الاعيان واستغناؤها
عن موضوع والمغناطيس الذي في الكف يجوز عليه
الخروج منه والجذب للحديد بل المراد بالكلي الكلي الطبيعي
اي الماهية بلا شرط والمعقول من الجوهر وان كان عرضا
بحسب خصوص وجوده الذهني وكونه كليا لكنه جوهر بحسب ماهيته فان
ماهيته ماهية شأنها ان تكون موجودة في الاعيان لا في موضوع
اي انها معقولة عن امر من شرط وجوده في الاعيان ان لا
يكون هو في موضوع وانما قبل المغناطيس انما يكون باعتبارات
ماهيته تتصف بجذب الحديد مع قطع النظر عن خصوص وجودها فاذا

فاذا وجد مقارنا للكف الانسان ولم يجذب الحديد ووجد مقارنا
لجسمه حديد يجذبه لا يلزم ان يقال انه مختلف الحقيقة في الكف
وفي الحديد بل هو في كل منهما بصفة واحدة وهو انه حجر
من شانه جذب الحديد فان قلت قد صرح الشيخ في الهيات الشفا
بان فصول الجواهر لا يجب ان تكون جواهر بحسب ماهيتها وان
صدق عليها الجواهر صدق اللوازم التي لا تدخل في ماهية
الملزومات حتى لا يلزم ان يكون لكل فصل فصل الى ما لا نهاية فاذا لم
تندرج تحت مقولة الجوهر فلا بد من اندراجها تحت شيء من المقولات
التسع العرضية مع عدم صدق مفهوم العرض عليها وهذا ينافي
قولهم مفهوم العرض عرض عام للمقولات التسع في الخارج قلت لا
يلزم من عدم اندراج فصول الانواع الجوهرية تحت مقولة
الجوهر اندراجها تحت مقولة اخرى حتى يصدق
عليها مفهوم العرض اذ لا مانع من عدم وقوع حقيقة بسيطة
لا جنس لها ولا فصل تحت شيء من المقولات بالذات كما صرح به الشيخ
في قاطيغورياس الشفاء هذا والموضح لكل شيء على ما يؤول اليه



محصّل كلام المحصّلين من المشائين هو الذي اذا قيس الى
ذلك الشيء لا يكون متقوّما به اي من حيث ماهيته فالهيولى
بالقياس الى الصورة الجسمية الشخصية لم تكن موضوعا بل مادة لاحتياجها
في تقومها الى الصورة من حيث ماهيتها وتكون موضوعا بالقياس
الى الجسم التعليمي وسائر الاعراض لقيامها بها لعدم تقومها بها
مطلقا والمراد من الامكان في تعريف الجسم امكان بحسب نفس الامر
فزيادة قيد الفرض لادخال الافلاك وهو لا يغني عن قيد الامكان
اذ ربما لا يتحقق بالفعل وقتا ما وليس المراد منه الفرض التقديري
ليختل الطرد بالجواهر المجردة بل المراد التجويز العقلي الذي يستعمل في
الرياضيات وقال الامام الرازي المراد من الامكان المعتبر في تعريف الجسم
هو الامكان العام لا الاستعدادي لئلا يخرج ما يكون الابعاد
حاصلة فيه على طريق الوجوب كما في الافلاك المتحركة وما تكون
حاصلة لا على طريق الوجوب كما في الاجسام المضلعة وقال
ان الكرة المتحركة يتحقق فيها قطر بالفعل انتهى اقول الحق
المتبع ان الجسم بما هو جسم لما لم يكن من شرطه ان

ان يتحرك ولا يجب ان يتحقق فيه سطح او سطوح بل انما يجب فيه ذلك
من حيث التناهي وحيثية التناهي ليست بعينها هي حيثية ذات الجسم
وحقيقته ولا يحتاج الجسم في ان يكون جسما الى ان يكون متناهيا
بل الحكم عليه بذلك بضرب من البرهان فجسمية الكرة كما صرح به
الشيخ في الشفاء ليست بواسطة الحدبة وخط آخر وكذا جسمية المكعب
ليست بواسطة الابعاد السطحية والخطية لانها متأخرة عن
ماهية الجسم ووجوده بل الجسم في مرتبة ماهيته صالح لان ينتزع منه
ابعاد ثلثة مع قطع النظر عن ان يكون متحركا او ساكنا متناهيا
او غير متناه فالابعاد المعتبرة في الرسم او الماخوذة في الحد هي الابعاد
المتقاطعة المفروضة في نحو الجسم لا الابعاد السطحية الاطرافية التي
تكون في المكعبات وامثالها كيف ولو كان كذلك لصدق
التعريف على كل سطحين متلاقيين على خط واحد من سطوح
المكعب لا يقال يخرج مثلها من قيد الجوهر لانا نقول فعلى هذا يكفي
ان يوخذ في التعريف بعد ما ذكر الابعاد المتقاطعة على الوجه
المذكور انما احتراز عما ذهب اليه بعض المعتزلة من

٢٣

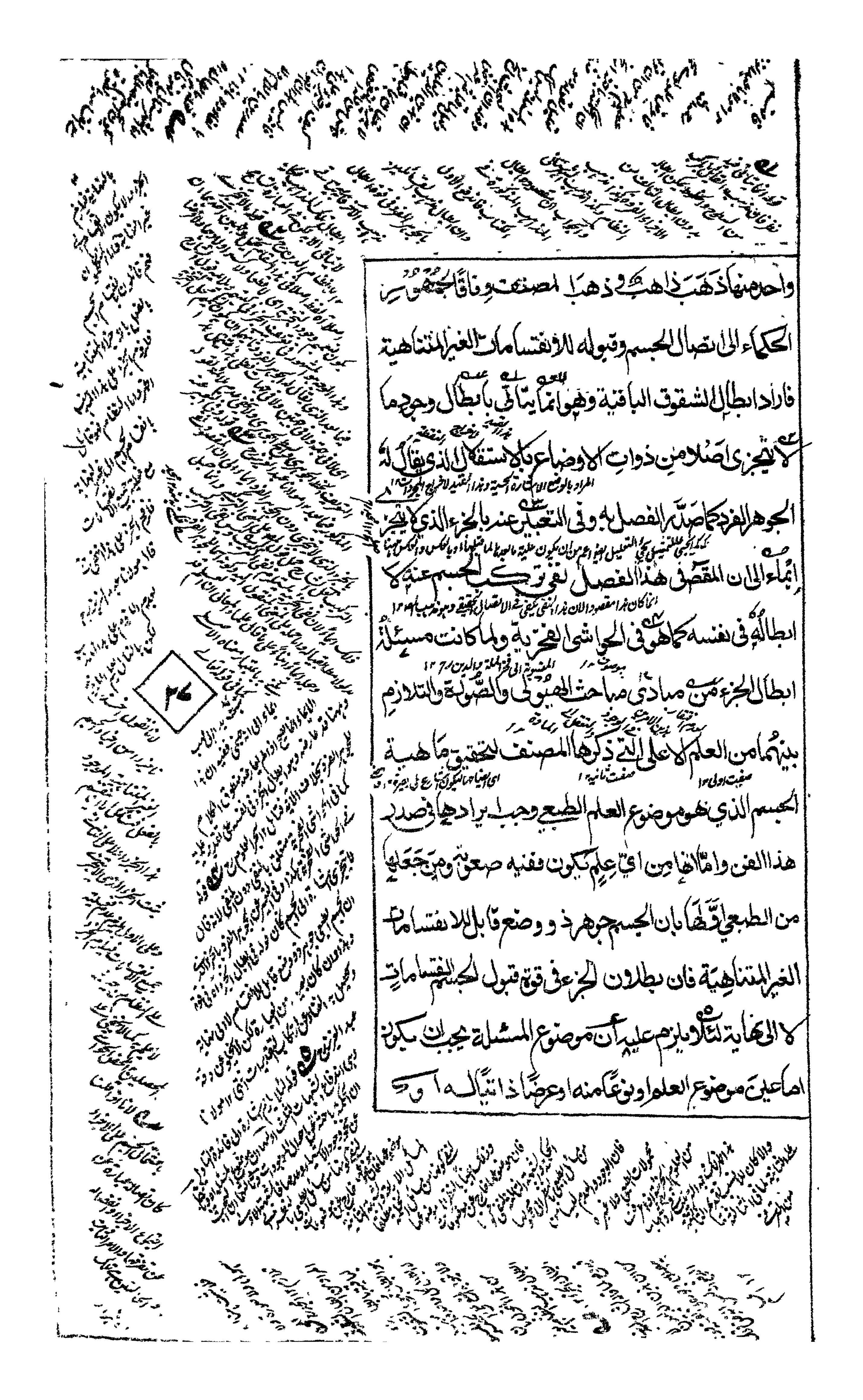
وجود السطح الجوهري وأما ايفاء لتمام الحد واشعار بان
المعتبر في الجسم قبوله للابعاد على هذا الوجه وان كان قابلا
للابعاد كثيرة لا على هذا النحو والثاني اولى واعترض صاحب المباحث
المشرقية على تعريف الجسم بانه قابل للابعاد الثلثة المتقاطعة
بانه منقوض بالهيولى الاولى اذ يصدق عليها انها قابل لفرض الابعاد
الثلثة والجواب ان المراد من القابل في هذا الحد هو
القابل بالذات وقبول الهيولى للابعاد الثلثة ليس بالذات
بل بواسطة حصول الصورة الجسمية فيها لا يقال الجسم عبارة
عن مجموع الهيولى والصورة ولا يجوز ان يكون للصورة مدخل
في قابلية الابعاد لان حقيقة الهيولى الجزء الذي به يتحقق الامكان
والقبول وحقيقة الصورة الجزء الذي به يتحقق الفعلية
والحصول فالصورة يستحيل ان تكون قابلا او جزءا من
القابل فاذا القابل للابعاد الثلثة هو الهيولى بالذات غاية
ما في الباب ان يكون قابليتها للابعاد تتوقف على تلبسها
بالصورة لانا نقول القبول ههنا ليس بمعنى القوة والاستعداد بل



بل مطلق الاتصاف وهذا المعنى قد يجامع الفعلية بل
الوجوب والقبول بالمعنى الاول لا يجامع الفعلية وهو
من خصائص الهيولى لا المعنى الثاني وتوهم الابعاد وفرضها في الجسم
لا يتوقف على الهيولى بل حدوث الابعاد في الخارج يتوقف على وجودها
كما ستعلم والمعتبر في تحديد الجسم هو ذلك لا هذا وبهذا
التحقيق ايضا علم ان جسمية المكعب ليست بواسطة الابعاد
الحاصلة فيه في الخارج واعترض ايضا بان الامكان والقابلية
اوصاف لا ثبوت لها في الخارج والتعريف بالامور العدمية
ان جاز فانما يجوز في الماهيات البسيطة التي لا جنس لها ولا فصل
والجسم ليس كذلك لوقوعه تحت جنس الجوهر فله فصل ايضا
ولتركبه من الهيولى والصورة والجواب انهم كثيرا ما يعبرون في
الحدود عن الفصول بلوازمها كقول المعلم الاول في حد المتصل
الذي يمكن ان يفرض فيه اجزاء تتلاقى على الحدود المشتركة و
في حد الرطب انه القابل للاشكال بسهولة وكقولهم في حد الانسان الحيوان
المدرك للكليات وفي حد الهيولى الجوهر المستعد فقد عبروا بهذه الامور العدمية



اوالاضافية عن مباديها التي هي الفصول الحقيقية فليكن
القبول والصحة او الامكان المذكور في تحديد الجسم ايضا من هذا
القبيل فهو مرتب على ثلثة فنون لانحصار الجسم الطبعي في الفلكي
والعنصري فالبحث عنه اما على وجه يعم بقسميه او يختص
بواحد منهما والاحوال العامة انسب بالتقديم لكونها مبادي
للاحوال الخاصة ولانها اعرف عند العقل لعمومها وموضوعات
الفن الثاني اقدم طبعا واكرم من موضوعات الفن الثالث على زعمهم
وتقديم البحث عن احوال ما هو مقدم طبعا وشرفا اولى من خلافه
الفن الاول فيما يعم الاجسام الطبعية ويقال له السماع الطبعي
وسمع الكيان لكونه اول ما يسمع في الطبعيات ويلاحظ سماعها
في سائرها وهو مشتمل على عشرة فصول **فصل** في
ابطال الجزء الذي لا يتجزى الجسم اما مفرد لم يتالف من اجسام
او مركب يتالف من اجسام متشابهة كالسرير او مختلفة كالحيوان
والجسم المفرد قابل للانقسام اتفاقا وهو اما بالفعل او بالقوة
وكل منهما اما متناه او غير متناه فهذه اربعة شقوق والى كل واحد



واحد منها ذهب في ذهب المصنف وفاقا لجمهور

الحكماء الى اتصال الجسم وقبوله للانقسامات الغير المتناهية

فاراد ابطال الشقوق الباقية وهو انما ياتي بابطال وجود ما

لا يتجزى اصلا من ذوات الاوضاع وبالاستقلال الذي يقال له

الجوهر الفرد كما صرح في الفصل به وفي التعبير عنه بالجزء الذي لا يتجزى

ايماء الى ان المقصود في هذا الفصل نفي تركب الجسم عنه لا

ابطاله في نفسه كما هو في الحواشي الفخرية ولما كانت مسئلة

ابطال الجزء من مبادي مباحث الهيولى والصورة والتلازم

بينهما من العلم الاعلى التي ذكرها المصنف لتحقيق ماهية

الجسم الذي هو موضوع العلم الطبعي وجب ايرادها في صدر

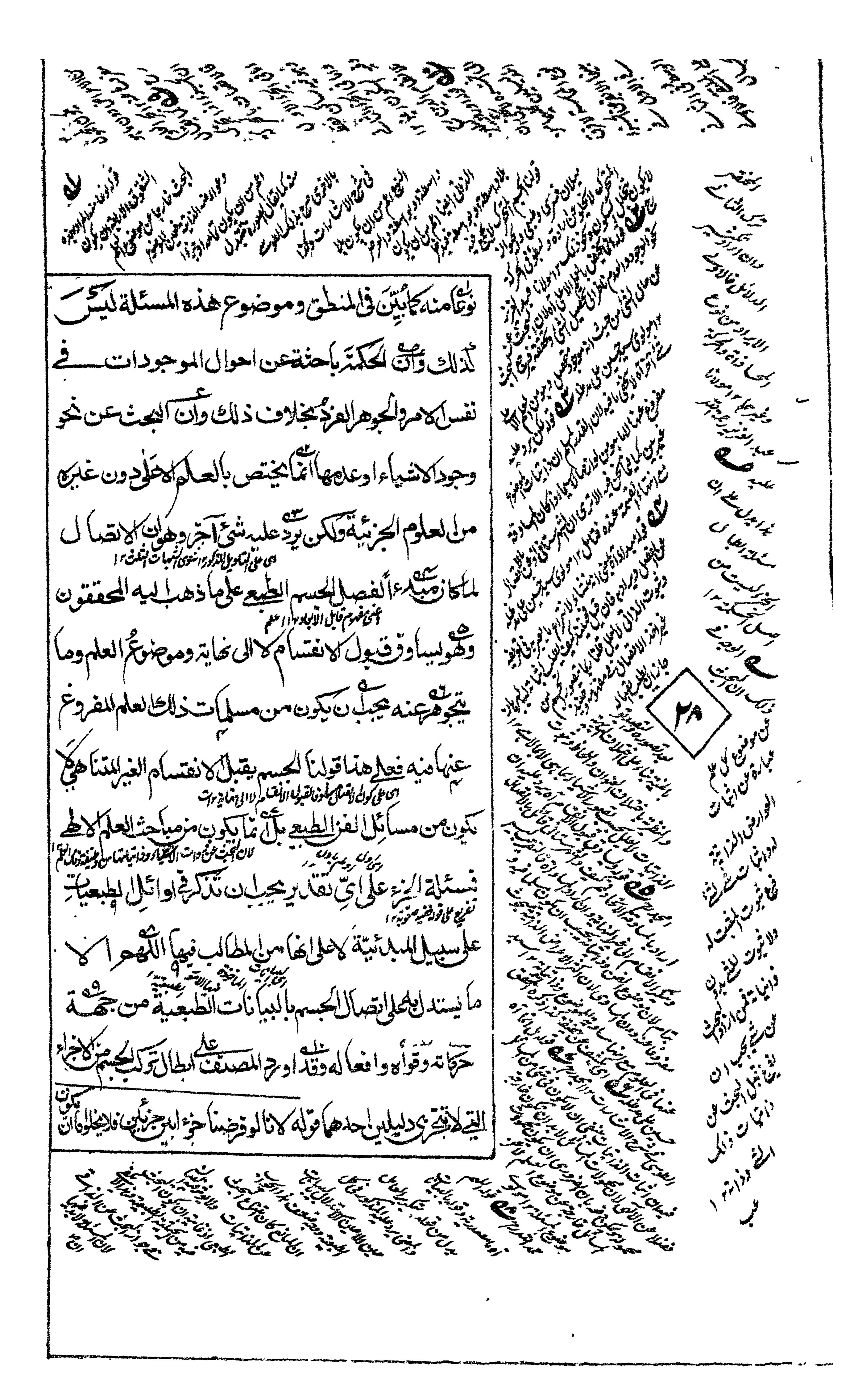
هذا الفن واما انها من اي علم يكون ففيه صعوبة ومن جعلها

من الطبعي قال بان الجسم جوهر ذو وضع قابل للانقسامات

الغير المتناهية فان بطلان الجزء في قوة قبول الجسم انقسامات

لا الى نهاية لئلا يلزم عليه ان موضوع المسئلة يجب ان يكون

اما عين موضوع العلم او نوعا منه او عرضا ذاتيا له ١٥ و



نوعاً منه كما بيّن في المنطق وموضوع هذه المسئلة ليس
كذلك وان الحكمة باحثة عن احوال الموجودات في
نفس الامر والجوهر الفرد بخلاف ذلك وان البحث عن نحو
وجود الاشياء او عدمها انما يختص بالعلم الاعلى دون غيره
من العلوم الجزئية ولكن يرد عليه شيء آخر وهو ان الاتصال
لما كان مبدءاً لفصل الجسم الطبعي على ما ذهب اليه المحققون
وهو يساوق قبول الانقسام لا الى نهاية وموضوع العلم وما
يتجوهر عنه يجب ان يكون من مسلمات ذلك العلم المفروغ
عنها منه فعلى هذا قولنا الجسم يقبل الانقسام الغير المتناهي لا
يكون من مسائل الفن الطبعي بل انما يكون من مباحث العلم الالهي
فمسئلة الجزء على اي تقدير يجب ان تذكر في اوائل الطبعيات
على سبيل المبدئية لا على انها من المطالب فيها اللهم الا
ما يستدل به على اتصال الجسم بالبيانات الطبعية من جهة
حركاته وقواه وافعاله وقد اورد المصنف على ابطال تركب الجسم من الاجزاء
التي لا تتجزى دليلين احدهما قوله لانا لو فرضنا جزءاً بين جزئين فلا يخلو اما ان يكون



يكون الوسط مانعا من تلاقي الطرفين او لا يكون لا سبيل الى
الثاني لانه لو لم يكن مانعا لكانت الاجزاء متداخلة والتداخل وهو
اتحاد الجوهرين كلا وبعضا في الوضع والاشارة محال و الا
لجاز وقوع اجزاء العالم في حجم خردلة وبتداخل الوسط في احد الطرفين
اما بالتمام او لا بالتمام فعلى الثاني ينقسم بما ينفذ وبما لا ينفذ احدهما
او كلاهما وعلى الاول يلزم ان لا يفيد التاليف حجما وايضا فلا يكون
وسطا وطرفا وقد فرضنا الوسط والطرف هذا خلف فثبت كونه
مانعا من تلاقيهما فما به يلاقي الوسط احد الطرفين غير ما به يلاقي الطرف
الاخر فينقسم واعترض عليها بان ما به الملاقاة هو الطرف الخارج منه
فيلزم التعدد في اطرافه لا في ذاته فلا يلزم الانقسام واجيب عنه
بان ما حل فيه احد الطرفين غير ما حل فيه الطرف الاخر و الا
لكانت الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الاخر وهو محال بالضرورة
فلا بد من ان يفرض في نهايته شيء غير شيء فيكون منقسما ولو وهما
ورد هذا بوجهين الاول انه ان اريد ان المحلين متغايران
بالذات تغايرا في الخارج او في الوهم فذلك باطل اما الاول فظ



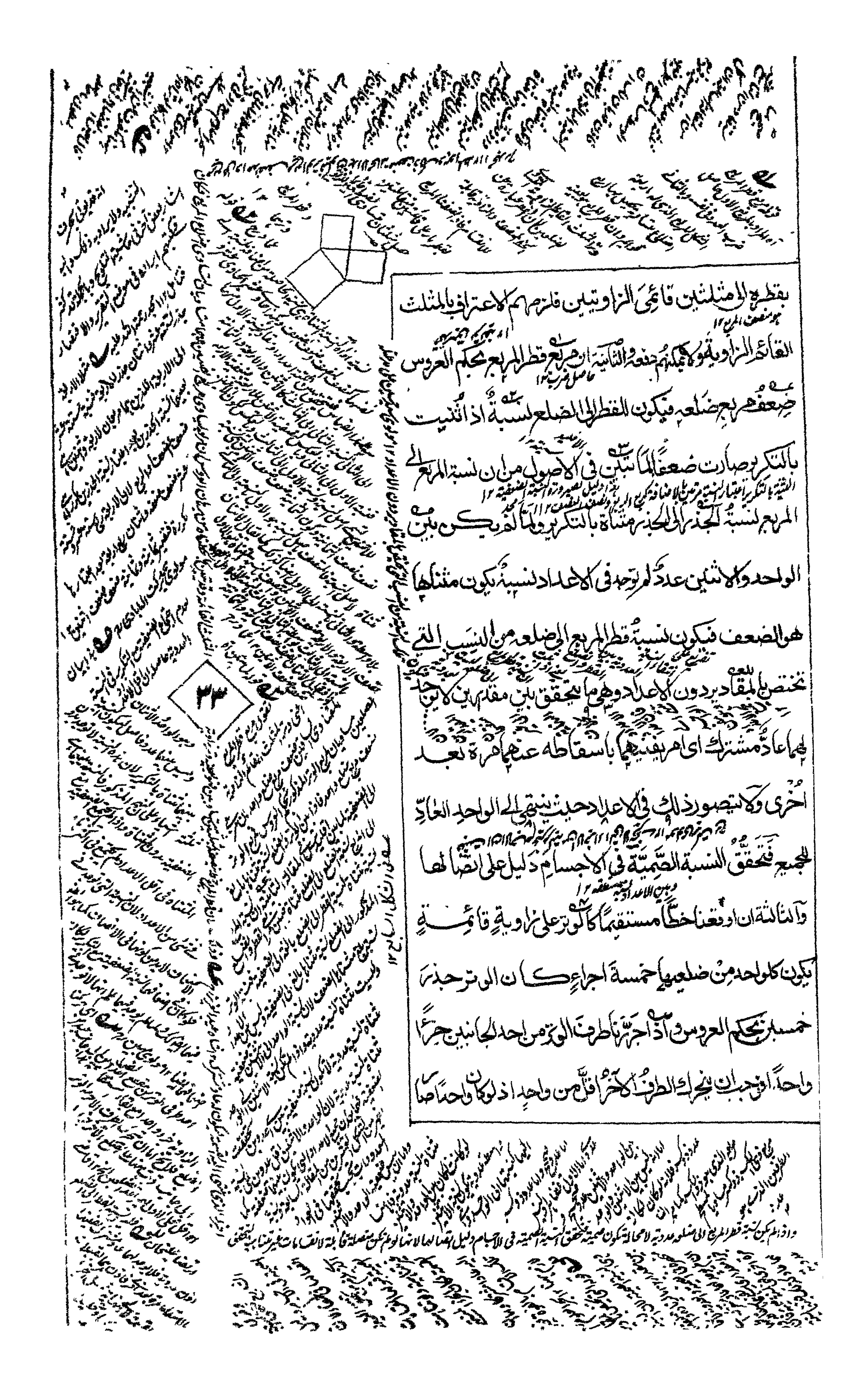
واما الثاني فلانه يستلزم ان يكون حلول الاطراف في محالها
حلولاً سريانيا كما لا يخفى وان اريد انهما متغايران ولو بالاعتبار
فلا نسلم استلزامه ان يفرض فيه شيء دون شيء لم لا يجوز
ان يكون الاعتبار الذي يتعدد بسببه المحل عند الحلول امراً غير
مستلزم للامتداد اصلاً ليفرض فيه شيء دون شيء والثاني
ان بعضه ليس اولى بان يكون موضوعاً لاحد الطرفين من كله
كيف والحلول السرياني اذا لم يجز في ممتد لم يجز في جزء من اجزائه ايضا
ممتد فلا يكون بعض من المحل مختصاً بحلية احد الطرفين
وبعض آخر بحلية الطرف الآخر واذا كان حال الممتد كذلك
من عدم الامتياز فحال ما فرض غير ممتد بالطريق الاولى
فالاولى في الجواب ان يقال مغايرة الطرفين في الاشارة
مستلزمة لجواز فرض شيء دون شيء بديهة والمنع مكابرة
والثاني من الدليلين قوله فلانا لو فرضنا جزءاً على ملتقى الجزئين
فاما ان يلاقي واحداً منهما فقط او مجموعهما بالاسر او من
كل واحد منهما شيئاً والاول محال والا لم يكن على الملتقى فتعين



فتعين احد القسمين الاخيرين فيلزم الانقسام وفي الحواشي
الفخرية ان الاحتمالات ههنا ترتقي الى عشرة اشار بعض
الشراح الى بعضها وترك الباقي فعليك باستنباط الجميع او
بالمراجعة اليها ان شئت واعلم ان لاصحاب اتصال الجسم حججا
قوية على اثباته سوى ما ذكره المصنف الا انه اختار منها حجتين
المؤنتين حيث لا يبتني شيء منهما على اثبات الدائرة والمثلث وامثالهما
على حركة الجزء او نفي اخر ولا باس بذكر بعض منها لشحذ الاذهان
الناظرين وتحريكا لخواطر المتفكرين خصوصا ما يبتني منها على الاصول
الهندسية فالاولى انا اذا فرضنا مثلثا قائم الزاوية وفرضنا كل واحد
من الضلعين المحيطين بها عشرة من الاجزاء كان الوتر جذر مائتين
لشكل العروس من ان كل مثلث قائم الزاوية فان مربع وتر زاويته القائمة
مساو لمربعي ضلعيها وليس للمائتين جذر صحيح والكسر بحسب القسمة
بل التحقيق ان ليس للكسر مجردا او مركبا مربع صحيح اصلا فلا
يكون للعدد الاصم الجذر في الواقع فيلزم على اصل الخصم
لا يوجد لمثل ذلك القاعدة قدر في الواقع وبرهان ذلك انه



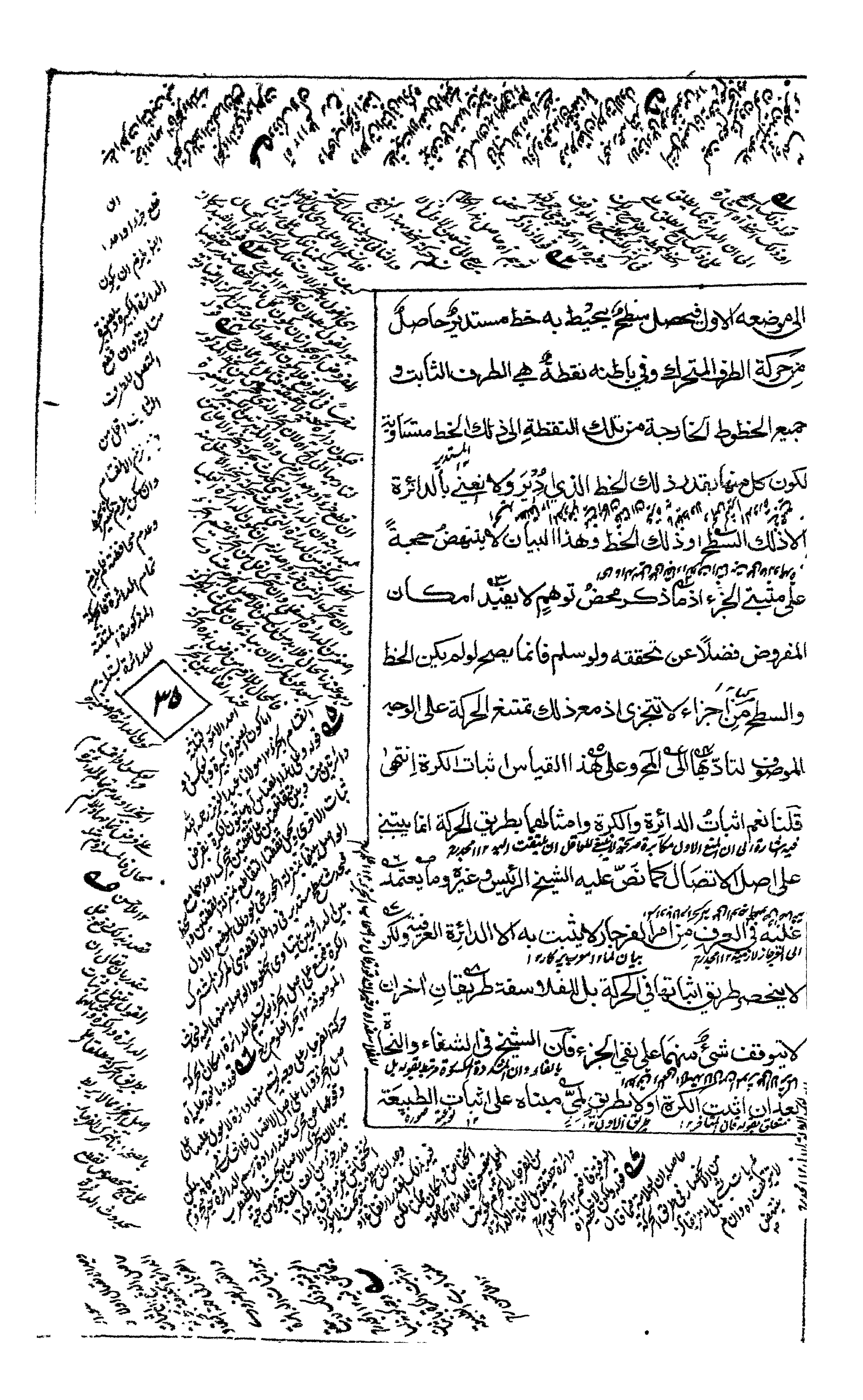
يستفاد من رابع ثانية الاصول ان مربع كل عدد يساوي مربعي
قسميه وضعف ضرب احد القسمين في الآخر اذا تمهد هذا
فنقول اذا فرضنا ثلثة وكسرا مثلا فمربع الثلثة عدد صحيح ومربع
ذلك الكسر يكون اقل منه البتة لان ما حصل من
ضرب الكسر في الكسر كان اقل من كل منهما ثم
اذا ضربت الستة في الكسر حصل كسور ستة من نوع
كسر الاصل فاذا جمعنا هذه الكسور الستة مع مربع الكسر
الاول امتنع ان يحصل منها عدد صحيح كما لا يخفى وعلى هذا القياس
كل عدد ذي كسر والبيان في مجرد الكسر واضح فان
قيل الحجة تبتني على امكان وجود المثلث القائم الزاوية
ومثبتوا الجزء ينكرونه بل يقولون ان البصر يخطي في امر الدائرة
والمثلث ونظائرهما من الاشكال وانما هي اشكال مضرسة بحسب
الواقع كما نقل عنهم قلت هم مع ذلك لا ينكرون المربع
القائم الزوايا المتساوي الاضلاع على ما ذكره الشيخ في طبيعيات
الشفاء من مذهبهم فنقول ذلك المربع ينقسم بقطره



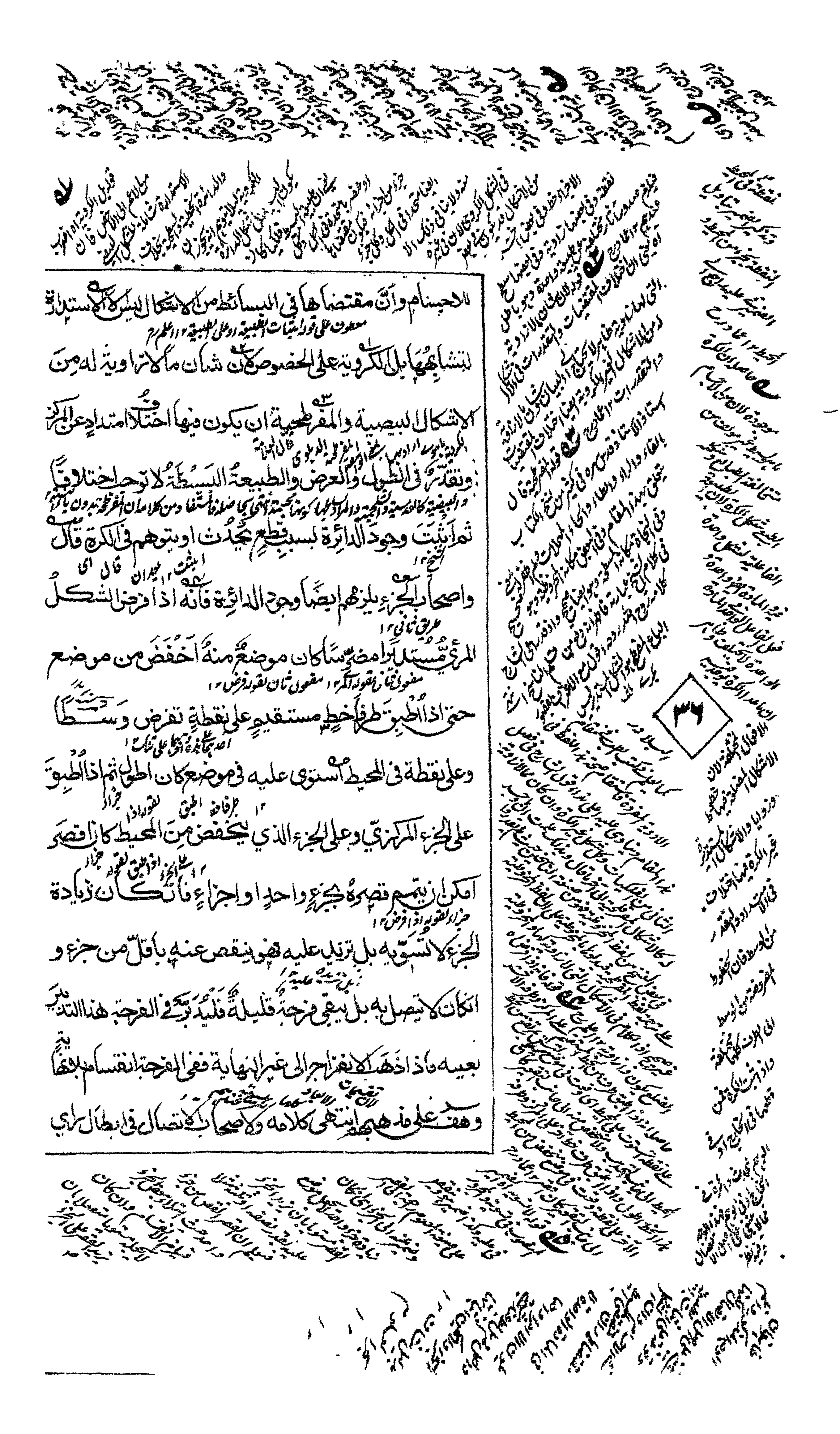
بقطرية المثلثين قائمي الزاويتين فلزمهم الاعتراف بالمثلث
القائم الزاوية ولا يمكنهم جحد الثانية ان مربع قطر المربع بحكم العروس
ضعف مربع ضلعه فيكون القطر الى الضلع نسبة اذا ثنيت
بالتكرير صارت ضعفا لما ثبت في الاصول من ان نسبة المربع الى
المربع نسبة الجذر الى الجذر مثناة بالتكرير ولما لم يكن بين
الواحد والاثنين عدد لم توجد في الاعداد نسبة يكون مثناها
هو الضعف فيكون نسبة قطر المربع الى ضلعه من النسب التي
تختص بالمقادير دون الاعداد وهي ما يتحقق بين مقدارين لا يوجد
لهما عاد مشترك اي امر يفنيهما باسقاطه عنهما مرة بعد
اخرى ولا يتصور ذلك في الاعداد حيث ينتهي الى الواحد العاد
للجميع فتحقق النسبة الصمية في الاجسام دليل على اتصالها
والثالثة ان اذا فرضنا خطا مستقيما كالوتر على زاوية قائمة
يكون كل واحد من ضلعيها خمسة اجزاء كان الوتر جذر
خمسين بحكم العروس واذا اخرجنا طرفي الوتر من احد الجانبين جزءا
واحدا اوجب ان يخرج الطرف الآخر اقل من واحد اذ لو كان واحدا صار



احد المضلعين ستة والآخر اربعة فيصير الوتر جذر اثنين و
خمسين مع كونه بالحقيقة جذر خمسين فثبت لا انقسام والرابع
ان احد ضلعي القائمة اذا كان ثلثة والآخر اثنين كان الوتر اكثر من الثلثة
بشكل العروس واقل من الاربعة بشكل الحماري والخامسة ان
اقليدس برهن في عاشر اولى الاصول ان كل خط يمكن تنصيفه فلو تركب
الخط من اجزاء وتر عدداً لزم انقسام الجزء الوسطاني والسادسة انه
بيّن في ثانية كتاب اقليدس انه يمكن ان ينقسم كل خط بحيث
يكون ضرب مجموعه في احد قسميه كمربع القسم الآخر فلو فرض تركب
الخط من ثلثة اجزاء وقسم على الصحة كان احد قسميه اثنين
والآخر واحداً والحاصل من ضرب الكل في الواحد ثلثة ومربع الاثنين
اربعة فوجب ان يكون قسمته لا على الصحة قال العلامة التفتازاني
في شرح المقاصد ان برهان بعض هذه الاشكال على ما بينه اقليدس مبني
على رسم المثلث المتساوي الاضلاع المتوقف على رسم الدائرة لكن لا سبيل
الى اثبات الدائرة على القائلين بالجزء لان طريقه ان يتحيل خط مستقيم
متناه ويثبت احد طرفيه ويدار حول طرفه الثابت الى ان يعود الى



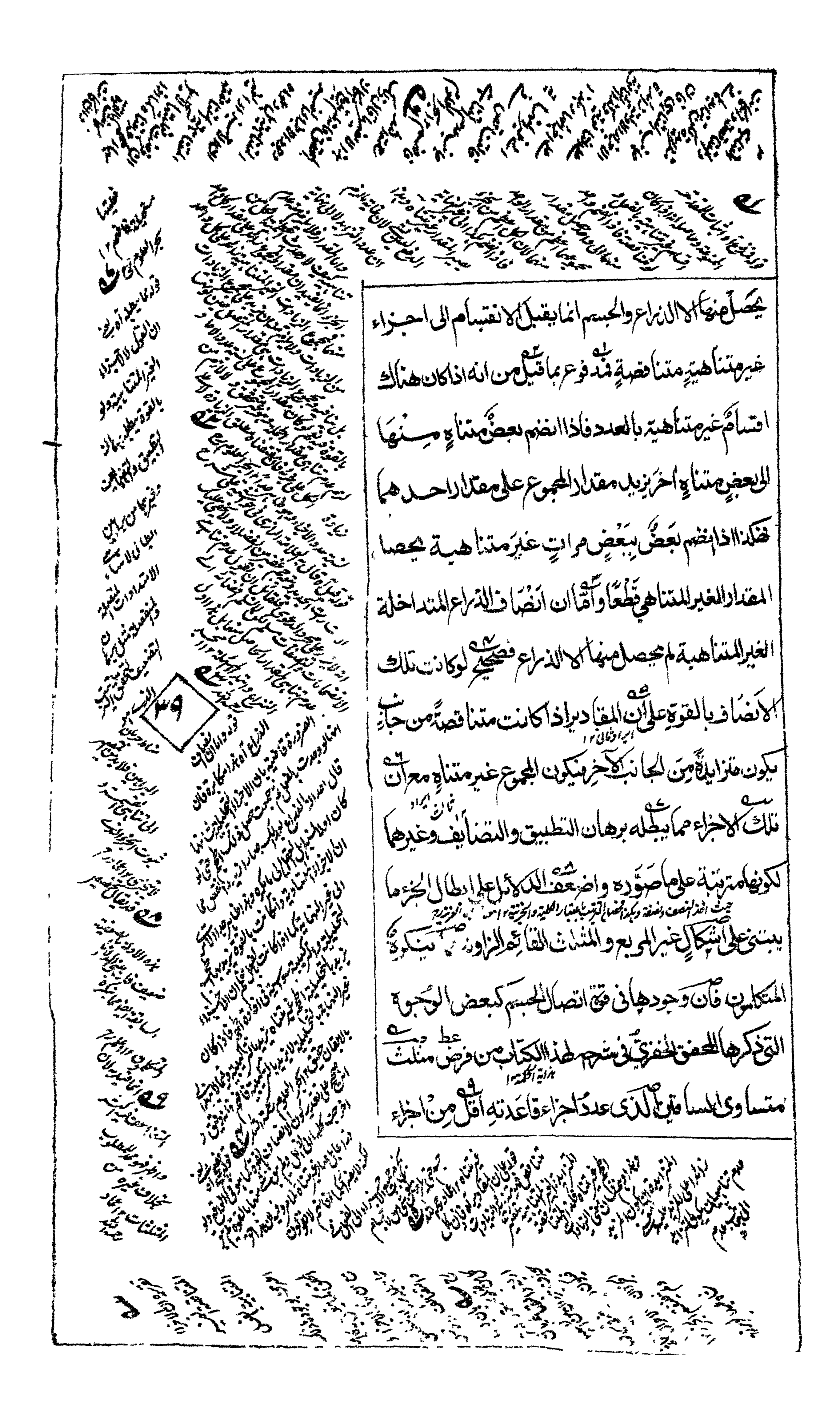
الى موضعه الاول فيحصل سطح يحيط به خط مستدير حاصل من حركة الطرف المتحرك وفي باطنه نقطة هي الطرف الثابت و جميع الخطوط الخارجة من تلك النقطة الى ذلك الخط متساوية لكون كل منها بقدر ذلك الخط الذي دير ولا نعني بالدائرة الا ذلك السطح او ذلك الخط وهذا البيان لا ينتهض حجة على مثبتي الجزء اذ ما ذكر محض توهم لا يفيد امكان المفروض فضلا عن تحققه ولو سلم فانما يصح لو لم يكن الخط والسطح من اجزاء لا تتجزى اذ مع ذلك تمتنع الحركة على الوجه الموصوف لتاديها الى المحال وعلى هذا القياس ثبات الكرة انتهى قلنا نعم اثبات الدائرة والكرة وامثالهما بطريق الحركة انما يبتني على اصل الاتصال كما نص عليه الشيخ الرئيس وغيره وما يعتمد عليه في العرف من امر الفرجار لا يثبت به الا الدائرة العرفية ولكن لا ينحصر طريق اثباتها في الحركة بل للفلاسفة طريقات اخران لا يتوقف شيء منهما على نفي الجزء فان الشيخ في الشفاء والنجاة بعد ان اثبت الكرة اولا بطريق التي مبناه على اثبات الطبيعة



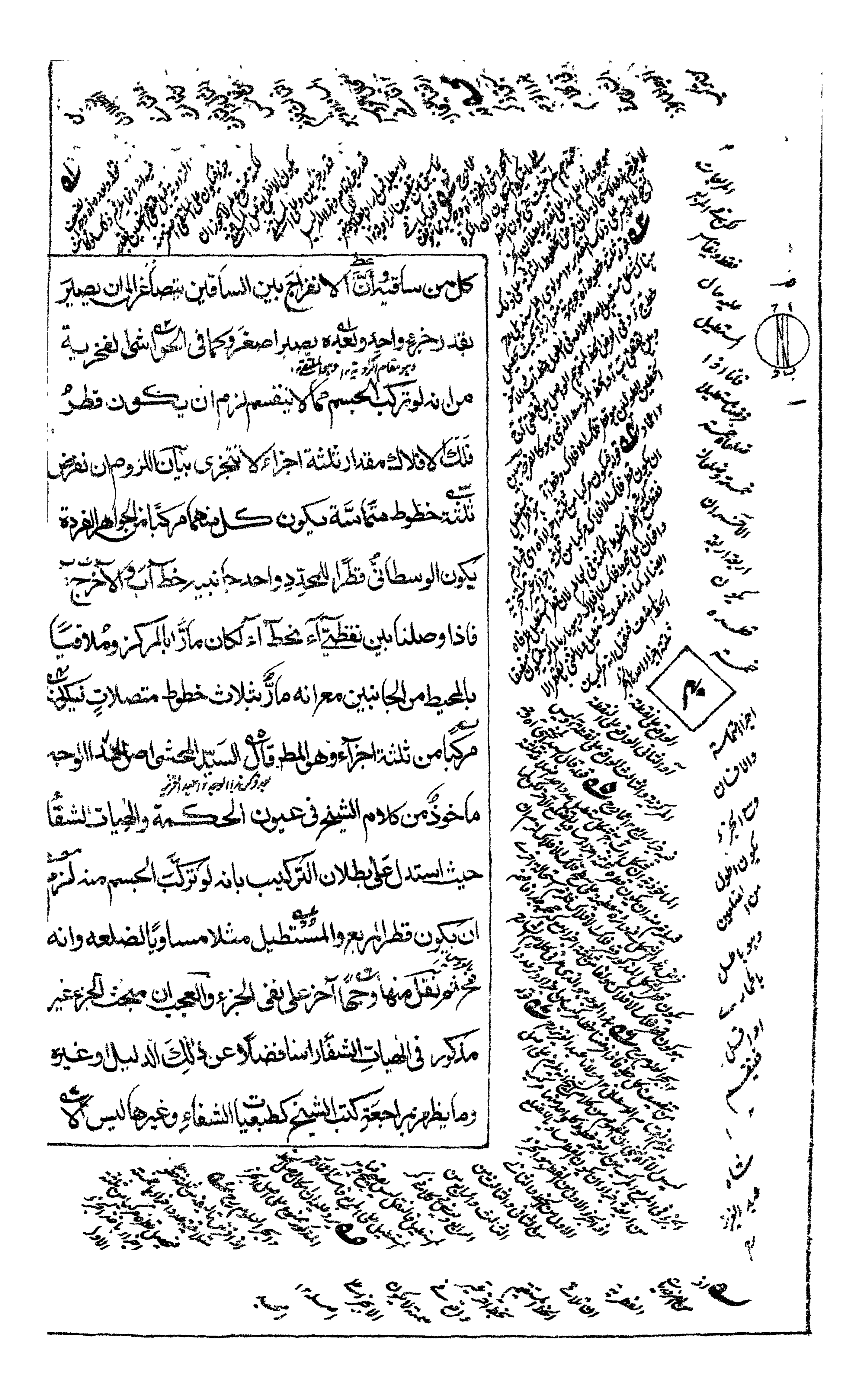
الاجسام وان مقتضاها في البسائط من الاشكال ليس الا الاستدارة
لتشابهها بل الكروية على الخصوص لان شان ما لا زاوية له من
الاشكال البسيطة والمفرطحة ان يكون فيها اختلاف امتداد عن المركز
وتقدر في الطول والعرض والطبيعة البسيطة لا توجب اختلافا
ثم اذا ثبت وجود الدائرة بسبب قطع يحدث او يتوهم في الكرة قال
واصحاب الجزء يلزمهم ايضا وجود الدائرة فانه اذا فرض الشكل
المربع مسطحا او مضرسا كان موضع منه اخفض من موضع
حتى اذا اطبق خط مستقيم على نقطة تفرض وسطا
وعلى نقطة في المحيط استوى عليه في موضع كان اطول ثم اذا اطبق
على الجزء المركزي وعلى الجزء الذي ينخفض من المحيط كان اقصر
امكن ان يتمم قصره بجزء واحد او اجزاء فان كان زيادة
الجزء لا تسويه بل تزيد عليه فهو ينقص عنه باقل من جزء و
انكان لا يتصل به بل يبقى فرجة قليلة فليدبر في الفرجة هذا التدبير
بعينه فاذا ذهب الانفراج الى غير النهاية ففي الفرجة انقسام بلا نهاية
وهذا على مذهبهم انتهى كلامه ولاصحاب الاتصال في ابطال رأي

رأى من ذهب الى تناهي الاجزاء براهين اخرى كثيرة من جهة تركيب المربعات حيث يلزم مساواة الاقطار للاضلاع لان المربع المركب من خطوط اربعة ذات اجزاء كذلك يكون قطره اربعة اجزاء فان تلاقت كان القطر مثل الضلع وان وسع الجزء فيما بينهما وهو مع بالحادي اولا فلا فانقسم ومن جهة الحركات كما احتجوا بحركة جزئين احدهما فوق احد طرفي اربعة اجزاء والاخر تحت طرفه الاخر وكلاهما فوق طرفي ثلثة اجزاء فانهما يلتقيان على مقطع فانقسم الجميع ومن جهة المسامتة والمحاذاة كقولهم انه من المعلوم ان للشمس سمتا بواسطة ذي الظل مع الحد المشترك بين الظل والضوء وحركة الظل اقل من حركة الشمس فاذا تحركت جزءا تحرك اقل والا لكان ما سامته الشمس دائرة مساوية لمدارها على جسم صغير وقولهم انه لو فرض سطح من اجزاء لا تتجزى لكان الوجه الذي يحاذينا ونره غير الوجه الاخر الذي لا نراه فان الواحد لا يكون مرئيا وغير مرئي في حالة واحدة ولكانت الشمس اذا حاذت احدى جهتيه استنار بها ذلك الوجه

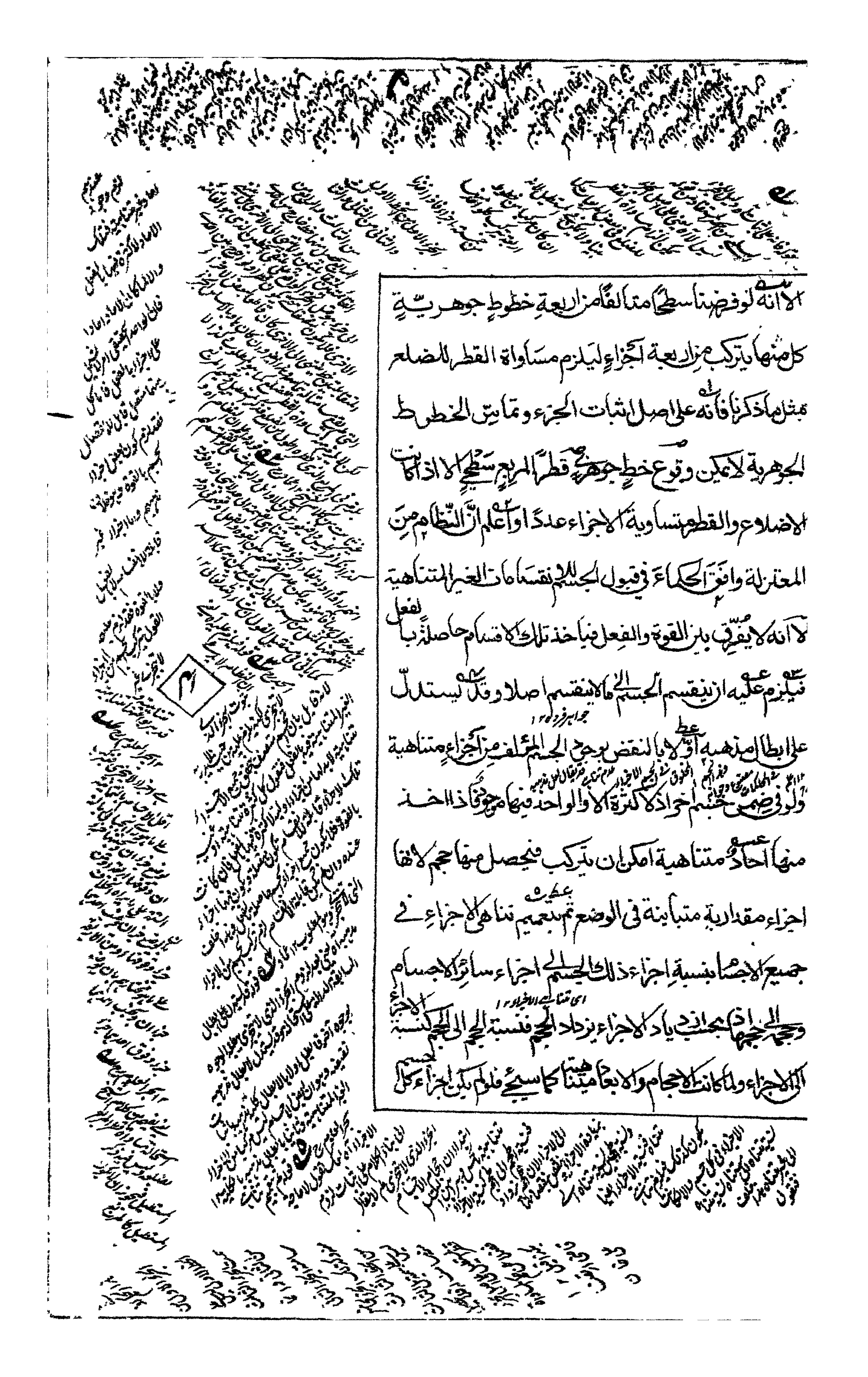
دون الوجه الآخر ومبنى خيال القائلين بالجواهر الفردة على أن
الجسم إن لم تتناه القسمة فيه فيتساوى الجسم الأصغر
كالخردلة والأكبر كالجبل في المقدار لاستوائهما في
عدم نهاية القسمة ويلزم أن يكون مقدار كل منهما غير متناه
ضرورة أن مجموع المقادير الغير المتناهية غير متناه ولم يعلموا أن
الجسم المفرد لا جزء له بالفعل بل بالقوة وعدم النهاية بالقوة
يمكن فيه التفاوت كالمئات والألوف الغير المتناهية وبينهما
من التفاوت ما لا يخفى والحاصل أن ليس لأحدهما أقسام ما
لم يقسما وإذا انقسما ساوى كل منهما صاحبه في العدد
فكل واحد من الأقسام التي للخردلة أصغر والتي للجبل أعظم
وهكذا إلى النهاية وأما ما قال بعض المحققين في هذا
المقام من أن المقادير الغير المتناهية إذا كانت متساوية أو متزايدة
كان مجموعها غير متناه بالضرورة وأما إذا كانت متناقصة فلا
ألا ترى أن أنصاف الذراع المتداخلة الغير المتناهية بمعنى نصفه
ونصف نصفه وهكذا المفروضة موجودة لم يحصل



يحصل منها الا الذراع والجسم انما يقبل الانقسام الى اجزاء
غير متناهية متناقصة مدفوع بما قيل من انه اذا كان هناك
اقسام غير متناهية بالعدد فاذا انضم بعض متناه منها
الى بعض متناه اخر يزيد مقدار المجموع على مقدار احدهما
فهكذا اذا انضم بعض ببعض مرات غير متناهية يحصل
المقدار الغير المتناهي قطعا واما ان انصاف الذراع المتداخلة
الغير المتناهية لم يحصل منها الا الذراع فصحيح لو كانت تلك
الانصاف بالقوة على ان المقادير اذا كانت متناقصة من جانب
يكون متزايدة من الجانب الاخر فيكون المجموع غير متناه مع ان
تلك الاجزاء مما يبطله برهان التطبيق والتضايف وغيرهما
لكونها مترتبة على ما صوره واضعف الدلائل على ابطال الجزء ما
يبتنى على اشكال غير المربع والمثلث القائم الزاوية ينكره
المتكلمين فان وجودها في ضمن اتصال الجسم كبعض الوجوه
التي ذكرها المحقق الخفري في شرحه لهذا الكتاب من فرض مثلث
متساوي الساقين الذي عدد اجزاء قاعدته اقل من اجزاء



كل من ساقيه أن الانفراج بين الساقين يتصاغر الى ان يصير
بقدر جزء واحد وبعده يصير اصغر وكما فى الحواشى الفخرية
من انه لو تركب الجسم مما لا ينقسم لزم ان يكون قطر
فلك الافلاك مقدار ثلثة اجزاء لا تتجزى بيان اللزوم ان نفرض
ثلثة خطوط متماسة يكون كل منها مركبا من الجواهر الفردة
يكون الوسطانى قطرا للمحدد واحد جانبيه خط اب والآخر ج د
فاذا وصلنا بين نقطتى أ د بخط أ د كان مارا بالمركز وملاقيا
بالمحيط من الجانبين مع انه مار بثلاث خطوط متصلات فيكون
مركبا من ثلثة اجزاء وهو المطلوب قال السيد المحشى اصل هذا الوجه
ماخوذ من كلام الشيخ فى عيون الحكمة والهيات الشفا
حيث استدل على بطلان التركيب بانه لو تركب الجسم منه لزم
ان يكون قطر المربع والمستطيل مثلا مساويا للضلع وانه
فخر ثم نقل منها وجها آخر على نفى الجزء والعجب ان مبحث الجزء غير
مذكور فى الهيات الشفا اصلا فضلا عن ذلك الدليل وغيره
وما يظهر بمراجعة كتب الشيخ كطبعيات الشفاء وغيرها ليس الا



الا انه لو فرضنا سطحاً مثلاً فامن اربعة خطوط جوهرية

كل منها يتركب من اربعة اجزاء ليلزم مساواة القطر للضلع

مثل ما ذكرنا فانه على اصل اثبات الجزء وتماس الخطوط

الجوهرية لا يمكن وقوع خط جوهري قطراً المربع سطحي الا اذا كانت

الاضلاع والقطر متساوية الاجزاء عدداً او اعلم ان النظام من

المعتزلة وافق الحكماء في قبول الجسم للانقسامات الغير المتناهية

لا انه لا يفرق بين القوة والفعل فيأخذ تلك الانقسام حاصلة بالفعل

فيلزم عليه ان ينقسم الجسم الى ما لا ينقسم اصلاً وقد يستدل

على ابطال مذهبه اولاً بالنقض بوجود الجسم المؤلف من اجزاء متناهية

ولو في ضمن جسم اخر اذ لا كثرة الا والواحد فيها موجود فاذا اخذ

منها احاد متناهية امكن ان يتركب فيحصل منها حجم لانها

اجزاء مقدارية متباينة في الوضع ثم بتعميم تناهي الاجزاء في

جميع الاجسام بنسبة اجزاء ذلك الجسم الى اجزاء سائر الاجسام

وحجمه الى حجمها اذ بحسب ازدياد الاجزاء يزداد الحجم فنسبة الحجم الى الحجم كنسبة

الاجزاء الى الاجزاء ولما كانت الاحجام والابعاد متناهية كما سيجيء فلم يكن اجزاء كل

متناهية لزم ان تكون نسبة المتناهي الى المتناهي كنسبة المتناهي الى الغير المتناهي
وهو ممتنع واعترض عليه بان ازدياد الحجم بحسب ازدياد النظم و
التاليف لا يوجب كليا ان تكون نسبة المؤلف الى المؤلف كنسبة
الاحاد الى الاحاد اذ يجوز ان يكون ازدياد الحجم بحسب ازدياد الاجزاء
مع كون النسبتين مختلفتين الا ترى ان ازدياد الزاوية على
الزاوية في المثلث بحسب ازدياد الوتر على الوتر مع ان النسبة ليست
محفوظة فان نسبة الزاوية الحادة في المثلث المتساوي الساقين
القائم الزاوية الى الزاوية القائمة بالنصفية وليست نسبة وترها
الى وتر القائمة كذلك بالشكل الحماري بل يجوز ان يكون نسبة الجسمين من
النسب الصمية التي توجد في المقادير دون الاعداد فلا يوجد مثلها
في الاحاد لان نسبتها عددية قطعا واجيب عن الاول بان مجرد
ازدياد الزاوية في الانفراج لا يوجب ازدياد الوتر كما لا يخفى
بل ذلك مع تعاظم الخطين المحيطين بها على نسبة ازديادها او
عند هذين الامرين فازدياد الوتر يكون على نسبة المذكورة وهذا
والكان بحثا على السند لان الغرض التنبيه على ان ما صورة المعترض

وعن الثاني بانه لما كان الجسمان عنده مركبين من الاجزاء التي لا
تتجزى فقد وجد لهما عاد مشترك هو الجزء الواحد فيكون النسبة
بينهما عددية فلا يكونان صماء فان التفرقة بين الاعداد والمقادير انما
هي لوجوب انتهاء الاعداد الى الواحد بخلاف المقادير فاذا كانت
المقادير ايضا مركبة من الوحدات الغير المنقسمة كانت منتهية الى
الواحد فلم يبق الفرق الا ان يكون الوحدات في احدهما ذات وضع
وفي الاخرى غيرها ونقل انه الزم اصحاب تناهي الاجزاء اصحاب النظام
عند مناظرة اتفقت لهم بانه يجب من كون الاجزاء غير متناهية
في الجسم ان لا يقطع مسافة محدودة الا في زمان غير متناه لانه لا بد
عند الحركة من خروج كل جزء عن حيزه ودخوله في حيز آخر وانتقال
جزء غيره الى حيزه فاذا كانت الاجزاء غير متناهية كان زمان القطع
غير متناه فارتكبوا القول بالطفرة ثم الزموهم ايضا بان كون الجسم مشتملا
على ما لا يتناهى من الاجزاء يستلزم ان يكون حجمه غير متناه فالتزموا
تداخل الاجزاء ثم ان اصحاب النظام الزم اصحاب تناهي الاجزاء بتجزية
الجزء القريب من قطب الرحى عند حركة البعيد وقطعه جزءا واحدا



لكون القريب بطاء من البعيد فالتزموا ان البطيء يسكن في
بعض ازمنة حركة السريع ولا يكون ذلك الا بتفكك اجزاء
الرحى عند حركتها فاستمر التشنيع بين الطائفتين بالطفرة و
التفكيك وهما الملزم هؤلاء سكون المتحرك في لحوق البطيء السريع اذا
تحركا لان السريع اذا قطع جزءا فالبطيء اما ان يقطع جزءا او اقل
او يسكن لا سبيل الى الاول والثاني والا لزم عدم اللحوق او الانقسام
فتعين سكون المتحرك وقد التزموه كما التزموا تفكك
الرحى وقالوا لطافة ازمنة التفكك في الرحى و
السكون في المتحرك لا يشعر بهما الحس ولو تعلموا انه اذا كانت نسبة
زمان التفكك والسكون الى زمان اللصوق والحركة
كنسبة فضل اجزاء دائرة الطوق على اجزاء دائرة
القطب وكنسبة فضل مسافة السريع على مسافة البطيء يلزم
ان يكون زمان اللصوق والحركة اقل بكثير من زمان التفكك و
السكون بحكم الاربعة المتناسبة فينبغي ان لا يحس باللصوق والحركة اصلا
ولا اقل من ان يكون تارة كذا وتارة بخلافه ثم اعلم ان في اصل اتصال الجسم و

وقوله لا انقسامات الغير المتناهية شكوكا منها ما ذكرنا
من مساواة الخردلة للجبل وكون كل منهما غير متناهي المقدار ومنها
لزوم تغشية وجه الارض بحبة ولا يخفى وهنه وسخافته ومنها انه
لو كانت القسمة تمر بغير نهاية لكان قطع المتحرك المسافة يحتاج الى
نصفها وقبل ذلك نصف نصفها وهلم جرا فلا يقطع المسافة
ابدا ويلزم ان يكون الزمان الذي يقطع فيه الانصاف الغير المتناهية
غير متناه وجوابه ان المسافة المقطوعة منقسمة بلا نهاية وهما
وفرضا لا وجودا وفصلا ومثلها الزمان الذي هو مقدار الحركة
الواقعة فيها ومنها انه يلزم ان لا يدرك سريع الحركة جدا بطيئها
جدا اذا تحركا في جهة واحدة على سمت واحد وكان الابطأ اسبق
بيان اللزوم انه اذا قطع السريع البعد المفروض بينهما ووصل
الى النقطة كان البطيء فيها اولا قطع البطيء في ذلك الزمان بعدا
اصغر من البعد الاول ووصل الى نقطة اخرى ثم اذا قطع السريع
هذا البعد الاصغر قطع البطيء بعدا اصغر من الاصغر ووصل الى
نقطة اخرى وهكذا الى غير نهاية والجواب ان المتحرك لا يتصف في اثناء



الحركة بفرد آني من افراد ما فيه الحركة في الخارج قطعا كما ستحقق
ان شاء الله تعالى فلا يتصف المتحرك بحسب الخارج بالوصول
الى حد من حدود المسافة ولا يوجد بعد معين بينهما في
زمان الحركة اصلا فقد يرد عليها انه اذا تدحرجت الكرة
على البسيط المستوي يكون ملاقاة دائرة منها بخط مستقيم منه
بنقطة بعد نقطة ويلزم منه تشافع النقط وتركب الخط منها
ودفعه بان يقال مماسة الكرة للبسيط في حال الثبات والسكون
وان كانت بنقطة لاغير ولكنها في حال الحركة انما هي بخط
غير قار متدرج الاجزاء وفي كل آن من الآنات وان كان تماسها
بنقطة ولكن الآنات كالنقطة وجودها بالوهم والفرض لا
بالفصل والقطع فالاستدلال بتجاور الآنات على تجاور النقطة
من قبيل المصادرة على المطلوب الاول اذ النزاع فيها كالنزاع في النقطة
فان الحركات والازمنة كالاجرام والابعاد غير مؤلفة عما لا يتجزى
وان سبيل الآن من الزمان بعينه سبيل النقطة الموهومة
من الخط واما ما وقع في الحواشي الفخرية لدفع هذه الشبهة تارة

تارةً بان زوال الملاقاة لايكون الا بالحركة وهي تدريجية

لاآنية فلزوم تتالي الآنات والنقاط ممنوع اذ زوال الانطباق

في زمان كما ذكرنا وحصول الانطباق على نقطة اخرى في آن بينهما

زمان ولما استحال الجزء الذي لايتجزى لايكون لزوال الانطباق اول

فلم يلزم هذا ورُدّ تارةً بان المتحقق ليس الا نقطة واحدة فلزوم تتالي النقاط

ممنوع بل ينعدم نقطة ويتحقق نقطة اخرى وكذا الحكم في منع تتالي

الآنات فكلاهما ليس بشيء اما الاول فلانه لما وقع الاعتراف منه

بان الانطباق الاول في آنٍ والثاني في آنٍ آخر بينهما زمان فيتوجه

السوال بانه كيف يكون الحال في ذلك الزمان بين الكرة و

السطح أبينهما تلاقٍ ام بينهما تفارق والتفارق مبني البطلان

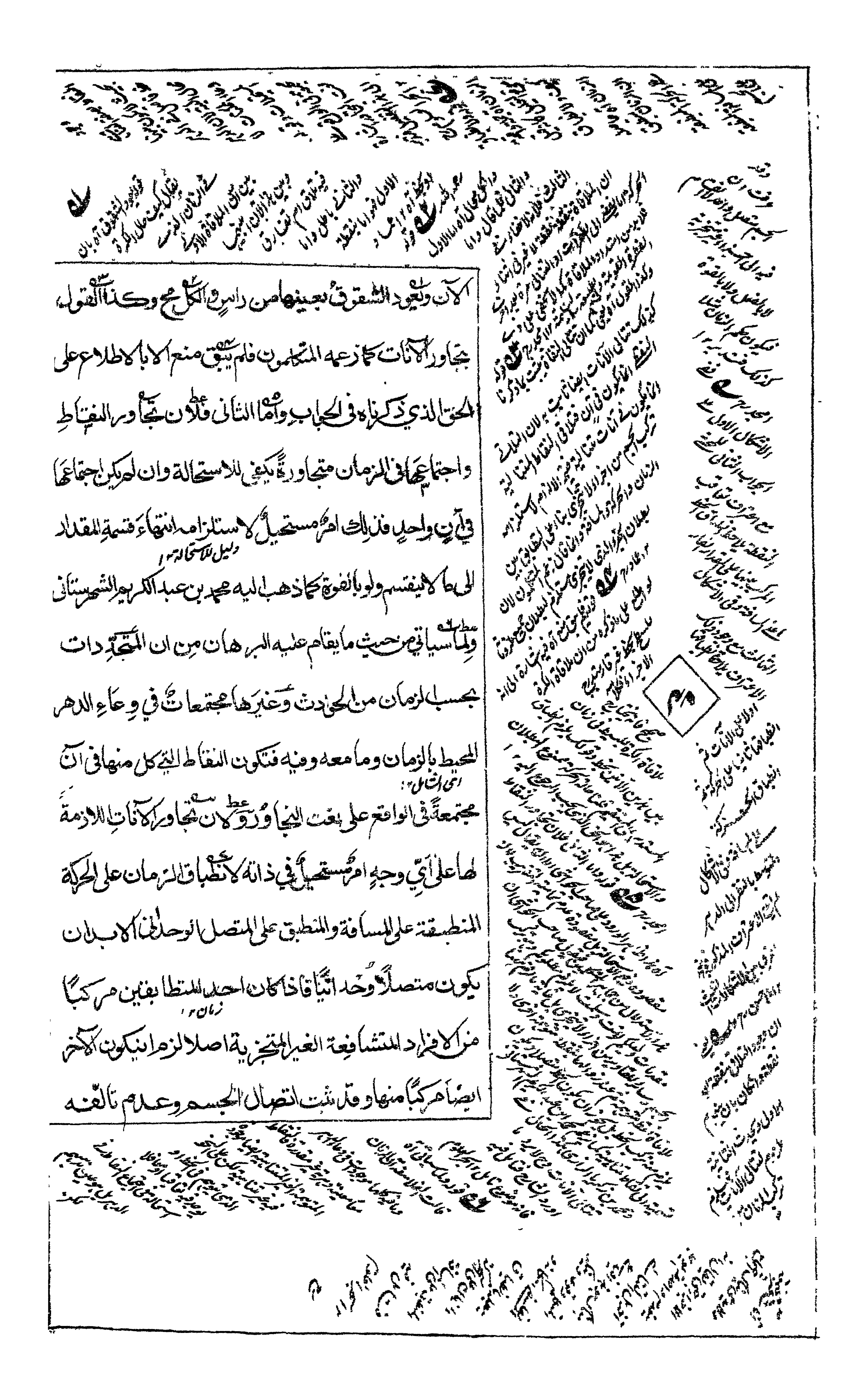
وان شئت فافرض الكرة من حديد او جسم في غاية الثقل لا

يرتفع عن السطح الا بعائق فرض عدمه واما التلاقي فهو اما

بنقطة او بخط فان كان الثاني لزم الانطباق بين الخط المستدير

والمستقيم وان كان بنقطة والتلاقي النقطي لايكون الا في

آنٍ فينتقل الكلام بين آنٍ وقعت فيه الملاقاة الاولى وهذا



الآن ويعود الشعق بعينها من راس الكل مح وكذا القول

بتجاور الآنات كما زعمه المتكلمون فلم يبق منع الا الاطلاع على

الحق الذي ذكرناه في الجواب واما الثاني فلان تجاور النقاط

واجتماعها في الزمان متجاورة يكفي للاستحالة وان لم يكن اجتماعها

في آن واحد فذلك امر مستحيل لاستلزامه انتهاء قسمة المقدار

الى ما لا ينقسم ولو بالقوة كما ذهب اليه محمد بن عبد الكريم الشهرستاني

ولما سياتي من حيث ما يقام عليه البرهان من ان المتجددات

بحسب الزمان من الحوادث وغيرها مجتمعات في وعاء الدهر

المحيط بالزمان وما معه وفيه فتكون النقاط التي كل منها في آن

مجتمعة في الواقع على نعت التجاور وكذا لان تجاور الآنات اللازمة

لها على اي وجه امر مستحيل في ذاته لانطباق الزمان على الحركة

المنطبقة على المسافة والمنطبق على المتصل او متصل الا بدان

يكون متصلا وحدانيا فاذا كان احد المنطبقين مركبا

من الافراد المتشافعة الغير المتجزية اصلا لزم ان يكون الآخر

ايضا مركبا منها وقد ثبت اتصال الجسم وعدم تالفه



نالفه من الجواهر الفردة فكذلك حكم ما طابقه من الزمان
والحركة ومنها ان ما يمكن خروجه الى الفعل من الانقسامات
ان كان متناهيا فتقف القسمة وان كان غير متناه فيرد ما يرد على النظام
وجوابه باختيار الاول والقول بانه ليس متناهيا متعينا بالوقوف
عند حد لا يتجاوزه فيصح اتصاف ذلك باللاتناهي اللاتقفي لا باللاتناهي
الكمي فيصير مغالطة باشتراك الاسم ومنها ان وجود الاطراف
يستدعي محلا غير منقسم كالجزء او ما في حكمه واجيب بمنع استلزام
انقسام المحل انقسام الحال في حلول الاطراف لكونها حالة من
حيث القطع والتناهي ومنها شبهة يتوقف انحلالها على تحقيق ماهية الحركة
كما سيجيء ان شاء الله تعالى فانتظره مفتشا كاستلزام حضور شيء
غير منقسم من الحركة والزمان شيئا غير منقسم بازائه من المسافة
وكون الزمان مركبا من الآنات لكون الحاضر منه غير منقسم لانفصاله
عما مضى وما سياتي لعدمهما وامتناع اتصاف الموجود بالمعدوم فاذا
انعدم آن وجد آن آخر منفصل عنه مثل ما ذكر وليجاب
بحركة النقطة بحركة ما هي فيه كخطوط تتالي الاحياز غير منقسمة



عدم الآن في آن يليه تتالي الآنات المستلزم لتركب المسافة
من غير المنقسمات وكذا حدوث اللاوصول في آن يلي آن الوصول
كاللاانطباق واللامحاذاة وكون الحركة لا اول لحدوثها العدم
حدوثها في آن هو المبدأ ولا في آن اخر بينهما زمان والا لم يكن
ما فرض مبدأ مبدأ او عدم التفاوت في شيء من الحركتين
سرعة وبطوءا اذا اتفقتا في الاخذ والترك لكون كل منهما في
كل آن يفرض من زمانهما في اين فيكون كل منهما متساوية لاكوان
الاخر ومنها اشكال طفرة الزاوية وهو من اعضل الشبه في هذا
المقام وهو ان الزاوية الحادثة بين الدائرة والخط المماس لها على طرف
قطر من اقطارها احد من جميع الزوايا المستقيمة الخطين كما
برهن عليه صاحب كتاب اقليدس في الشكل الخامس عشر من المقالة
الثالثة منه فاذا فرضنا خطا منطبقا على ذلك الخط المماس وتحرك
الى جهة الدائرة مع ثبات نقطة التماس منه حركة ما فاي قدر تحرك
يحصل زاوية مستقيمة الخطين اعظم من الزاوية المذكورة من دون
ان تصير اولا مثلها وهذا هو الطفرة بعينها وبوجه آخر ان الزاوية

ان الزاوية الحادثة بين محيط الدائرة وقطرها اعظم من كل

حادة مستقيمة الخطين كما في تلك المقالة ايضاً فتحرك القطر

ادنى حركة مع ثبات احد طرفيه تصير تلك الزاوية منفرجة

بدون ان تصير قائمة لازدياد ما هو زيد مما نقصت به عن القائمة

عليها وبوجه آخر ان الزاوية التي بين القطر والخط المماس للدائرة

على طرفه قائمة وما بين القطر والمحيط اعظم الحواد المستقيمة الخطين

فاذا فرضنا حركة الخط المماس الى جهة المركز مع ثبات نقطة المماسة

حركة ما ينتقل من المماس الى التقاطع فتصير القائمة اصغر من زاوية

القطر والمحيط من غير ان تصير مساوية لها وبعكس ما قلنا اذا

فرضنا رجوعه ذلك الى موضع التماس كما كان اولاً من دون بلوغ تلك الزاوية

الى مساواة زاوية القطر والمحيط تصير قائمة كما لا يخفى واستصعب

الاذكياء حل هذا الاشكال وذكر بعضهم في [illegible] وجوهاً غير

سديدة وذكر الاستاذ سند الحكماء وسند العلماء [illegible]

ويروي الغليل من [illegible]

طويلة الاذيال من اراد الوقوف عليه فليطلب من [illegible]

دام افضاله واوفرنا الآخر وهو ان الزاوية المختلفة الضلعين لها اعتباران

اعتبار انها سطح واعتبار انها احيطت بمستقيم ومستدير وهي

انما تقع في طريق تلك الحركة بالاعتبار الاول فقط دون الثاني لان شيئاً من الزوايا

المستقيمة الخطين لا يمكن ان يساوي زاوية مختلفة الضلعين وكذلك

بالعكس فانه اذا اطبق الضلع المستقيم من المستقيمة الضلعين على

المستقيم من مختلفهما فاما ان يقع المستقيم الآخر بين المختلفين او خارجاً

عنهما اذ لا يمكن ان ينطبق المستقيم على المستدير فلا تنطبق المستقيمة الضلعين

على ما هي مختلفهما فالحق ان يختلف حقيقة الزاوية من جهة اختلاف الضلعين

باستقامتهما معاً وكون احدهما مستقيماً والآخر مستديراً لكون المستقيم

والمستدير مختلفين بالماهية النوعية وشيء من افراد احد المقدارين

المختلفين بالماهية لا يقع في طريق الحركة في الآخر والمتزايد بحسب

المقدار المتخطي بالحركة مثلاً لا يساوي في شيء من المراتب

مقداراً ما سطحياً وبالعكس وكذلك المتزايد في السطح

بالحركة لا تبلغ في شيء من حدود الحركة الى مساواة جسم ما

وبالعكس وكل فرد من احد نوعي الزاوية اذا حرك ضلعه و

وصار اكبر انما يبلغ بالتدريج الى مساواة جميع الافراد المتوسطة

في القدر بين المبدأ والمنتهى من ذلك النوع وهي التي تكون واقعة

في مسلك تلك الحركة ولا يمكن ان يبلغ الى مساواة شيء

من افراد النوع الآخر ولا تكون تلك الافراد واقعة في مسلك

تلك الحركة ولا متوسطة بين المبدأ والمنتهى انتهى اقول الازيدية

وكذا الانقصية تتحقق بالاشتراك الاسمي او بالحقيقة والمجاز وعلى ما

يتحقق بين مقدارين متشاركين اي مقدارين لهما عاد مشترك

والنسبة بينهما لا محالة تكون عددية يعبر عنها بانه احدهما

من الآخر بان يقال هذا المقدار من ذلك المقدار ثلثه او ربعه

او جزء من الف جزء منه الى غير ذلك وهذه هي التي تقتضي التجانس بين

المتناسبين وكون احدهما مشتملا على الآخر مع شيء زائد وعلى ما يتحقق

بين مقدارين لا يمكن ان يقال لواحد منهما انه كم هو من صاحبه وهو

لا يقتضي كون الازيد ولا كون الانقص بالوجه المذكور من نوع واحد بل

قد يتحقق بين مقدارين مختلفين ماهية ولهذا عرف ارشميدس

الخط المستقيم بانه اقصر الخطوط الواصلة بين النقطتين مع اختلاف

الخط المستقيم والخطوط المستديرة بالفصول المتوعة عندهم

واذا تمهد هذا فليس لقائل ان يقول اذا اتصف كل واحد من قطعة

الضلعين ومختلفهما بانها ازيد وانقص من الاخرى فلا بد ان تكون

بحيث يمكن ان تتصف بالمساواة معها اذ الزيادة عبارة عن كون

احد الشيئين مشتملا على مثل الآخر وشيء به يزيد عليه لانا نقول

قد ظهر انه يمكن ان يصير مقدارهما اعظم من الاعظم بلا ان يصير مساويا

له كما اذا فرضنا درجة واحدة من الدائرة تتحرك بحركة الفرجار

الى ان تبلغ نصف الدور فتصير اعظم من القطر مع انها كانت

اصغر منه بدون ان تصير في الوصول الى شيء من حدود الحركة

مساوية له فاعرفه فانه دقيق حقيق بالتحقيق واعلم ان ما ذكرناه

وان كان مخالفا لما عليه المحدثون من ان بين الخط المستقيم والخط

المستدير وكذا بين الخطوط المستديرة التي ليست تحديباتها على

دستور واحد لا نسبة اصلا لا الصمية ولا العددية ولكن اقدمهم

ومنهم ارشميدس على ان بينهما يتحقق النسبة ولكن لا مطلق الصمية

نوجد فيتصف بالمفاوتة مفاوتة صمية دون المساواة وسائر

سائر النسب العددية وما يقال من ان النسبة نوع الاتفاق

والتجانس فيكون المراد منها العددية فقط دون الصمية **فصل**

في اثبات الهيولى اي جوهر ليس في نفسه واحدا اي لا اتصال ولا

منفصلا اي لا انفصال يقبل الصورة الجسمية التي هي الممتد الجوهري

فانه لا نزاع بين جمهور العقلاء في ثبوت ما يصدق عليه مفهوم الهيولوية

ومسماها اي امر يقبل الاتصال والانفصال الذين يطرأن في الحس على

انواع الاجسام المحسوسة من حيث هي اجسام ويقبل الهيئات النطفية

والحيوانية والطينية والرمادية وغير ذلك وذلك الامر هو المسمى بالمادة

او الهيولى او الشيء على اختلاف العبارات ووجودها على حسب

هذا المفهوم مسلم فانه اذا قيل تكون الحيوان من الطين وخلق الابن

من نطفة ابيه فلا يخلو اما ان يكون الطين باقيا حينئذ او النطفة باقية

نطفة وهو حيوان او انسان حتى يكون في حالة واحدة طينا وحيوانا

او نطفة وجسد انسان وهو محال واما ان يكون بطلت النطفة بكليتها

حتى لم يبق منها شيء اصلا وكذا الطين ثم حصل انسان او حيوان فحينئذ

ما صار النطفة انسانا وما خلق الحيوان من الطين بل ذلك شيء

آخر بطل بكليته وهذا شيء آخر حصل جديدا لجميع اجزائه

واما ان يكون الجوهر الذي كانت فيه الهيأة النطفية

او الطينية بطلت عنه تلك الهيأة وحصلت فيه هيأة

انسان او هيأة حيوان والقسمان الاولان باطلان لا يعتقدهما

الكافة لان كل من ذرع بذرا ليثبت منه شيء او تزوج ليكون له

ولد يحكم على الذرع بانه من بذره ويفرق بين ولده وغيره بانه من مائه

وان عاند معاند لا يلتفت اليه ويكذبه بالحس الصائب فظهر ان الهيولى

من حيث المفهوم المذكور ما وقع فيها خلاف انما النزاع في

ان ذلك الامر اجزاء لا تتجزى اصلا او ما في حكمها مما ينقسم في

جهة او في جهتين متناهية او غير متناهية كما ذهب اليه المتكلمون او اجسام

صغار صلبة لا يمكن انقسامها في الخارج كما هو مذهب ذي مقراطيس

او نفس الجسم بما هو جسم كما هو رأي جماعة من الاقدمين او امر

بسيط من الجسم كما عليه المعتبرون من المشائين فمادة الاجسام عند

اصحاب المذاهب الثلثة الاول واحدة بالشخص كثيرة

بالانفصال و الحكماء لما اقاموا الحجج على ابطال هذه الآراء

الآراء تفقوا على ان ما يقبل الانفصال والاتصال في الاجسام
شيء واحد بالشخص لا كثرة له في حد ذاته بحسب نفس الامر
محفوظ الوجود في حالتي الانفصال والاتصال وهو المعنى
الاول عندهم واتفقوا ايضا على ان الجسم من حيث هو جسم الذي
هو جنس الانواع الطبيعية بوجه ماهية مركبة من جنس هو الجوهرية
وفصل هو مفهوم قولنا ممتد في الجهات الثلث وانما وقع الاختلاف
في ان الجسم بالمعنى المذكور هل هو بسيط في الخارج او مركب فيه
من مادة وصورة تحاذيان جنسه وفصله وعلى تقدير تركيبه هل
هو مركب من جوهر وعرض او من جوهرين فالاول ما ذهب
اليه افلاطون الالهي على ما هو المشهور ومن سبقه وتبعهم
الشيخ المقتول في حكمة الاشراق والثاني ما اختاره في التلويحات
والثالث مذهب ارسطو ومن تابعه كالشيخين ابي نصر و
ابي علي ويتبع هذا الاختلاف اختلاف آخر وهو ان الجسم بما هو
جسم اذا ورد عليه الانفصال اتصالا لا يعدم منه شيء من شخصه
ينعدم وعلى تقدير الانعدام اهو عرض او جوهر فهذا محل [illegible]



الفلاسفة واختار المص مذهب المشائين فقال كل جسم فهو
مركب من جزئين هما جوهران يحل احدهما في الآخر معنى حلول
الشيء في الشيء على ما ادى اليه نظري هو ان يكون وجوده في نفسه هو
بعينه وجوده لذلك الشيء وهذا اجود ما قيل في تعريفه حيث لا يرد عليه
شيء مما يرد على غيره وقد يفسر بالاختصاص بين شيئين بحيث
يكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الآخر ويرد عليه كون
الاعراض والصور الحالة في محل واحد بعضها حالا في بعض وينتقض
بكثير من الصور طردا او عكسا وقيل حلول الشيء في الشيء عبارة
عن كونه ساريا فيه مختصا به بحيث يكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة
الى الآخر تحقيقا او تقديرا واعترض عليه بانه ينتقض بحلول الاطراف
في محالها كالنقطة في الخط والخط في السطح والسطح في الجسم ويختل
طرده بالاطراف المتداخلة واجيب عن الاول تارة بنفي وجود
الاطراف وتارة بتخصيص المعرف بالحلول السرياني وتارة بان
الاشارة الى الطرف اشارة الى ذي الطرف فان الاشارة الى
النقطة مثلا اشارة الى الخط الذي هي طرفه واكتفي باتحاد

بالاتحاد الاشارة من غير حاجة الى السريان ويلزم على هذا ان يكون

المكان حالاً في المتمكن اذ الاشارة الى المكان اشارة الى طرف

المتمكن لاتحادهما وضعاً والاشارة الى الطرف اشارة الى ذي الطرف

كما ذكر هذا اذا كان المكان هو السطح الباطن من الجسم

الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي واما اذا كان

البعد المجرد عن المادة فالنقض وارد على اي تقدير اللهم الا ان يقال

المراد بكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الآخر ان يكونا

متحدين في الاشارة بحيث لا يمكن عند العقل تميزهما فيها وبهذا

يخرج الجواب عن النقض بالاطراف المتداخلة ومنهم من فسر الحلول

بالاختصاص الناعت فاعترض عليه بانه ان اريد بالناعت ما يصح

بسببه حمل النعت على المنعوت بمواطاة فلا يصدق على

شيء من افراده وان اريد ما يمكن ان يشتق منه اسم يحمل

على المحل فيرد عليه اختصاص الكوكب بفلكه وبالعكس وكذا

المال بصاحبه والجسم بمكانه بل المعروض بعارضه وما اجاب به

عنه بعض المحققين بالفرق بين الاشتقاق الجعلي

وغيره محل تأمل وقد يقال المراد بالناعت ما يمكن ان يشتق

منه اسم يحمل على المحل ولا نسلم ان المتمكن مشتق من المكان

بل من التمكن والمتجسم من الجسم بل من التجسم وكذا في اشباه ذلك

اقول فعلى هذا يلزم ان لا يكون السواد مثلا حالا في الجسم بل في الاسودية

وفساده ظاهر ثم لا خفاء في ان تحقق الاختصاص الذي هو النعت

بالنسبة الى المنعوت بوجه ممتاز عن غيره بديهي وهو كاف في المقصود

وان لم يكن ماهيته معلومة بالكنه اذ لا غرض فيه يعتد به وقد

عرف الحلول تعريفات اخر ليس شيء منها خاليا عن الخلل و

دفع بعضها بالتزام امور مخالفة لظاهر الامر والتطويل في ذلك

لا يؤدي الى كثير طائل ويسمى المحل الهيولى الاولى والحال

الصورة الجسمية وبرهانه ان بعض الاجسام القابلة

للانفكاك مثل الماء والنار يجب ان يكون في نفسه متصلا واحدا انحاء

قسمة الجسم الى الاجزاء المقدارية ثلثة انفكاكية تحدث كثرة

بالفعل في الخارج لا يجري [illegible] الى الفعل الا متناهية العدد

منقسمة بالامكان [illegible] الحكماء

وهي منقسمة الى الكسر والقطع ووهمية جزئية تحدث
كثرة في التوهم كذلك وعقلية كلية تستوعب جملة
الاجزاء الممكنة الانفراض بلا تناه في ملاحظة العقل
ملاحظة اجمالية بسيطة واما القسمة التي هي بسبب وض
عرضين مختلفين سواء كانا قارين كما في البلقة او غير قارين
كما في حصول مماستين او محاذاتين في جسم واحد فبعضهم
الحقها بالضرب الاول منها وبعضهم بالثاني وقد يقال بالتفصيل والحق
ان اختلاف العرضين ليس مبدأ للانفصال الخارجي بل يستلزم
حكم العقل بتثنية المعروض لهما بحسب حالة خارجية هي عروضهما
في الخارج حكما صادقا مطابقا للواقع فلا بأس بعدها نحوا آخر
من القسمة بهذا الاعتبار والقسمة المقدارية بانحائها انما تطرء
على الجسم بعد عروض المقدار اي الجسمية التعليمية التي بحسبها
يصير الجسم ذا مساحة متناهية او غير متناهية الا ان القسمة
الفكية تلحقه لاستعداد المادة وهي لا تقبلها وتمتنع معها
وليس لنفس المقدار التعليمي تهيؤ لقبولها اي تهيئ

واعداد له فهي بالحقيقة من عوارض المادة سواء كانت

ابسط من الجسم ونفسه كما اشرنا اليه سابقا من ان ما يصدق

عليه مفهوم المادة مما لا نزاع فيه لاحد والوهمية الجزئية الملحقة

لكونه ذا كمية اتصالية فهي من عوارض المقدار بحسب نفس ذاته

وان كانت نفس ذاته مما يحتاج الى المادة مطلقا لا

في كونه منقسما واما الفرضية العقلية فانها وان لحقت

المقدار التعليمي لكن مصحح عروضها له كونه ممتدا مطلق

الامتداد مع قطع النظر عن مراتب تعينها فهي المقدارية

فهي بالحقيقة تعرض الجوهر الجسمي لذاته والاجسام بما هي اجسام

لا تتفاوت في صحة قبولها لانحاء الانقسام الفكي لانها لا تخرج عن

كونها جسما مطلقا كما سيأتي بيانه ولفظ القبول

يطلق بالاشتراك الصناعي على معنيين احدهما مطلق الاتصاف

بامر سواء كان وجود الموصوف مقدما على وجود الصفة بالزمان

اولا والثاني الانفعال التجددي ويقال له القوة والاستعداد

ايضا وهو عبارة عن امكان اتصاف شيء بصفة لم تحصل له بعد

بعد مع وجود حالة يحصل بها هذا المعنى والقبول بهذا المعنى لا

يجامع الفعلية والحصول في شيء بل اذا طرء عليه تلك الصفة

بطل هذا المعنى والتقابل بينهما تقابل العدم والملكة وان فرض لهما

تقابل التضايف باعتبار بخلاف المعنى الاول وما يقال من ان التقابل

مع القبول لا ينافي ما ذكرناه اذ ليس المراد منه ان القابل في وقت كونه قابلا

او من حيث هو قابل يجب وجوده مع المقبول بل يستحيل [illegible] بل العدم

حصول المقبول فيها يجب ان يكون منه لا له ولكن [illegible] تقابل قابلية و

وكان القبول بمعنى الاستعداد لا يجامع الفعل لكن فيما تقابل من

الفعل بما هو قابل لا يجامع المقبول بما هو مقبول لكونهما متقابلين فانه لا

التقابل هناك حقيقي وههنا منتهى [illegible] ولا يمكن [illegible] نوع

مشابهة بالقوة الاستعدادية بحسب اعتبار العقل ولذا اطلق

عليه اسم القبول فانه بمعنى سلب ضرورة فعلية الوجود والعدم

سلبا تحصيليا حين تحصل احدهما من جانب علته بالنظر الى جوهر

الذات فان العقل اذا حلل الموجود مثلا بحسب ملاحظة الذهنية

الى ماهية ووجود يحكم بان الوجود ليس ثابتا للماهية

من حيث هي هي بل يثبت لها في مرتبة متاخرة عن تلك
المرتبة نحواً ما من التاخر والا كانت محفوظة بالوجود في نفس الامر
كالابداعيات فانها لم يسبقها الامكان بمعنى القوة
الاستعدادية التي لا تجتمع مع وجود الشيء والامكان الذي
يعرض لها ولغيرها من الفاسدات وهو قسيم ضرورة الوجود
والعدم غير منفك عنها حين وجوداتها لكن كل واحد
من مفهومي القوة والامكان الذاتي والاستعدادي
مع الفعلية التي بازائه يوجب اختلاف جهتين سواء
كانتا بحسب التحليل الذهني او بحسب الانقسام الخارجي
وسياتي زيادة تفصيل ولفظ الاتصال يدل بالاشتراك
على معان بعضها صفة لشيء لا بقياسه الى غيره وبعضها
صفة لشيء بقياسه الى غيره اما ما هو صفة حقيقية فهو اثنان
احدهما كون الشيء في حد ذاته ومرتبة ماهيته صالحاً لان ينتزع منه
الامتدادات الثلثة المتقاطعة وهذا المعنى فصل الجوهر وثابت
الجسم في حد نفسه اذ هو بتلك المرتبة مصداق الحمل متصل والممتد مع

مع قطع النظر عن جميع العوارض فاتصاله وامتداده
نفس متصليته وممتديته لا امر يقوم به فيصير منشأ
لصدق المتصل عليه ومصداقاً له سواء كان الجسم مجرد الصورة
الجوهرية او مؤلفاً منها ومن جوهر آخر على اختلاف رأي افلاطون وارسطاطاليس
والدليل على ان الاسم المتصل بهذا المعنى يطلق على الصورة الجوهرية كلام
الشيخ في فصل من فصول الهيات الشفاء معقود لبيان ان المقادير
اعراض بهذه العبارة واما الكميات المتصلة فهي مقادير الابعاد
واما الجسم الذي هو الكم فهو مقدار المتصل الذي هو الجسم بمعنى
الصورة لا يقال لو كان الجسم في حد نفسه متصلاً لامكن فيه
فرض شيء دون شيء ولكان قابلاً للقسمة الى الاجزاء المقدارية
فيكون نوعاً من الكم لان هذا المعنى يعرض للكم المتصل
لذاته ولغيره بواسطته لانا نقول لا نسلم ان مجرد امتداد الجسم في ذاته
يساوق قبول الانقسام الى الاجزاء المقدارية بالذات بل انما يصح
ذلك بعد عروض المقدار له اذ ما لم يتعين ذهاب امتداده له
فرض جزء معين دون جزء معين وللجسم في مرتبة ذاته ممت

في الابعاد من دون تعين امتداده وتقدر انبساطه لان ذلك

المعنى انما يحصل له في مرتبة متأخرة عن ذاته بذاته قال الشيخ في

التعليقات اذا قلنا جزء من جسم فمعناه جزء من مقدار

الجسم فان الجسم بما هو جسم ليس هو جزءا ولا كلا ومثاله

في المنفصل اذا قلنا جسمان من جملة خمسة اجسام فمعناه

اثنان من جملة خمسة اعداد عرضت للجسم لان الجسم بما هو جسم

ليس بواحد وكثير وثانيهما كون الشيء بحيث يوجد بين اجزائه

بعد فرض وقوعها حدود مشتركة والمتصل بهذا المعنى يطلق

على فصل الكم ومن خواصه قبول الانقسام بغير نهاية واما الآخر

فهو ايضا معنيان احدهما كون المقدار متحد النهاية بمقدار آخر سواء

كانا موجودين او موهومين ويقال لذلك المقدار انه متصل

بالثاني بهذا المعنى والثاني كون الجسم بحيث يتحرك بحركة جسم آخر ويقال

لذلك الجسم انه متصل بالثاني بهذا المعنى وهذا المعنى من عوارض

الكم المنفصل مطلقا او من جهة ما هو مادة كاتصال خطي الزاوية

واتصال الاعضاء بعضها ببعض واتصال اللحوم بالرباطات

والرباطات بالعظام وبالجملة كل مماس يكون عسر القبول
لمقابل المماسة واذا تقرر ما ذكرناه من شرح هذه الالفاظ الثلثة
فنقول لما علمت ان القبول بمعنى الاستعداد لا يجامع الفعل
لكونهما متقابلين تقابل العدم والملكة او التضايف وكذلك
لا يجتمع المستعد من حيث انه مستعد مع المستعد له
من حيث هو كذلك كما اشرنا اليه فاعلم ان الذات الواحدة
لا يمكن كونها مبدأ لهذين الامرين الا بجهتين مختلفتين
اي الاستعداد والفعلية ١٢
واذا اعيد الكلام الى مبدأ تينك الجهتين ينتهي
بالاخرة الى جهتين في حقيقة الذات فيلزم تركبها من جزء يكون به
بالقوة ومن جزء آخر به يكون بالفعل فقصارى امر من اراد ان
تكثر ذات الجسم بما هو جسم ان يثبت له في حد ذاته حيثيتي الفعل
والقبول بالمعنى الاخير ولهذا المعنى قال المصنف ان بعض الاجسام
القابلة للانفكاك يجب ان يكون في نفسه متصلا واحدا يعني
ان الجسم قبل كونه منفصلا يجب ان يكون متصلا فعلية
زمانية والدليل عليه قوله والا اي وان لم يكن شيء مما يقبل

لانقسام من الاجسام التي تلينا كالماء والنار قبل الانفصال

متصلا حقيقيا كما انه متصل حسي لزم الجزء الذي لا يتجزى

او ما في حكمه من الخط والسطح الجوهريين وسنعلم من كلام المص

ابطالهما بمثل ما مر وبيان اللزوم ان كل كثرة بالفعل يجب انتهاؤها

الى الواحد الذي لا كثرة فيه بالفعل فانقسام الجسم القابل للانفصال

التي كل واحد منها غير مشتمل على كثرة وانقسام بالفعل لو لم تكن

متصلا جسمية في حدود انفسها لزم احد الامور الثلثة

وهذه المتصلة لما كانت من نوع الاجسام القابلة للانفكاك

التي تلينا فلم تكن مما لا يقبل الانفصال الخارجي بل تكون قابلة

له فثبت ان بعض ما يقبل الانفصال الخارجي كان قبل

قبوله متصلا واحدا فبعض ما يقبل الانفصال قوة بالمعنى الاول

يقبله قبولا بالمعنى الثاني وهذا ما ادعيناه وههنا بحث

وهو ان الذي ثبت بالبرهان ليس الا ان الماء مثلا اما

متصل واحد او مشتمل على متصل واحد لئلا يلزم تركبه من

الجزء الذي لا يتجزى او ما في حكمه مما لا ينقسم الا في جهة او في جهتين تلنا

قلنا انختار الشق الثاني ونقول انه مركب من الاجسام

الصغار القابلة للانقسام في الجهات وهما وفرضا وليس

شيء منها قابلا للانقسام قطعا وكسرا كما هو مذهب

ذي مقراطيس من ان مبادي الاجسام اجسام صغار

صلبة قابلة للقسمة الذهنية دون الخارجية فهي وان كانت

متصلة في نفسها منفصلا كل منها عن الآخر لكنها

غير قابلة لطريان شيء من الفصل والوصل عليها مع ان

مدار اثبات الهيولى بهذا الوجه على طريان شيء منهما على ذات

الجسم كما مرت الاشارة اليه واجيب عنه بابطال

الاجسام الديمقراطيسية بان كلا من القسمة الوهمية

او الفرضية او التي باختلاف عرضين قارين او غير قارين

يحدث كثرة في المقسوم متشابهة ومشابهة للكل في

الماهية والافراد المتماثلة متشابهة في الاحكام بحسب

نفس الماهية فما يصح على فرد من افراد حقيقة واحدة

يصح على جميعها وان منع عنه مانع خارجي فهو غير قادح فيما



وقوعها نظراً الى نفس الذات من حيث هي هي في اتصاف تلك الاجسام
بالانفصال يستلزم جواز اتصاف اجزائها المتصلة بالانفصال لما فيها
والتحام اجزائها المتصلة يستلزم جواز اتصاف تلك الاجسام بالالتحام
كذلك وان صدّها عن الفصل والوصل صادٌّ لاحق وعاق
عنهما عائق خارج فهو لا يوجب استنكاف حقيقتها عنها فاذن
اتصال كل من تلك الاجسام كاشف عن قوة قبول القسمة الخارجية
وانفصال كل شئ منها عن جواز طريان الاتصال بينها عليها
وهذا هو تقرير البرهان المشهور على ابطال هذا المذهب ومما يجب
ان نعلم ان الحجة المذكورة لا تبتنى على كون تلك الاجسام
متحدة الماهية كما هو مسلم عند صاحب هذا المذهب.
على ما نقل عنه حتى قيل ان القياس ح جدلى اذ على تقدير كون
الاجسام المذكورة متخالفة الانواع ليس منشأ تخالفها
النوعي هو الصورة الامتدادية لانها نوع واحد كما سيأتي بل صورة
اخرى نوعية والمقصود اثبات ان الطبيعة الامتدادية بما
هي هي لا تأبى الانفصال والاتصال وهو المحوج الى المادة ومع قطع النظر عن

عن هذا النظر في جسم مفرد منها يؤدي الى المط ولا حاجة الى

اخذ كونه مماثلا لجسم اخر منها فان اشتراك اجزائه المقدارية

معه في الطبيعة النوعية يقتضي ان يصح عليها ما يصح عليه

وبالعكس فكما ان احد جزئيه متصل بالجزء الاخر ومجموعهما

منفصل عن غيره فكذلك يصح انفصال الجزئين واتصالهما

بغيرهما تحقيقا لمعنى اشتراك الكل وجزئه في نوع واحد واعترض

عليه بان ههنا مغالطة باشتراك اللفظ وهو ان ما يقبله

الاجسام الديمقراطيسية ليس الا انفصالا لا خلقيا واتصالا لا

فطريا فالقبول ههنا بمعنى مطلق الموصوفية في بدء الامر ولا يمكن

ان يقاس عليه استعداد طريان الانفصال والاتصال ثم ان مقتضى

كون كل ما صح لفرد من افراد الطبيعة النوعية صح لسائر

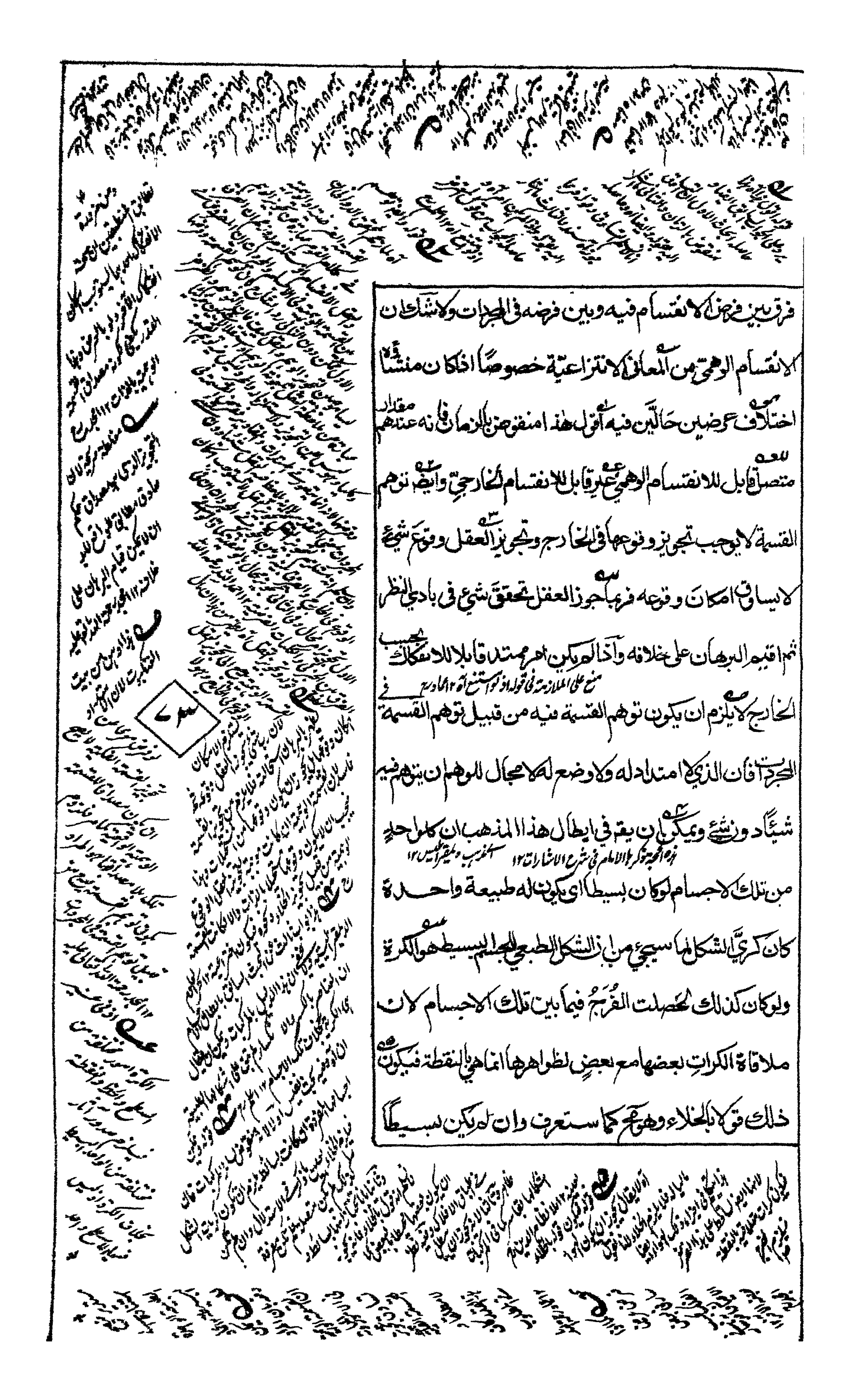
الافراد بحسب نفس الماهية ليس الا امكان الاتصال الفطري لها بدلا عن

الانفصال او الانفصال الفطري لها بدلا عن الاتصال امكانا ذاتيا في ابتداء الخلقة

لا امكانا استعداديا لطريان الانفصال والاتصال في الخارج ومن تمام البرهان

على اثبات الهيولى هذا دون ذلك وتوضيحه ان ما لا تقسمه الانفكاكية عنه

المشائين الى ان ال جوهر ممتد وحدوث جوهرين ممتدين و
هذا هو المحوج الى الصورة الاولى كما علمت فمجرد امكان القسمة امكانا ذاتيا
فطريا لا يستلزم ان يكون له قابل غير نفس الاتصال الذي ماهو متصل
بذاته وكذلك مجرد كون الشيء متصلا بنفسه من دون حدوث
هذا المعنى فيه لا يستوجب ان يكون لوجوده حامل سوى ذاته كما
ان امكان العدم وكذلك حصول الوجود في المجردات لا يقتضي ان يكون
لها قوابل سوى ذواتها المجردة بل المحوج الى القابل استعداد العدم
او الوجود ولفظ الامكان مشترك بين هذين المعنيين فان امكان
الشيء بمعنى الاستعداد له لا يجامع حصوله فله قابل آخر غير ذاته بخلاف
امكان شيء بالمعنى الآخر فانه لا يابى الاجتماع معه واللاجتماع اصلا فلا يحتاج
فيه الى قابل لذلك الشيء غير ذاته وقد اجاب عنه بعض الاعاظم بان
قبول القسمة الوهمية مساوق لامكان القسمة الانفكاكية بالنظر الى
نفس طبيعة الامتداد وان منع عنها مانع لازم او غير لازم كالصورة النوعية
للفلك والصلابة والصغر في بعض الاجسام اذ لو امتنع الانفكاك الخارجي على الجوهر
الامتدادي لذاته لكان فرض الانقسام فيه من الاوهام الاختراعية ولم يكن فرق



فرق بين فرض الانقسام فيه وبين فرضه في المجردات ولا شك ان
الانقسام الوهمي من المعاني الانتزاعية خصوصاً اذا كان منشأه
اختلاف عرضين حالين فيه أقول هذا منقوض بالزمان فانه عندهم مقدار
متصل قابل للانقسام الوهمي غير قابل للانقسام الخارجي وايضاً توهم
القسمة لا يوجب تجويز وقوعها في الخارج وتجويز العقل وقوع شيء
لا يساوق امكان وقوعه فربما جوز العقل تحقق شيء في بادي النظر
ثم اقيم البرهان على خلافه واذا لم يكن امر ممتد قابلا للانفكاك بحسب
الخارج لا يلزم ان يكون توهم القسمة فيه من قبيل توهم القسمة في
المجردات فان الذي لا امتداد له ولا وضع له لا مجال للوهم ان يتوهم فيه
شيئاً دون شيء ويمكن ان يقدح في ابطال هذا المذهب ان كل واحد
من تلك الاجسام لو كان بسيطاً اي يكون له طبيعة واحدة
كان كري الشكل لما سيجيء من ان الشكل الطبعي للجسم البسيط هو الكرة
ولو كان كذلك لحصلت الفرج فيما بين تلك الاجسام لان
ملاقاة الكرات بعضها مع بعض لظواهرها انما هي بالنقطة فيكون
ذلك قولا بالخلاء وهو محال كما ستعرف وان لم يكن بسيطاً

بل يكون مركبا من اجسام مختلفة الطبائع فلم يكن متصلا واحدا

هف ولما ثبت ان الجسم المتصل قابل للانفصال بمعنى انه يمكن ان يطرء

عليه الانفصال في الخارج فيقول ويلزم من هذا اثبات الهيولى

في الاجسام كلها وبين الملازمة بقوله لان ذلك المتصل قابل

للانفصال فالقابل للانفصال في الحقيقة اما ان يكون هو المقدار

اي الجسم التعليمي واختلفوا فيه فقيل انه عرض متصل يمكن فيه فرض ابعاد

ثلثة متقاطعة بالقوائم واتصاله غير اتصال الجوهر الممتد فعلى هذا

يكون هناك متصلان بالذات احدهما جوهر والآخر عرض متحدان في

الوضع والاشارة ولا يخفى سخافته وقيل للصورة الجسمية اتصال بالعرض بتبعية

اتصال الجسم التعليمي وفيه انك قد علمت ان الجسم في مرتبة ماهيته متصل

وفصله الاتصال مفهوم قولنا قابل الابعاد الثلثة على الاطلاق وقيل هو

مجموع امور ثلثة هي الطول والعرض والعمق للجسم وفيه ان هذه الابعاد ليست

موجودة في الجسم بالفعل والجسم التعليمي موجود فيه بالفعل و

قيل في الجسم اتصال واحد منسوب الى الصورة الجسمية بالذات والى

مقدارها بالعرض فح اما ان يراد بالجسم التعليمي نفس تعين الامتداد

امتداد الجسم في تحدد انبساطه فيلزم ان لا يكون من مقولة الكم

واما ان يراد به الصورة الجوهرية مع تعين ما متمادا لقاء مع الحيثية

المذكورة فكان له اتصال لا باعتبار امر خارج عنه بل بسبب شماله

على الصورة الجسمية وهذا هو الذي اختاره المحققون ويوافقه

كلام الشيخ في الشفاء والتعليقات وكلام بهمنيار في التحصيل

وتوضيحه ما افاده بعضهم من انه ليس في الجسم الا ممتد واحد

في الجوهر فاذا اعتبر ذلك الممتد في الجهات على الاطلاق بدون تعين امتداد

تعينا مقداريا متنوعا كان مقدارا مطلقا او مقدارا مخصوصا كان

بهذا الاعتبار صورة جسمية وجوهرا واذا اعتبر من حيث هو متعين

بتعين ما كان جسما تعليميا مطلقا واذا اعتبر من حيث هو متعين

بتعين مخصوص كان جسما تعليميا مخصوصا واورد عليه بانه

لزم ان لا يكون الجسم التعليمي عرضا بل يكون مركبا من جوهر

هو الجسمية وعرض هو تعين الامتداد ووجه ما نقل عنه

بعض المحققين وحاصله ان المفهوم المركب من الجوهر

والعرض وان لم يكن عرضا اذ لا يكون له [illegible] متحصلة ولكن مركب

من معنى الجوهر عند مثبتي الهيولى حيث أخذ والموضوع في
تعريفه بدل المحل والعرض لا يلزم ان لا يصدق عليه
تعريف العرض اذ لا خفاء في ان المجموع المركب من الصورة
وحيثيتها العرضية مندرج تحت تعريف العرض فان الهيولى
وان لم تكن بالنسبة الى الصورة وحدها موضوعا لاحتياجها في التقوم
اليها لكنها انما تكون موضوعا بالنسبة الى المجموع المركب منها و
من العرض لعدم احتياجها الى المجموع من حيث هو مجموع
فليس بشيء لان اصل الاشكال هو ان الجسم التعليمي لو كان مركبا
من جوهر وعرض لم يكن جوهرا ولا عرضا اذ لا يكون ح موجودا
حقيقيا له وحدة حقيقية بل امرا اعتباريا له وحدة اعتبارية
فلا يكون من اقسام شيء منهما اذ الوحدة في التقسيم معتبرة على ما
بيّن في موضعه وبما ذكره لا يندفع هذا او الصورة المستلزمة
للمقدار او معنى آخر لا سبيل الى الاول والثاني والا لزم اجتماع
الاتصال والانفصال في حالة واحدة والقابل مع ما يلزمه يجب وجوده
مع القبول اذ لو لم يكن سلبا محضا والانفصال اما ان يكون وجوديا ان

انكان عبارة عن حدوث متصلين او عدم ملكة انكان عبارة عن زوال
الاتصال عما من شانه انيكون متصلا فتعين ان يكون القابل
معنى آخر وهو المعنى من الهيولى اعلم ان لاصحاب المعلم الاول في اثبات الهيولى التي هي
احد جزئي الجسم الجوهري على زعمهم حججا الاولى ما ذكره المصنف وتحريرها انه
لاشك ان في الجسم جوهرا متصلا في نفسه او مستلزما للاتصال وهو المتصل
بنفسه هو المقدار وعلى كل من التقديرين لا شك ان في الجسم شيئا
يقبل الاتصال والانفصال فنقول هذان الامران اي
الذي هو متصل في ذاته او متصل باتصال لازم والذي يقبل
الاتصال والانفصال يجب ان يكونا متغايرين بحسب الخارج اذ لو كان المتصل
او المستلزم للاتصال الذي هو الجوهر الممتد بعينه قابلا للاتصال
والانفصال لزم ان يقبل الشيء نفسه او المثلين احدهما لازم
والآخر عارض وذلك حين طريان الاتصال ويقبل ضده او عدمه
او ضد لازمه او عدم لازمه وذلك حين طريان الانفصال والتوالي
باسرها باطلة فكذا المقدم فالقابل للاتصال والانفصال في
الجسم شيء غير المقدار الذي هو متصل لذاته وغير الجوهر المتصل سواء كان
متصلا بذاته او بلازمه الذي هو المقدار على اختلاف القولين بل القابل
معنى آخر هو المراد من الهيولى الاولى وتلخيصها بعد ما تمهد ان الجسم
من حيث هو جسم لا يعقل الا باتصال ما على نمط الشكل الثاني ان الجسم
قابل للانفصال وليس الاتصال نفسه بقابل للانفصال فليس الجسم



هو الاتصال نفسه واذا لم يكن الاتصال خارجا عن حقيقة
الجسم ولا كل حقيقته فهو جزء الجسم فله جزء آخر يقبل الانفصال والاتصال
وذلك الجزء لا محالة جوهر محل الجوهر الممتد بذاته فهو الهيولى اما كونه
جوهرا فلبقائه في حالتي الاتصال والانفصال وتوارد الصور عليه ولو كان عرضا
يلزم من بقائه بقاء جوهر معه هو موضوعه وعلى التقديرين يلزم
بقاء جوهر سواء بقي معه عرض ولم يبق وهو المط واما كونه محلا للجوهر
الممتد فلاتصافه بالوحدة الاتصالية والكثرة الانفصالية
لان الصورة الجسمية تصير واسطة لاتصافه بذينك المعنيين بل ان
اتصافه بالوحدة الاتصالية والكثرة الانفصالية عين اتصافه
بالصورة الواحدة والصور الكثيرة اذ المعنى بالوحدة الاتصالية
والكثرة الانفصالية هو الصورة الواحدة والصور المتعددة لا غير
كما سبقت الاشارة اليه من ان الاتصال عين حقيقة الممتد بذاته
فاذا كانت الصورة الممتدة بنفسها نعتا لجوهر فالجوهر المنعوت يكون محلا لها
وفي هذه الحجة ابحاث البحث الاول ان بناءها على ثبوت الاتصال الذي
هو بمعنى الممتد الجوهري ونحن لا نثبت في الجسم الا الاتصال الذي قيل انه
من فصول الكم وما سواه ممنوع وربما قيل من انا اذا شكلت الشمعة
باشكال مختلفة تغيرت ابعاده مع بقاء اتصال واحد فغير مسلم
فان الشمعة المتبدلة الاشكال لا تخلو عن تفرق اتصال وتوصل فراق
فالمطولة منها اذا جعلت مستديرة تجتمع فيها اجزاء كانت متفرقة

والمدورة اذا جعلت مستطيلة يفترق عنها اجزاء كانت متصلة
فاتصال واحد مستمر مع تفرق الاتصالات وتقطع الامتدادات كيف
يكون صحيحا البحث الثاني ان الاتصال الذي يبطله الانفصال ثم يعود
مثله بعد زوال الانفصال لاشك في عرضيته فان الجسم عند توارد
الانفصال والاتصال عليه باق بماهيته ونوعيته لا يتغير فيه جواب ما هو
وكل ما لا يتغير بتغيره جواب ما هو عن شيء فهو عرض فالاتصال الذي
يبطله الانفصال عرض البحث الثالث انكم اثبتم في الجسم امتدادا جوهريا هو الصورة
الجسمية وامتدادا عرضيا هو المقدار التعليمي والامتداد من حيث انه
امتداد حقيقة واحدة والحقيقة الواحدة لا تختلف بالجوهرية
والعرضية فاذا ثبت عرضية بعض افراده عندكم على ما ذكرتم من [illegible]
تبدل اشكال الشمعة الواحدة فقد وجب عرضية الجميع وهذه
الابحاث الثلثة في الحقيقة ترجع الى نفي الصورة الممتدة الجوهرية كما هو
مذهب الشيخ الالهي في كتاب التلويحات واجيب من قبل المشائين
اما عن الاول فبان الجسم من حيث هو جسم لا يتصور بدون قابلية
للابعاد الثلثة على نعت الاتصال وهذا احد وجهيها ولو لم يكن متصلا
في مرتبة ذاته لم يصح قبوله للمقدار كما قال الشيخ الرئيس في الحكمة الفارسية
حد ذات جسم پيوسته است كه اگر گسسته بودى قابل ابعاد نبودى
والحاصل ان نفس ذات الجسمية بما هي هي لو لم تكن متصلة في مرتبة
جوهر الحقيقة بل كان اتصالها من قبل العارض كانت بحسب الوجود



أمّا من المجرّدات عن الجهات والأبعاد وأمّا متألّفة الذات من الجواهر الفردة متناهية أو غير متناهية ثم يعرضها التعلق بالأحياز والجهات ويلحقها الاتصال وقبول الانقسام لا إلى نهاية في مرتبة ثانية وكلاهما باطلان فقابليته للأبعاد إنما تتصور إذا كان متصلا بالذات وما يثبت للجوهر في مرتبة ذاته فهو جوهر فثبت الاتصال الجوهري أقول فيه نظر وله جواب أمّا النظر فهو أن هذا الكلام إنما يتم لو ثبت امتناع تقوّم الجوهر بالعرض وهو غير تام عند من جوّز تركيب الجسم من جوهر وعرض هو الامتداد فالامتداد وإن كان حاصلا في حد حقيقة الجسم لكن لا يلزم على هذا المذهب كونه جوهرا لا يقال نحن نجري الكلام في الجزء الآخر للجسم عندهم فيلزم كونه جوهرا كما لا يخفى على المتأمل لأنا نقول هذا بعينه منقوض بالهيولى التي أثبتم فإن الهيولى عندكم وإن كانت متصلة بالاتصال الحاصل لها من قبل الصورة لكنها في حد ذاتها ليست متصلة ولا منفصلة فليكن الجسم وجزؤه أيضا كذلك وأما قولكم لو لم يكن الجسم في حد ذاته متصلا يلزم أن يكون أجزاء لا تتجزى كما يستفاد من كلام الشيخ الرئيس في الحكمة الفارسية أو التجرد عن الأحياز فجوابه أن عدم اتصاله في ذاته لا يستلزم انفصاله في ذاته ولا خلوّه عن الاتصال والانفصال بحسب الواقع وإنما يلزم ذلك لو لزم من عدم اتصاله بحسب ذاته عدم اتصاله في الواقع بل يجوز أن يكون الجسم إمّا متصلا بالاتصال العارض ومنفصلا بانفصال كذلك

حتى لا يلزم خلوه عنهما كالهيولى فانها عندكم في ذاتها لا متصلة ولا
منفصلة مع عدم خلوها عن الحالتين في الواقع فقد ظهرت قابلية
الابعاد وصلوحها لا يوجب ان يكون القابل متصلا في حد ذاته
واما الجواب فهو ان الهيولى وان لم يكن لها الاتصال ولا الانفصال
من قبل نفسها فانها قابل بواسطة غيرها وهو الصورة الجرمية الواحدة
او المتعددة لكن لا يلزم شيء من المحذورات اذ ليس للهيولى مرتبة في
نفس الامر متقدمة على الاتصال والانفصال مطلقا عندهم بخلاف
الجسم بالقياس الى عارضه فان له مرتبة وجود يتحقق في نفس الامر
فلا يلزم خلو الهيولى عن الاتصال والانفصال والتعلق بالاحياز
والابعاد في نفس الامر وان لم يكن منشاء ذلك حيثية نفس
ذاتها فجوهرية الاتصال وتقوم الهيولى به يوجب ان لا يكون للهيولى
مرتبة في نفس الامر تكون بحسبها عارية عن الاحياز والابعاد وغير
ذلك واما لو كان عرضا فالمحالات التي ذكرها لازمة غير مندفعة
كما لا يخفى على ذي بصيرة ثاقبة وعن الثاني بان بقاء الجسم بنوعيته
في حالتي الاتصال والانفصال لا ينافي كونه متصلا جوهريا انما
يلزم المنافاة لو بقي بشخصه في تينك الحالتين وليس كذلك و
اما القول بان كل ما لا يتغير بتغيره جواب ما هو فهو عرض فانما
يصح لو لم يتغير بتغيره اشخاص الجوهر واما اذا تبدلت الاشخاص
بتبدل ذلك الشيء فلا يلزم عرضيته كما ان استمرار طبيعة نوعية

وحفظها بتوارد الاشخاص لا ينافي جوهرية تلك الاشخاص
عن الثالث بانا لا نم ان مطلق الامتداد والاتصال مفهوم واحد
وطبيعة واحدة بل ههنا اشتراك لفظي لا غير يطلق تارة على
مفهوم جوهري واخرى على مفهوم عرضي البحث الرابع هب ان
الجسم من اتصال جوهري لكنه هو المقدار لا غير وليس في
الجسم متصل سواه وهو القابل للانفصال لا ما سميتموه مادة
ولا يجدي قولكم انه لا يبقى مع الانفصال لان الذي يبطله الانفصال
هو الاتصال العارضي لا الجوهري وبيانه ان لفظ الاتصال كما مر قد
يطلق على المعنى الاضافي الذي لا يتصور ان يعقل الا بين شيئين سواء
كانا متعددين في الخارج ثم يحدث او يتوهم بينهما اتصال او
يتصور للجسم المتصل الواحد اجزاء وهمية فيقال عليها انها متصلة
بعضها ببعض ويكون في الجسم اختلاف عرضين قارين او
غير قارين فيقال ان محل احدهما متصل بمحل الآخر ولا شك في عرضية
الاتصال بهذا المعنى النسبي وهو الذي يقابله الانفصال فلا يصلح ان يكون
جزء الامر جوهري محض وقد يطلق على المعنى الحقيقي الذي لا يستدعي
ان يكون بين شيئين وهذا اصطلاح خاص لا يفهمه الكافة من لفظ الاتصال
وهو الممتد الجوهري على اصطلاحهم فلقائل ان يقول الاتصال بالمعنى الثاني
نفس الجسم وهو بعينه المقدار ولا يقابله الانفصال بل الانفصال يقابل الاتصال
بالمعنى الاول وهما يتعاقبان عليه مع بقائه بعينه في الحالتين واما ما يقال ان الممتد



شئ له امتداد فيلزم ان يكون محل الامتداد غيره فليس بشئ
فان هذه الاطلاقات عرفية وتجوزات لفظية لا يبتنى الحقائق
العلمية عليها وهذا مثل بعد بعيد وخط طويل فان هذه الاطلاقات
لا توجب زيادة البعدية على البعد والطول على الخط واطلاق صيغ
المشتقات بهذا الوجه شائع في باب الامور العامة كالموجود بما هو موجود
فانه بمعنى الوجود فان قيل توارد المقادير المختلفة بالصغر والكبر
على الجسم الواحد اذ التكاثف والتخلخل يوجب عرضية المقادير
فكيف حكمتم بجوهريتها يقال ان وجود التخلخل والتكاثف ممنوع
وجود الهيولى فاذا لم يكن المقدار غير الجسم لا تتصور زيادة المقدار
او نقصانه من غير ورود مادة عليه وانفصالها عنه فان زيادة المقدار
على هذا التقدير بعينها زيادة اجزاء الجسم ونقصانه نقصانها
اي على تقدير كون المقدار عين الجسم
فمرجع التخلخل والتكاثف الى تخلل الجسم اللطيف بين اجزاء الجسم و
انفصاله عنها واجتماعها لا الحقيقيين واشباههما بالقمقمة الصياحة
اذا وقعت في النار في غاية الضعف وكذلك الاستدلال بالقارورة
الممصوصة اذا كبت على الماء سيما وقد شوهد عند
الكب الحبابات الدالة على خروج الهواء ولا سبيل لنا الى الحكم
بان الماص لم يعط من الهواء بقدر ما ياخذ منها حتى يلزم التخلخل
وذكر الشيخ الالهي في حكمة الاشراق انه قد جرب ترشح بعض الادهان
من الزجاج فلا يمتنع مثل ذلك في الهواء الذي هو الطف من الدهن
اي دخول الهواء في القارورة

وأما قولهم اشتراك الأجسام في الجسمية واقترافها في المقادير يوجب
مغايرة المقدار للجسم فجوابه على ما في حكمة الإشراق بأن اشتراكها في الجسمية
هو اشتراكها في نفس المقدارية المشتركة بين المقدار الصغير والكبير
واختلافها في المقادير هو اختلافها في خصوصيات الكبر والصغر وكما أن التفاوت
بين المقدار الكبير والصغير ليس بشيء زائد على المقدار بل بنفس المقدار
فكذلك إذا أبدل لفظ المقدار بالجسم فالتفاوت بالصغير والكبير بالتفاوت
في المقادير يكون الاختلاف بنفس الجسمية لا غير ويرجع هذا الاختلاف
إلى الاختلاف بالكمال والنقصان والشدة والضعف في نفس ماهية
الشيء على ما هو رأي الشيخ الإلهي والقدماء من الرواقيين فإنهم يجوزون
كون جوهر أقوى جوهرًا من جوهر آخر كجواهر العالم الأعلى العقلي
وجواهر عالمنا الأدنى الجرمي وكذا يحكمون بأن حيوانًا يكون
حيوانيته أكثر ونفسه على التحريك أقوى كالإنسان أشد وأتم
في باب الحيوانية من حيوان يكون بخلاف ذلك كالبعوضة مثلا ولا
يفرقون بين الشدة والضعف في الكيف والزيادة والنقصان في
الكم في كونهما تفاوتًا بالكمال والنقص في نفس الماهية سواء كانا في
الكيف أو الكم أو غير ذلك كالجوهرية والجسمية والحيوانية على ما ذكرنا
ولا يبالون بعدم إطلاق أدوات التفضيل والمبالغة في بعض الصور
على عرف أهل اللسان إذ ليس من دأب الحكماء الاقتصار في تصحيح المعاني
على مجاري العرف واقتناص الحقائق من الألفاظ ثم لا يخفى أن بين

بين كلامي الشيخ الالهي في حكمة الاشراق حيث حكم ببساطة الجسم و
جوهرية المقدار وفي التلويحات حيث اختار انه مركب من جوهر يسماه
هيولى وعرض هو المقدار بناء على تجويزه تركب نوع طبعي من جوهر و
عرض مخالفة بحسب الظ لكن الشارحين لكلامه اجمعوا على عدم المنافاة
بين في الكتابين المقصد بل الفرق يرجع الى تفاوت اصطلاحية فيهما
وتحقيق ذلك بان في الشمعة حين تبدل اشكاله مقدار من ثابت هو
جوهر لا يزيد ولا ينقص بتوارد الاشكال عليه ومتغير هو ذهاب المقادير
في الجوانب هو عرض في الممتد الذي هو جوهر ومجموعهما هو الجسم والجوهر
منهما هيولى على مصطلح التلويحات وذلك الامتداد الجوهري
هو الجسم على مصطلح حكمة الاشراق وهو الذي يسمى بالنسبة الى الهيئات
والانواع المحصلة هيولى فلا مناقضة بين حكمه ببساطة الجسم وجوهرية
المقدار في احد الكتابين وحكمه بتركب الجسم وعرضية المقدار في الآخر
فان ذلك الجسم هو الامتداد غير هذا الجسم والامتداد فتوهم المناقضة انما
هو من اشتراك اللفظ اقول كلامه في بعض المواضع من المطارحات
وغيره صريح في انه ينكر الاتصال والامتداد سوى ما هو من عوارض
الكم وفي التلويحات ما رأينا شيئا يدل على ان ما سماه هيولى يكون
ممتدا بذاته او امتدادا جوهريا سواء كان مقدارا او غيره فعلى ا
واما التنافي بين تركب الجسم وبساطته بين الكتابين فصريح لا محالة
واعلم ان اتباع المشائين يفرقون بين مفهومي الممتد كما اشرنا سابقا

احدهما الصورة الجسمية عندهم وهو الممتد على الاطلاق الذي
بحسبه يصح فرض الخطوط الثلثة القائمة المتقاطعة في الجسم و
الآخر المقدار وهو المصحح لفرض الاجزاء الموهومة المشتركة الحدود في
الحد في الجسم والاول مقوم للجسم والآخر عرض فيه والامتداد
بالمعنى الاول لا يتفاوت فيه جسم وجسم ولا تكون بحسبه شيء
من الاجسام صغيرا وكبيرا ولا جزءا ولا كلا ولا عادا او لا معدودا
ولا مشاركا ولا مباينا بخلاف الثاني ولذا اشتهر بينهم انهم قائلون
بالامتدادين وليس كذلك بل لا يكون في الجسم على رأيهم الا امتداد
واحد لكنه اذا اخذ بما هو هو اي من دون تعين مقداري
فهو جوهر محض مقوم للجسم واذا اخذ على التعين المقداري متناهيا
كان او غير متناه اي اخذ الجسم بحيث يمشي بكذا او كذا امر فهو
او لا ينتهي المسير ان توهم غير متناه فهو مقدار غير مقوم للجسم فيصدق
عليه معنى العرض ويظهر الفرق بينهما عندهم حين تخلخل الجسم
وتكاثفه لا حين توارد الاشكال على الشمعة فان هناك يتبدل نفس
المقدار وههنا يتبدل عوارضه التي هي مراتب نسبته في الطول والعرض
والعمق واما الشيخ الالهي فهو انكر الممتد بالمعنى الاول مطلقا واستدل
في كتبه عليه بوجوه ثلثة احدها انه لو تقوم الجسم الموجود في الاعيان
بامتداد جوهري لكان ذلك الامتداد اما كليا او جزئيا لا جائز ان
يكون كليا لان الكلي من حيث هو كلي لا وجود له في الاعيان

فلا يتقوم به ما هو موجود فيها ولا جائز ان تكون جزئيا لانه
ان كان هو الذي ثبت عرضيته وليس في الجسم غيره لم يكن في الجسم
امتداد جوهري وان كان في الجسم امتداد عرضي وآخر جوهري فذا لك تحكم
لان الامتداد طبيعة واحدة ومفهوم واحد لا يختلف فيه جواب
ما هو فلا يكون بعض جزئياته جوهرا وبعضه عرضا وايضا اذا ثبت عرضية
البعض ثبت عرضية الباقي وثانيها انه لو كان في الجسم امتداد جوهري
لكان موجودا في كل الجسم وفي جزئه وما هو في الكل اكبر مما هو في الجزء
فيكون قابلا للتجزية لذاته فيكون كما متقدرا وثالثها انه اذا تخلخل الجسم
ان بقي الامتداد الجوهري كما كان وهو مقدار لا شك فليس في كل الجرم
المتخلخل الزائد مقدار الصورة الجرمية وهو هو وان لم يبق ذلك الامتداد
كما كان فهو اذن صار ازيد فالامتداد الجوهري كم لذاته فهو عرض
فالجوهر عرض هف واعترض العلامة الخفري على الوجه الاول
بما حاصله انه ان اراد بالكلي الكلي العقلي اخترنا ان الممتد المقوم للجسم
العيني ليس كليا بهذا المعنى لانه لا يوجد في الخارج وان اراد به الكلي
الطبيعي اي ما يصير معروضا للكلية اذا وجد في العقل اخترنا انه
كلي باعتبار ماهيته وجزئي بتشخص الجسم قوله لا جائز ان يكون جزئيا
لانه ان كان هو الذي ثبت عرضيته وليس في الجسم غيره الخ قلنا ما ثبت
عرضيته انما هو امر عارض هو تعين امتداداته بالانقطاع اما مطلقا
او مخصوصا وهذا العرض ليس موافقا لمفهوم الممتد في الماهية ليلزم

من عرضيته صيقول لما كان تشخص الشيء عند المحققين امّا بذاته كما هو مذهب
الشيخ الالهي او بنحو الوجود كما هو مذهب الفارابي او بارتباطه الى الموجود الحقيقي
كما هو ذوق جماعة فالاعراض القائمة وسائر الاشياء عندهم ليس لها مدخل
في افادة التشخص بل انما هي لوازم وامارات للتشخص فالممتد المقوم للجسم
العيني لو كان جزئيا موجودا في الخارج فيجب ان لا يكون مناط جزئيته
الامور العارضة له الا بمعنى كونها من اللوازم والعلامات فاذا صار ذلك
الممتد جزئيا معينا في الخارج مع قطع النظر عن العوارض فهو اما عين
المقدار فقد ثبت عرضيته واما غيره فيلزم ان يكون في الجسم ممتدان
معينان احدهما جوهر والآخر عرض متباينان في الوجود وهو خلاف
ما تقرر عند اتباع المشائين من ان التفاوت بينهما ليس الا بالتعين والابهام
وايضا اذا تعين الممتد الجوهري مع قطع النظر عن المقدار العرضي فذلك اما
مساو لهذا او ازيد او انقص وعلى كل تقدير يلزم مع محذورات اخرى
تقدّره بذاته فالاولى ان يجاب عن الوجه الاول بان الامتداد الذي
الممتد بنفس ذاته المقوم للجرم العيني امر متعين الذات مبهم المقادير التي هي عبارة
عن تعيناته المقدارية فان التعين الذاتي لا ينافي الابهام المقداري
وما ثبت عرضيته ليس الا المتعين المقداري وهو غير الممتد المقوم للجرم العيني
المحفوظ الذات والتشخص في مراتب التقديرات والتشكلات لكن لنا ان هذا الذي
ثبت عرضيته ممتد والذي يقوم الجسم ممتد آخر فيلزم ان يكون في
الجسم ممتدان اثنان جوهر وعرض بالبداهة فمحصل منه ومن التعين المقداري ثم اورد

ثم اورد معارضة على كلام الشيخ بقوله انه اختار في التلويحات ان الجرم العيني مركب من الجوهر الذي يسميه الهيولى ومن الاتصال و الامتداد العرضي فنقول الامتداد العرضي الذي اختار انه مقوم للجرم العيني اما كلي او جزئي وكلاهما باطلان على النحو الذي ذكره في الدليل اما الاول فظاهر واما الثاني فلتبدل الامتدادات المعينة مع بقاء الجرم العيني في الصورتين اللتين ذكرهما فاذا كان المقوم هو الامتداد الذي ثبت عرضيته بالتبدل وليس للجرم العيني غيره لم يكن الامتداد مقوما للجرم لتبدله مع بقاء الجرمية وان كان للجرم امتداد عرضي باق وآخر زائل فذلك محال لانه ليس فيه امتدادان عرضيان جزئيان فما اجابه عن هذا البحث فتمثله حوالة على ليله غاية ما في الباب ان المعنى الثاني هو جوهر عند الحكماء وعرض عنده اقول فرق بين تركب الشيء من مادة وصورة كالجسم عند المشائين وبين تركيبه من موضوع وعرض كالجسم عند صاحب التلويحات فلقائل ان يقول بقاء الجسم العيني المتقوم من جوهرين المتقوم كل منهما بالآخر مع تبدل احدهما غير صحيح عند الوجدان بخلاف الجسم العيني المتقوم من جوهر وعرض فانه مما يجوز عند العقل بقاؤه العيني ببقاء احد الجزئين معا بعينه والجزء الآخر لا بعينه بل بورود الامثال فما ذكره ذلك المحقق لا يصلح للمعارضة لتحقق الفرق بما ذكر لا يقال ان الشيخ الالهي اعترف بوجود الامتداد الجوهري في حكمة الاشراق فكيف يمشي منه الاستدلال على نفيه لانا نقول ذلك معنى آخر غير الامتداد المقوم للجسم عند المشائين وقد علمت

ان للممتد معنيين احدهما هو الصورة الجسمية عند المشائين
والاخر المقدار والشيخ الالهي انكر المعنى الاول سواء كان
جوهرا او عرضا وذهب الى جوهرية المعنى الثاني وكونه عين الجسم في
حكمة الاشراق والى عرضيته وكونه جزء الجسم في التلويحات
على ما حققناه وحاصل الكلام انه لما اثبت الصورة الجسمية عند مثبتي
الهيولى على ظنهم امرا مبهما في الواقع فاورد عليهم انه كيف
يتقوم جرم عيني بامر مبهم في الواقع واما المقدار الجوهري عنده
فهو ليس امرا مبهما في نفس الامر بل انما عرض له الاطلاق بحسب
الذهن فان للعقل ان يأخذ الماهيات على وجه لا تأبى عن الحمل
على كثيرين فكما ان للجسم مرتبة الاطلاق وتعين بحسب العقل
فكذلك للمقدار فاذا حلله العقل الى ذينك الاعتبارين
يحكم بان المقدار المطلق مقوم للجسم المطلق بل يكون عينه
والمقادير الخاصة مقومة للاجسام الخاصة بل يكون عينها
كما هو رأيه واما ما اثبت عرضيته عنده في ذلك الكتاب فليس
الا مراتب الطول والعرض والعمق وليس شيء منها مقدار الجسم بل
هي عوارض للمقدار الجرمي وعرضيتها لا توجب عرضيته وقد
علمت انه ممن ينكر التخلخل والتكاثف الحقيقيين فلا يتمشى
الاستدلال على عرضية المقدار الجرمي بتوارد المختلفات من المقادير على
الجسم الواحد اذا تكاثف وتخلخل واما الجواب عن الوجهين

الآخر منه على بطلان الممتد بالمعنى المذكور ففي غاية السهولة
لعدم تحقيق ما ذكر في بيانه من انه لا يوصف بحسب ذاته بكونه كلاً
او جزءاً او زائداً او ناقصاً او غير ذلك فليكن منك على ذكر البحث الثالث
سلمنا ان في الجسم باعتبار الامتداد امور ثلثة الاول جوهر خارج
عن ماهية الجسم والآخران عرضان منه زائدان عليه يتبدل احدهما
عن الجسم بالتخلخل والتكاثف والآخر بتوارد الاشكال عليه لكن لم لا تم
ان الجسم اذا انفصل يجب ان ينعدم عنه امر جوهري فان اللازم لما ذكر ان الحقيقة
الجسمية يجب ان يكون لذاتها قابلة للاتصالات والانفصالات
واما ان القابل يجب ان يكون واحداً بالوحدة الاتصالية فلا وانما يلزم
ذلك لو كانت الوحدة الشخصية مساوقة للوحدة الاتصالية وهو غير لازم
فان الانسان الواحد والسرير الواحد مثلا له وحدة شخصية مع تألفه
من متعدد منضم بعضها الى بعض بل اللازم كون القابل للاتصال
والانفصال امراً واحداً شخصياً ويجوز ان يكون ذلك الواحد امراً
متصلاً بذاته ومع استمرار وحدته الشخصية يتعدد اتصاله الذاتي
فح لا سداد يقول الانفصال لا ينافي الاتصال مط بل انما ينافي وحدة
الاتصال فما كان متصلا واحداً بعينه صار متصلا متعدداً فالممتد
الجوهري باق في الحالين والزوال انما هو لعارضه اي الوحدة والكثرة
والجواب عنه على ما ذكره بعض الاذكياء بعد تمهيد ان وجود كل شيء عبارة
عن نفس تحصله وموجوديته سواء كان في التعين او في العقل وانه مساو

للتشخص بل هو عينه على ما ذهب اليه الفارابي فتعدد كل من التشخص

والوجود ووحدته يوجب تعدد الآخر ووحدته هو ان المتصل الواحد

من حيث هو كذلك لما لم يكن الا موجوداً واحداً له ذات واحدة

وتشخص واحد فليس لاجزائه الفرضية وجود بالفعل وتشخص خاص

بحسب نفس الامر كيف وقد تبين ان الاجزاء الفرضية غير متناهية حسب قبول

الجسم انقسام لا الى نهاية فاما ان يكون لبعض من اجزائه وجود

وتشخص هو الترجيح من غير مرجح او لجميعها فتلزم المفاسد

التي ترد على اصحاب لا تناهي اجزاء الجسم واذا طرء عليه الانقسام وجد

موجودان متشخصان وهويتان مستقلتان فاما ان يكونا

موجودين حال الاتصال مع تعينهما وهو باطل لان اجزاء المتصل

الواحد تعينها ليس الا بحسب الفرض وهذا ان التعينان بحسب

نفس الامر او يوجد مع تعينهما اما ان يكون وجودهما حال الانفصال

هو بعينه الوجود الذي لهما حال الاتصال او لا لا سبيل الى الاول لانه

خلاف ما تقرر من المساوقة بين التعين والوجود فالتعين

الحادث بعد الانفصال يساوق الوجود الحادث بعد الانفصال

ولا الى الثاني لانه يلزم ان يكون ذات واحدة توجد بوجود ثم

يزول عنها الاتصال [illegible] وهو ايضاً خلاف المفروض

من ان الوجود نفس الهوية الشخصية المنتزعة من الذات

لا مما به الموجودية فلا يتصور تعدده مع وحدة الذات كما لا يخفى

واما ان لا يكونا موجودين حين الاتصال بالفعل بل بالقوة القريبة
او البعيدة فلا بد لهما من مادة حاملة لقوة وجودهما وتعينهما حين
الاتصال واذا خرج وجودهما وتعينهما بطريان الانفصال من القوة
الى الفعل تصير حاملة لهما متلبسة بهما وليست تلك المادة هي
ذلك الجوهر المتصل لما علمت بطلانه سابقا فيكون القابل له
ولهما معا جوهرا آخر وهو المطلوب اقول فيه نظر فان القول بان تعدد
الوجود عين تكثر الاشخاص الموجودة او مستلزم له وتوحده عين
توحد الشخصية او مستلزم له وان الاتصال والانفصال
عبارتان عن توحد الوجود وتكثره وان كان حقا عندنا او نحن نساعد
فان قسمة المتصل احتجت الى التحويل لوحدة الشخصية الى الكثرة
الشخصية وبطلان الموجود الواحد وحدوث الموجودات
المتعددة وعكس ذلك حين الوصل لكنا نفرق بين ما بالذات
وما بالعرض في الاتصاف بهذه الاوصاف فنقول لا نم ان الموجود
بوجود امتعددة او المتعين بتعينات متكثرة حال الانفصال
بالذات هو حقيقة الجوهر الممتد لم لا يجوز ان يكون المعروض للاختلاف
الوجود او التعين اهو حقيقة المقدار اولا وبالذات وبواسطة
يصير الجوهر الممتد متصفا بها ثانيا وبالعرض فان الجسم المتصل له مقدار
واحد وله تشخص واحد فاذا طرأ عليه الانفصال انعدم هذا المقدار
المعين ووجد مقداران آخران ووجد كل واحد منهما وتشخصه غير

وجود الآخر وتشخصه فما ممتد بمعنى القابل للابعاد مطلقا لم يتغير
وجوده ولا تشخصه بل نقول القابل للابعاد حقيقة منحصرة
في شخص واحد له مقدار واحد بحسب المساحة وهو ما حواه السطح
الاعلى من الفلك الاعظم سواء كان في اتصال واحد او في
اتصالات متعددة حادثة او فطرية وهذا الشخص الممتاز له تعين
واحد ذاتي مستمر وله ايضا تعينات اخر متبدلة تحصل له
فيه من قبل تعينات مقدارية وهذا كما ان هيولى الاسطقسات
عندكم شخص واحد لا يزول وحدته الشخصية في مراتب تعدد
الصورة الجسمية ومحتها عند توارد الانفصال والاتصال
فان قيل الهيولى لما كانت امرا مبهما يمكن الحكم ببقاء ذاتها
حين تعدد الاتصال ووحدته بخلاف الجسم قلنا كون ذات الهيولى امرا مبهما
بالمعنى الذي لا يتحصل اجزاءه في ذات الجسم غير بين ولا مبين بعد فان
معنى ابهام الذات في الهيولى ليس كما فهمه بعض من اهل التدقيق
انها في ذاتها لا تعين لها ولا تحصل ولا كلية ولا جزئية ولا عموم
ولا خصوص وانما تتصف بشيء من تلك الاوصاف بسبب قران الصورة
اذ قد سبق ان الوجود لا ينفك عن التشخص بل يستمر باستمراره
ويزول بزواله فبقاء الوجود مع زوال التعين والوحدة غير معقول
انما المعقول في هيولى العناصر انها متعينة الذات مبهمة الصورة فلها
تعينان تعين مستمر ذاتي وتعين متبدل عرضي قلنا ان نقول في الجوهر



الممتد انه متعين الذات ومبهم فى وحدة الاتصال وكثرته
ولها تعين ذاتي مستمر وتعين مقداري متبدل على طبق ما قالوه
في الهيولى واقصى ما يمكن ان يقال في الجواب عن الشبهة المذكورة
هو انه لا شك لاحد من العقلاء في انه ينعدم من الجسم حين طريان
الانفصال عليه امر كان موجودا فيه في الخارج وحين وقوع الاتصال يوجد
فيه امر لم يكن موجودا قبله ثم نقول ان ذلك الامر اما انه اتصال
حقيقي او اضافي لا يخفى فعلى الاول يلزم المطلوب لان المتصل الحقيقي
عند المحققين خصوصا عند صاحب هذا البحث منحصر في الامر الجوهري
فاذا انعدم فلا بد من شيء ثابت له على امر آخر غير متصل بنفسه
قابل للاتصال وهو الهيولى وعلى الثاني يلزم ان يكون في الجسم
اتصالات واضافات غير متناهية مجتمعة في الواقع مترتبة حسب قبول الجسم
للانقسامات الى النهاية مترتبة كالنصف والثلث والربع وغيرها بعدم
كل من تلك الاضافات عند ورود واحد من الانقسامات ويلزم
منه المفاسد الواردة على اصحاب النظام القائلين بعدم تناهي اجزاء الجسم
هذا ما تيسر لنا في هذا الموضع من المقال فعليك بالتامل
الصادق والتفطن الفائق ليظهر لك جلية الحال والله ولي الجود
والافضال البحث السادس ان تعدد الجسمية بعد وحدتها لو كان
مقتضيا لانعدامها ومحوجا الى مادة ثم مادة المتعدد ان كانت
واحدة لزم كون شيء واحد في احياز متعددة وجهات مختلفة

وان كانت متعددة فتعددها اما ان يكون حادثا بالانفصال
او مفطورا بحسب الذات فان كان حادثا فحدوثه بعد انعدام
مادة الجسم الواحد ومع بقائها فعلى الثاني يلزم كون ذات
واحدة شخصا واحدا تارة واشخاصا متعددة اخرى
وعلى الاول يلزم التسلسل في المواد اذ كل حادث عندهم
مسبوق بمادة قابلة له وهي ايضا حادثة على التقدير المذكور
ومع ذلك فوتنا في مقصودهم من وجود امر يكون باقيا في حالتي
الفصل والوصل لئلا يكون التفريق اعداما بالكلية والوصل
ايجادا ولو كان التعدد واقعا في المادة بحسب الفطرة لكان الجسم المفرد
مشتملا على اجزاء غير متناهية حسب قبوله للانقسامات الغير
المتناهية اذ لو لم يكن عدد تلك المواد غير متناه بل واقفا عند
حد لوقف عدد انقسامات الجسم اذا وصلت الى ذلك الحد
وليس كذلك هف والجواب ان الهيولى وان كانت واحدة في
حد ذاتها وتشخصها لكن لا تتهيأ لقبول الاشارة الحسية والابعاد
المقدارية وتخصيص الاحياز والجهات وحصول الفصل والوصل
والوحدة والتعدد بالذات بل انما تتهيأ لشيء من تلك
الاوصاف بالعرض بعد تعينها المستفاد من قبل الصورة الجسمية ولا يلزم
مما ذكرنا كون الهيولى من المفارقات في مرتبة ذاتها او متألفة الذات
من الجواهر المتفاصلة الغير المتجزية متناهية او غير متناهية كما



نبهناك عليه من تقدم الصورة عليها بالذات فان ذاتها لا تخلو من الاتصاف لشيء من الاوصاف المذكورة في نفس الاذهان كان بواسطة الصورة فنقول الهيولى حين الاتصال لها وحدة شخصية ذاتية ووحدة اتصالية فاذا طرأ الانفصال زالت عنها الوحدة الاتصالية بدون زوال ذاتها وهذا بخلاف الجوهر الممتد فان وحدة الاتصال فيه هي الوحدة الشخصية او مساوقة لها فلاجرم لم يبق ذاتها حين الانفصال فمادة الجرمين الحادثين عند الانفصال واحدة في ذاتها متعددة بتعدد الجرمين وهي محفوظة الوجود في جميع المراتب باقية الذات في حالتي الاتصال والانفصال غير حادثة بحدوث شيء منهما ليلزم التسلسل في المواد الحادثة ولا متكثرة بتكثر الانفصال في ذاتها ليلزم اشتمال الجسم على الاجزاء الغير المتناهية بل الزوال والحدوث والوحدة الاتصالية والكثرة الانفصالية انما يعرض للجوهر الممتد بالذات والهيولى لا تقتضي شيئا من وحدة الجسم اثنينيته ولا مرتبة من مراتب الكثرة الجسمية ولا ايضا تاباهما فهيولى الجسمين اللذين احدهما في المشرق والآخر في المغرب لها نحو وحدة ذاتية تجامع اثنينيتهما وحصولهما في الجهات المتخالفة والاحياز المتباعدة عبارة عن قبولها الاجسام المتعددة الموصوفة بالوقوع في تلك الجهات والاحياز بالذات فوحدتها الشخصية لا تنافي الكثرة الانفصالية بخلاف وحدة الاتصال فان وحدة الهيولى مفهوم سلبي من لوازمه نفي الكثرة بل هو عين نفي الكثرة وحدة

المتصل وجوديّ نفي الكثرة انما هو من لوازمه الحجة الثانية لهم ان الجسم

من حيث هو جسم له صورة اتصالية وهي معنى بالفعل ومن حيث هو مستعد

لقبول السواد والحركة وغير ذلك فهو بالقوة والشيء من حيث هو بالفعل

لا يكون هو من حيث هو بالقوة لان مرجع القوة الى امر واحد عدمي

وهو فقد شيء ما ومرجع الفعلية الى حصول حقيقة ما والشيء الواحد

من جهة واحدة لا يكون مبدأ لهاتين الحالتين فلا يكون الجسم من حيث

هو بالقوة اسود او متحرك هو من حيث هو بالفعل متصل بل شيئا

آخر فاذن الجسم مركب مما عنه له القوة ومما عنه له الفعل وهما الهيولى

والصورة وبيانه على النظم القياسي هو ان يقول ان الجسم بالفعل من جهة

ذاته وكلما هو بالفعل من جهة ذاته لا يكون بالقوة فالجسم لا يكون بالقوة

ويجعل هذه النتيجة كبرى لقياس آخر من الشكل الثاني وهو ان الهيولى

بالقوة ولا شيء من الجسم بالقوة فينتج لا شيء من الجسم بهيولى ولزيادة التوضيح

يقول لا شك ان في الجسم قوة على ان يوجد فيه امور كثيرة فتلك القوة

لا يخلو اما ان يكون نفس حقيقة الجوهر المتصل او ثابتة فيه او ثابتة

في امر يقارنه او قائمة بذاتها فلو كان الاتصال المصحح لعرض الابعاد

الجسم هو بعينه نفس القوة لاشياء كثيرة مما يحدث في الجسم فيلزم اذا ان يكون

فهمنا الاتصال فهمنا انه استعداد لامور كثيرة وما امكننا ان نعقل الاتصال دون

ان نعقل هذه الاشياء وليس كذلك وايضا لو كان الاتصال هو انه بالقوة

كذا وكذا لكان صورة الجسم عرضا ولو كان الاتصال حاملا للقوة لا يصح

ان يعدم عنه خروجه فيما يقوى عليه الى الفعل فوجب ان يبقى مع
الانفصال مع انه لا يبقى ولو كانت القوة قائمة بذاتها لكان الامكان جوهرا
مع انه عرض كما ستعرف ان شاء الله تعالى فالحامل للقوة غير الاتصال
وغير المتصل من حيث هو متصل بل الذي فيه قوة الاتصال والانفصال
وغير ذلك من هيأت غير متناهية وكمالات غير محصورة وهو الهيولى
وهذه الحجة والحجة السابقة متقاربتا الماخذ والاعتراض عليها
من لسان شيعة الاقدمين بوجوه الاول ان قولكم ان الجسم
او الاتصال نفسه ليس القوة على امر مسلم ولكن لا يلزم ان لا يكون
القوة موجودة للجوهر الممتد وليس اذا كانت القوة تابعة لشئ
يلزم ان تكون هو هو فان قلت لو كانت القوة للانفصال موجودة في
الاتصال لكان الاتصال باقيا مع الانفصال قلت هذا اعود الى الحجة الثانية
وقد مر الكلام فيها فان قلت اذا كانت القوة للاتصال وهو شئ متحصل
بالفعل فيلزم ان يكون شئ واحد بالفعل وبالقوة معا وهو محال قلت الحق
الصحيح امتناع كون شئ واحد من جهة واحدة بالقوة وبالفعل
معا ولا يلزم منه امتناع ان يكون شئ ما بالفعل وله قوة شئ آخر فالفعل
والقوة يجوز ان يجتمعا في شئ واحد من جهتين مختلفتين وكثيرا ما
يعرض الغلط في العلوم من اهمال الحيثيات واضاعة الاعتبارات
اقول في الجواب ان كل حيثية تكون ثابتة لشئ ما في نفس الامر فلا بد لها
من مبدأ لانتزاعها ومنشأ لحصولها والقوة وان كانت عدما ما

ولكن لا يكون عدماً بحتاً بل لها حظ من الثبات فانها عدم شيء عما

من شانه ان يكون وجود ذلك الشيء له او لنوعه او لجنسه ولكن ليس

بالفعل حاصلا كما بين في قاطيغورياس المنطق فلا بد له من مبدأ

والمبادي للاشياء الطبيعية تنحصر في اربعة مادة وصورة وفاعل

وغاية والثلثة الاخيرة انما هي مبادي لفعلية تلك الاشياء فلا يمكن

ان يكون شيء من العلل مبدأ للقوة والفقدان الا المادة كما يظهر

من تعريفات تلك العلل فانهم عرفوا الصورة بالعلة التي هي جزء من قوام

الشيء يكون به هو ما هو بالفعل والمادة بالعلة التي يكون الشيء بها هو ما هو

بالقوة والفاعل بالعلة التي تفيد وجوداً مباينا لذاتها من حيث هو مباين والغاية

بالعلة التي يفاد لاجلها وجود فاذا لم تكن حيثية القوة مستفادة

الا من المادة وحيثية الفعل لا تستفاد منها والا لكان شيء واحد

مبدأ لحيثيتين مختلفتين بحسب ذاته فاذا حصلت لشيء واحد

حيثيتا القوة والفعل معاً فلا بد له من مبدأين هما منشئان

لتينك الحيثيتين فالاتصال الحادث في الجسم لا بد له من امر يكون

الاتصال به بالقوة وهو الهيولى ومن امر يكون هو به بالفعل وهو الصورة

فالجسم مركب منهما الثاني ان هذا الدليل منقوض بالنفس الانسانية

اذ هي من حيث ماهيتها بالفعل ولها قوة قبول المعقولات فكبرى

القياس الاول وهو قولهم كل ما هو بالفعل لا يكون بالقوة تكون

منقوضة بها وبصغرى الشكل الثالث وهو ان النفس الانسانية امر بالفعل

١٠٠



من جهة ذاتها وكل نفس انسانية يكون لها قوة امر ما فيتم بفعل ما هو امر بالفعل يكون له قوة امر ما والجواب ان النفس لا تتساوى وان تجردت ذاتا لكنها مادية فعلا وكما ان الشئ الواحد يكون جوهرا وعرضا باعتبارين فكذا قد يكون مجردا ومادياً باعتبارين فحيثية كون النفس بالفعل انما هي من قبل ذاتها المستندة الى جاعلها التام وحيثية كونها بالقوة انما هي من جهة افاعيلها الموقوفة على تهيؤ المادة التي هي آلة لصدور تلك الافاعيل وبالجملة جهة القوة في كل شئ ترجع الى الهيولى كما ان جميع جهات الفعلية ترجع الى القيوم تعالى جل شانه ولهذا الاصل تندفع شبهة الثنوية في صدور الشرور الواقعة في العالم عن المبدأ المقدس عن قصد الشر كما سيأتي ان شاء الله تعالى

الوجه الثالث النقض بوجود الهيولى فانها في نفسها جوهر موجود بالفعل وايضا مستعدة مثلا ثم تتميم [illegible] بها تكون بالقوة ومن مادة بها تكون بالقوة ثم ينقل الكلام الى مادة المادة وهكذا لا الى نهاية وتلخيص ما ذكره الشيخ في الشفاء في دفعه ان فعلية الهيولى فعلية القوة وجوهريتها جوهرية الاستعداد وليس في الهيولى جهتان لها متمايزتان باحديهما تكون بالفعل وبالاخرى بالقوة الا في اعتبار الذهن ولهذا قال نسبتها الى هذين المعنيين اشبه بنسبة البسيط الى الجنس والفصل منها بنسبة المركب الى المادة والصورة فاذن الهيولى نوع بسيط جنسه الجوهر وفصله انه مستعد لكل حلية وصفة مما



بالفعل هي بالقوة لكل شيء ولا يبعد ان يقال ان القابلية والاستعداد
ليست امورا جوهرية لانها حال الشيء بالقياس الى الخارجيات اذ الاستعداد
انما هو استعداد شيء لشيء آخر له في حد نفسه حقيقة وتحصل فينبغي
ان يتحصل ذلك الشيء بحسب حقيقة نفسه ثم يلحقه هذه الاضافة
نعم لا مانع من دخول الاضافات في مفهوم الاسم فان الجوهر الحامل للصور ربما يسمى
الهيولى باعتبار القبول فيكون اضافة القبول داخلة في مفهوم هذا الاسم
كما ان النفس والملك انما يسميان نفسا وملكا باعتبار تدبيرهما البدن
والمملكة لا باعتبار ماهيتهما فيكون اضافة التدبير جزء المفهوم الاسم
لا الحقيقة الجوهرية وايضا لا يصح ان يكون فصل الهيولى القوة والاستعداد
كيف وجزء الجوهر المحض لا يصلح ان يكون عرضا لانه ان كان عرضا لا يكون
الشيء جوهرا محضا بل المجموع جوهر وعرض وايضا الاستعداد لا يكون حاملا
لما هو استعداد له لان استعداد الشيء لا يبقى مع حصوله فالهيولى يلزم
ان لا تبقى مع الصورة وكلامنا في حامل الصور فانهم كثيرا ما يطلقون الفاظا
موضوعة لامور عرضية او اضافية ويعبرون بها عن الامور الذاتية
منها ما ذكرت في عنوانات فصول الاشياء الجوهرية امور اضافية
كالناطق في فصل الانسان والحساس والمتحرك في فصل الحيوان وغيرهما
مما يترتب عليه تلك الامور مبادي تلك الاضافات لا انفسها فعلى
هذا القياس المراد من الاستعداد والقابلية في تحديد الهيولى كونها
بحيث يلزمها لذاتها القوة للصور والهيآت لا نفس تلك الاضافات واما قولهم

القائل القوة يبطل عند حصول الفعلية فلا تكون حاملا لما هو قوة له
فيصح ان اراد القوة الخاصة لحصول الشيء الخاص واما القوة المطلقة
والاستعداد المط لحصول الاشياء الغير المتناهية فانما تبطل اذا حصل
جميع تلك الاشياء وهو ممتنع على رايهم والا لزم تناهي مقدورات الله تع
واما قوله جزء الجوهر لا يصلح ان يكون عرضا ان اراد بعرض العرض ما يكون
من لوازم المقولات التسع اي مفهوم الموجود في الموضوع فلا نسلم ان فصل
الهيولي عرض بهذا المعنى وان اراد به ما لا يكون بحسب حقيقته جوهرا وان
صدق عليه معنى الجوهر طبعا تعا عرضيا فمسلم ولكن لا نسلم امتناع تقوم الجوهر
بالعرض بهذا المعنى وقد ذكرنا سابقا ان فصل الجواهر البسيطة لا يلزم ان يكون
جوهرا بحسب ذاته ولا عرضا ومع ذلك يصدق مفهوم الجوهر عليها ولكنها
الغير المتاصلة يصح عدم اندراجها في شيء من المقولات العشر هذا
ما يمكن ان يقال من جانب المشائين في هذا المقام وقد بقي بعد خبايا
في الزوايا ومن الله التوفيق وبه الاعتصام الحجة الثالثة ان الجسم ماهية
مركبة من جنس وفصل جنسها مفهوم الجوهرية وفصلها هو مفهوم
قولنا الممتد في الجهات الثلث على الاطلاق وكل ماهية لها حد اي جنس
وفصل اذا كانت بحيث يمكن ان يعدم في الخارج فصلها ويبقى
معنى جنسها كان لا محالة جنسها وفصلها يحاذيان جزئين خارجيين
متمايزين اعني مادة خارجية يستفاد منها الجنس الذي هو مادة
عقلية باعتبار اخذه بشرط لا شيء وصورة خارجية يستفاد منها

١٠٣

الفصل الذي هو صورة عقلية باعتبار اخذه بشرط لا شيء لكون

الجسم ماهية بالصفة المذكورة اي يمكن ان يعدم في الخارج فصله

مع بقاء جنسه فان الجسم المقدم اذا طرء عليه الانفصال ينعدم فصله

الذي هو مفهوم قولنا الممتد في الجهات الثلث على الاطلاق المستلزم لنعت

الاتصال مع صدق معنى الجوهر عليه فيلزم تركبه من مادة هي

الهيولى وصورة هي الصورة الجسمية وهو المطلوب اقول وهذه الحجة ايضا قريبة

الماخذ من الاوليين ويرد عليها اكثر المناقشات التي سبق ذكرها كما يظهر

بالتامل تركنا الكلام فيها وعلتها مخافة التطويل والاسهاب والله ولي الحق

وملهم الصواب الحجة الرابعة ما [illegible] بعض المحققين من المتاخرين [illegible]

الخامس [illegible] [illegible] الاقناعية والاقوال [illegible]

الشعرية [illegible] الممكنات [illegible] على [illegible] والوحدة

[illegible] المعجزة [illegible] الحيوانات الممكنة

هي [illegible] ادون

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

كلامه هذا [illegible] في الوجود وليس كذلك بل هو



بالعكس كما صرح به حيث بيّنوا كيفية ترتيب الوجود في سلسلتي البدء
والرجوع وسيجيء في بحث التلازم بيان تقدم الصورة على الهيولى
وقد نص الشيخ في الشفاء بان ما بالفعل مطلقا سبب لخروج ما بالقوة
الى الفعل واقدم منه فتكون الصورة متقدمة على الهيولى وما ذكره
من عدم المناسبة بين الصورة الجرمية والعقل المفارق وان كان مسلما
لكن لا يلزم منه ان تكون الهيولى واسطة لصدورها فان صدور الجرمية
عن المفارق بعد صدور النفوس والصور النوعية فيجوز ان يكون
وساطتهما كافية لصدور الجرمية عنه لجواز ان يكون لهما من الحيثيات
والاعتبارات ما بسببها حصلت المناسبة بينهما وبين الابعاد والاجرام
فيصح صدورها عنهما بلا توسط شيء آخر الحجة الخامسة هي ان جسمية الفلك
يلزمها شكل معين ومقدار معين لعدم قبولها الكون والفساد عند
رايهم فنقول هذا اللزوم اما لنفس الجرمية المشتركة فيكون كل جسم كذا
لاشتراكها فيها وليس كذلك هف او لامر آخر فهو اذن اما حال في جرمية الفلك
او محل لها او مباين عنها فان كان ذلك الامر حالا فيها فان لم يكن
لازما لها لم يكن سببا للزوم الشكل والمقدار المعينين وان كان لازما
عاد الكلام في كيفية لزومه لعينه فيتسلسل او ينتهي الى نفس الجرمية فيعود
المحال المذكور من اتفاق جميع الاجرام في الشكل والمقدار وان كان مباينا
فهو اما جسم آخر او قوة في جسم او مجرد ليس بجسم ولا جسماني والاول باطل
لان نسبة ذلك الجسم لتلك الملازمة الى الجسمية فيجب الاتفاق المذكور

وقد بطل وان اما القوة زائدة فهو الشق الثاني فنقول تلك القوة ان كانت من اللوازم
عاد السؤال في لزومها وان كانت من المفارقات عن محلها فعند
المفارقة عدمت لان وجود الناعت في نفسه هو بعينه وجوده
لمحله وعدمه عن المحل هو بعينه عدمه في نفسه واذا عدمت وجب
ان تزول الملازمة لزوال ما يقتضيها وذلك محال واما الشق الثالث
وهو ان سبب اللزوم امر مباين مجرد بالكلية عن الاجسام والجسمانيات
فنقول لما كانت نسبة القوة المجردة الى جميع الاجسام نسبة واحدة
فلم يكن اقتضاؤها الموصوفية بعض الاجسام بالفلكية اولى من اقتضائها
لتلك الموصوفية في سائر الاجسام فلا بد لحصول الاولوية من مخصص
بالفلك لم يكن حاصلا فيه فيجب ان تكون الفلكية انما لزمت جرمية الفلك
بسبب شيء حلت تلك الجرمية فيه وحلت الفلكية وما يلزمها فذلك الشيء يقتضي
الصفتين معا فلاجرم صارت مقارنة الفلكية لجرميتها مقارنة واجبة فاذن لجرم
الفلك محل هو المسمى بالهيولى ويجب ان تكون مخالفة لهيولى سائر
الاجسام والا عادت المحالات المذكورة واذا ثبت احتياج الاجسام
الفلكية الى الهيولى وجب احتياج الاجسام العنصرية اليها كما في عكس ذلك
حيث يلزم احتياج العناصر الى الهيولى بحسب برهان الفصل والوصل مثلا
ويطرد في سائرها بالبرهان الذي سيجيء فثبت احتياج الاجسام كلها
الى الهيولى وهو المطلوب فهذا تحرير الحجة التي ذكرها صاحب المباحث المشرقية
قال وقد اوردتها على كثير من الاذكياء فما قدحوا في شيء من مقدماتها واقول

انها مقدوحة اما اولا فلتوجه مثل هذا السؤال بعينه في بيان لزوم القطبية
والسكون لبعض مواضع الفلك ولزوم الدورية والحركة لبعض آخر منها ولا يمكن
اسناده الى الحيز لكونها واحدة فيه فلا يجب الاختلاف فان اسند لزوم القطبية
لموضع من الفلك والدورية لموضع آخر الى الامور الالهية والعناية التي هي
علمه تعالى بالنظام الاجود فليسند لزوم الشكل والمقدار للفلك ايضا اليها
وبالجملة كلما اعتذر ههنا يعتذر هناك واما ثانيا فلانا نختار من الشقوق
التي ذكرها في ما يقتضي لزوم المقدار والشكل المعينين للفلك ان المقتضي للزوم
المذكور امر حال في جسمية الفلك لازم لها فان اعيد السؤال في لزومه قلنا
الحال اذا كان مقوما للمحل كالصور النوعية فهو يتقدم على محله بالذات فمنشأ لزومه
لذات المحل يجوز ان يكون نفس ذات الحال نعم لو تأخر وجود الحال عن
وجود محله كالعرض بالقياس الى موضوعه ويكون مختصا ولا يوجد فيما يشاركه
في ماهيته من سائر المحال فيرد السؤال في سبب اختصاصه بمحله مع اشتراك
سائر المحال له في الماهية ولما جاز ان يكون لعلل مختلفة بالنوع معلولات
متفقة الماهية ولملزومات متخالفة لازم واحد فجسمية الفلك وان اتفقت سائر
الاجسام في مفهوم الجسمية لكن يجوز كونها لازمة لنوعيتها وان يستند اليها
سائر اللوازم المختصة بالفلك نسبتها الى نوعيته المختصة بها فلا يرد شيء
من المحالات المذكورة فاتقن هذا فانه ينفعك في كثير من المواضع واذا بلغ
كلامنا الى هذا النصاب فلنرجع الى ما كنا بصدده من شرح الكتاب مستعينين بملهم
الحق والصواب فنقول لما فرغ المصنف من اثبات الهيولى في الاجسام الكائنة الفاسدة

اراد ان يشير الى تعميمها للاجسام السماوية فقال واذا ثبت ان ذلك الجسم

القابل للانفكاك مركب من الهيولى والصورة وجب ان يكون الاجسام كلها مركبة

من الهيولى والصورة لان الطبيعة المقدارية اي الصورة الجسمية واطلاق

المقدار عليها شائع عندهم اما ان تكون بذاتها غنية عن المحل مطلقا او لم تكن فاذا

والاول صح والا لاستحال حلولها في المحل لان الحلول يستلزم الافتقار الى المحل

لم يكن مفتقر لم يكن حالا في محل وليس كذلك هف فتعين افتقارها اليه قد

يتوهم ورود النقض على الدليل بجريانه في المحل الواحد ليلزم اجتماع

المتماثلات في محل واحد وكون صورة واحدة حالة في جميع المحال وكون

هيولى واحدة محلا لجميع الصور وكون كل جسم مركبا من جميع الصور وجميع

الهيوليات الى غير ذلك من المحالات وهو اقتناء سالا نا نختار حين الترديد

ان الطبيعة المطلقة مفتقرة في ذاتها الى المحل المطلق ولا تفتقر في ذاتها الى المحل

المخصوص بل المفتقر اليه هو الطبيعة المخصوصة فيجوز عروض الافتقار الخاص

للطبيعة المطلقة لاجل الخصوصية العارضة لها لا من حيث هي طبيعة

مطلقة والحاصل ان استغناء الطبيعة المطلقة لذاتها عن المحل المخصوص

لا ينافي افتقارها الى المحل المطلق ولا ينافي ايضا افتقارها الى المحل المخصوص بسبب

عروض خصوصية فلا يجري مثل ذلك في الطبيعة المطلقة بالقياس

الى المحل المطلق بان تكون غير مفتقرة في ذاتها اليه اصلا ثم يعرضها الافتقار بسبب

عروض خصوصية لها وذلك لانا نقول الطبيعة الجسمية اذا جرد النظر اليها من حيث هي

فان لم تكن محتاجة الى المحل استحال حلولها فيه مطلقا لان الحلول لا يتصور بدون



الافتقار الثاني وان كانت محتاجة اليه لزم حلولها في جميع الاجسام
وعلى هذا فالقول بان الافتقار يمكن ان يكون ناشيا عن الامور الخارجية
وان الطبيعة من حيث هي لا تقتضي لذاتها شيئا من الغناء والحاجة مدفوع
لما قيل من انه اذ حينئذ يكون الاحتياج وعدمه مستندين الى الامور الخارجية
فاذا قطع النظر عن الامور الخارجية لم يمكن الحكم بثبوت الاحتياج ولا بعدمه
فيلزم ارتفاع النقيضين فان محالية ارتفاع النقيضين بحسب بعض ملاحظات
العقل وان كانت تلك الملاحظة من انحاء وجود الشيء في نفس الامر لا بعمل
العقل مفطور فيه كما هو مذكور في موضعه بل لما نقول من انه لو لم تكن الصورة
الجسمية لذاتها او لامر لازم لذاتها محتاجة الى المادة بل يكون احتياجها في
بعض الافراد مستندا الى علة خارجة عنها وعن علة ذاتها من حيث هي هي لكان
يصح لصورة واحدة مفارقة الموضوع ومقارنته فان الصورة المقترنة بالمحل لعلة
خارجة اذا لوحظت من حيث هي هي وقطع النظر عن علة اقترانها به يجوز عند
العقل افتراقها عنه وذلك بط ضرورة ان الوجود الشاذ لا ينفك عند الاقتران
الى المحل بهيئة وايضا لو انفكت ونقدرت وتشكلت فانفعلت فاحتاجت الى المادة
ولما كانت الجسمية المطلقة ماهية نوعية لا يختلف افرادها بالفصول
الذاتية بل باللواحق الخارجية وقد تحقق ان اللواحق الخارجية لا تغني الجسمية
في وجودها عن المادة ولا تحوجها اليها اذ الحاجة والغناء الوجوديان انما يثبتان للشيء
بالقياس الى الحال لا حال لذاته لا لاجل غيره فاذا ثبت افتقار الجسمية الى المادة من حيث هي
جسمية فلا مدخل للخارجيات في غناها عن المادة فكل جسم مركب من الهيولى

والصورة ولما ان الجسمية المطلقة طبيعة نوعية لا تختلف افرادها الا بالخارجيات
فبيانه على ما هو مذكور في كتب الشيخ وغيره ان جسما اذا خالف جسما آخر بان
احدهما حار والآخر بارد وفي ان احدهما انسان والآخر خشب فليس الاختلاف
بين الجسمين كالاختلاف بين مقدارين في ان احدهما خط والآخر سطح فان المقدار
لا وجود له ولا قوام له الا بان يكون خطا او سطحا وليس اقتران صورة الانسان
او صورة الخشب بالجسم كاقتران فصل الخط او فصل السطح بالمقدار بل الجسمية
متصورة اينما وجدت بالاسباب التي لها توجبها وهي جسمية فقط بلا زيادة
والمقدار لا يتصور وجوده وهو مقدار فقط بلا زيادة بل المقدار لذاته يحتاج الى
فصول حتى يوجد شيئا متحصلا وتلك الفصول ذاتيات له لا يصير بحصولها
سوى المقدار المطلق فيجوز ان يكون مقدار يخالف مقدارا في اصله بالذات
بخلاف صورة الجسم فانها طبيعة متحصلة لا اختلاف فيها ولا يخالف مجرد صورة
مجرد صورة جسمية اخرى بفصل داخل في الجسمية وقد يلحق الجسمية ما يلحقها
على انه شيء خارج من طبيعتها بل هي في ذاتها طبيعة واحدة نوعية اقول حاصل كلامهم
انا اذا نظرنا الى افراد الصورة الجسمية وتعقلناها بماهيتها وجدناها مشتركة
في امر مختص هو مفهوم الجوهر القابل للابعاد على الوجه المذكور لا امتياز
بينها بحسب هذا المعنى اصلا حتى اذا جردناها عن اللواحق والعوارض
حصل لنا حقيقة واحدة تسمى بالصورة الجسمية فعلمنا انها حقيقة نوعية
مشتركة بين افرادها اذ لو لم يكن كذلك لكانت حقائق افرادها بعد التجريد عن الامور
المخصصة غير الحقيقة المسماة بالصورة الجسمية اما مباينة لها او مشتملة عليها

وعلى جزء آخر وليس كذلك هف ومن اقتصر في المباحث العلمية على مجرد
ايراد المنع وابداء الاحتمالات الركيكة لا ينفعه هذه المقدمات بل يرجع ويقول
ان ماهية الجسمية غير معلومة والاشتراك في قبول الابعاد الذي هو معلوم لازم
لها واتحاد اللوازم لا يوجب اتحاد الملزوم فلا يثبت به نوعية الملزوم فيحتمل
ان تكون الجسمية جنسا للاجسام او عرضا عاما لها فيجوز اختلاف افرادها في
وجود الجوهر القابل وعدمه فالاولى في جوابه ان يقال ان الاحتياج الى القابل
انما يقتضيه الامتداد من حيث كونه متصلا بل انه قابل للانفصال
والمتصل بذاته لا ينفصل وهذا القدر معلوم ومقتض للحكم وفيه كفاية
فلا حاجة بنا الى ما لا نعلمه لان وحدة هذه الحيثية توجب وحدة الاجسام من هذه
الحيثية كما لا يخفى والنقض بالوجود بانها طبيعة واحدة مع انها تقتضي التجرد
عن الماهية في الواجب والعروض لها في الممكن مندفع بان الوجود لكونه مشككا ليس
طبيعة نوعية والكلام فيها واعلم ان الشيخ الرئيس ورد في الاشارات برهانين
في هذا المطلب اعني اثبات الهيولى للاجسام الممتنعة عن قبول الفصل
الوهمي بسبب خارج عن طبيعة الامتداد مقارن له سواء كان لازما
كالافلاك او زائلا كما في جزء بعد اثباتها في الاجسام القابلة لها احدهما ما ذكره
المص والثاني ما يبتني على اثبات امكان القسمة الانفكاكية في جميع الامتدادات
من حيث الطبيعة الامتدادية النوعية وهو الذي ذكرنا سابقا في
ابطال الاجسام الديمقراطيسية باثبات الاجزاء الاثنينية اولا في كل جسم يزيد
القابل له ولو كان بحسب الوهم ثم باجراء حكم الاثنين المنفصلين على الاثنين المتصلين

وبالعكس من الانفكاك الرافع للاتحاد والاتصال الرافع للاثنينية لاجل التوافق
في طبيعة الامتداد المشترك بينهما فيلزم من ذلك اثبات الهيولى لا جواز الانفكاك
بحسب الطبيعة الامتدادية يكفي في الاحتياج الى الجوهر القابل وان عاق عن ذلك مانع
خارج من تلك الطبيعة لازم او زائل ثم قال بعد ذلك ولعل هذا العائق اذا كان
لازما طبيعيا كان الاتصال او الاثنينية بالفعل لا تحصل بين اشخاص نوع تلك الطبيعة
بل نوعها في شخصه اقول مراده على ما يبتني ان الجوهر الممتد لو لزمه ما يمنعه عن
الانفصال والانفكاك بحسب الطبيعة فلا يمكن تعدد اشخاصه في الوجود بل نوعه ينحصر
في شخص اذ لو تعدد شخصا لكان كل واحد منهما قابلا للانفكاك بالبيان السابق مع وجود المانع
هذا خلف فيما كان الجوهر الامتدادي متعدد الاشخاص بالبديهة فعلم ان المانع من
قبول الفصل والوصل [illegible] بحسب الطبيعة وان كان لازما لبعض افراده كالفلك
العائق مفارقا بالقياس الى الطبيعة وانكان لازما بالقياس الى فرد معين فكل فرد من افراده
عن قبول الانفصال والاتصال من حيث حقيقته وماهيته وذلك هو الموجب لوجود القابل فثبت
عموم الاحتياج الى الهيولى في الاجسام وهو المرام ثم اقول طبائع الافلاك
اي صورها النوعية لما كانت مانعة عن قبول الانفصال الانفكاكي
ومقابله لاستلزامه الحركة التي ليست من مباديها [illegible] في
الفلك [illegible] كل نوع [illegible] في شخص واحد [illegible]
اذ لو تحقق [illegible] من نوع واحد [illegible] بينهما [illegible] قد حصل
بين [illegible] المتوهمين [illegible] بين الجزئين الموهومين ما قد حصل
من الانفكاك بين فردين للفلكين او الكوكبين فيكون في قوتهما قبول الفصل

والوصل مع ان المانع ذاتي لهما هف ولهذا حكموا بامتناع الاثنينية

في الافلاك من حيث الطبيعة الفلكية وان جاز من حيث جسميتها ولكن

يرد عليهم النقض بموضع من الفلك فيه الكوكب والتدوير ومتمم يز الجزئين

متباينين فيمكن على غير الجزئين الذين على جنبتي الكوكب من التباين ما صح

عليهما ويصح عليهما ما صح على غيرهما فيلزم جواز الانفكاك الخارجي على الفلك

من حيث هو فلك فان اعتذروا باصل الفطرة يعارض بمثله في تشخيص

نوع واحد من الامتداد وههنا من الكلام ما لا يليق ذكره بهذا المقام

فصل في ان الصورة الجسمية لا تتجرد عن الهيولى لا يخفى عليك ان المقصد في الفصل

السابق لا يكون الا اثبات الهيولى واما المقصد في هذا الفصل فهو لزومها

الصورة فتكون المسئلة ثمه قولنا الهيولى ثابتة كما يدل عليه العنوان

كل جسم مركب من الهيولى والصورة وههنا قولنا الهيولى غير منفكة عن الصورة

فاين هذا من ذاك فالقول باتحاد المقصدين كما وقع لبعض المحاكمين وغيره

مرضي نعم غاية ما يقال هو ان كون الصورة لذاتها محتاجة الى الهيولى يستلزم

امتناع تجردها عن الهيولى فلا ينبغي ان يجعل ذلك مقصدا مستقلا براسه

بل يحال بيانه الى ما سبق ذكره ويمكن الاعتذار عنه بان الغرض اثبات دليل آخر

غير ما ذكر لتضمنه فائدة جليلة هي مسئلة تناهي الابعاد ويستفاد ايضا منه

ان التناهي والتشكل وامثالهما انما تعرض الجسم بسبب اشتماله على المادة لانها

لو وجدت بذاتها دون حلولها في الهيولى فاما ان تكون متناهية او غير متناهية

لا سبيل الى الثاني لان الاجسام بل الابعاد كلها متناهية والا لامكن

ان يخرج من مبداءٍ واحدٍ امتدادانِ على نسقٍ واحدٍ كانهما ساقا مثلث

وكلما كانا اعظم كان البعد بينهما ازيد فلو امتدا الى غير النهاية لامكن بينهما بعد غير متناهٍ مع كونه محصوراً بين حاصرين هف اعلم انه لما تكلم المصنف في اثبات الهيولى وبيّن تركب الاجسام من المادة والصورة اراد ان يبيّن تحقق التلازم بينهما بان كل واحدةٍ منهما لا تنفك عن الاخرى لذا انّما وكان البرهان الذي يقيمه على امتناع انفكاك الصورة عن المادة متوقفاً على تناهي الابعاد فلاجرم احتاج الى اقامة البرهان عليه فادرج هذه المسئلة التي هي من مقاصد العلم الطبيعي الباحث عن الاعراض الذاتية للجسم الطبيعي من جهة اشتماله على المادة بين اثبات الهيولى وكيفية التلازم اللذين هما من الغرض الاعلى لاجل ما ذكرناه واعلم ان هذا البرهان منقول عن قدماء الحكماء ملقب بالبرهان السلّمي وهو غير البرهان الترسي المبني على ستة مثلثات متساوية الاضلاع والزوايا كل زاوية منها ثلثا قائمة المحوج ايضاحه الى مقدمات طويلة هندسية تقريره بان نقول لو كان امتداد الصورة الجوهرية غير متناهٍ لامكن ان يكون غير المتناهي محصوراً بين حاصرين فصحة نقيض التالي تستلزم بطلان المقدم وجه اللزوم انه لو صح البعد الغير المتناهي لامكن وجود ساقي مثلث خرجا من مبدأ ذاهبين الى غير النهاية ومعلوم ان الساقين كلما كانا اعظم كان الانفراج اكثر فيزداد امكان الانفراج بزيادة الساقين و معلوم ان الساقين اذا كانا غير متناهيين ذاهبين على نسق الانفراج كان البعد بين الساقين غير متناهٍ فينحصر غير المتناهي من البعد بين حاصرين

وهما التساقان هذا محال واعترض عليه الشيخ في الشفاء بعدم تسليم وجود

بعد غير متناه بين الخطين وان كان تزايد الخطين في البعد بينهما الى غير النهاية

اذ لا يلزم من كون التزايد في البعد الى غير النهاية وجود بعد زائد غير متناه

بل كل بعد يفرض فهو لا يزيد على بعد تحته متناه الا بقدر متناه والزائد

على المتناهي بالمتناهي لا يكون الا متناهيا كمراتب الاعداد تتزايد الى لا نهاية مع

ان كل مرتبة منها في النظام الغير المتناهي متناه لا تزيد على ما تحتها الا بواحد

ثم قرر البرهان المذكور بفرض نقطتين متقابلتين على الخطين الذاهبين الى غير النهاية

وخط واصل بينهما يكون وتر الزاوية التقاطع مسمى بالبعد الاصل وخطوط اخر

عرضية غير متناهية زائدة على الاصل متزايدة على نهج واحد ليحصل زيادات

غير متناهية على ذلك البعد موجودة بغير نهاية ويكون تلك الزيادات متساوية

ليلزم وجود بعد واحد مشتمل على جميع تلك الزيادات المتساوية الغير المتناهية

على البعد الاول لكون كل زيادة توجد في بعد فهي موجودة فيما فوقه

والبعد المشتمل على الزيادات المتساوية الغير المتناهية زائد على البعد

الاول بما لا نهاية له فيكون غير متناه فيلزم الخلف واورد عليه صاحب

المحاكمات مثل ما اورده على التقرير السابق بمنع وجود بعد مشتمل على تلك الزيادات

الغير المتناهية بل كل مرتبة من مراتب الزيادات لا تزيد على مرتبة تحتها

الا بزيادة واحدة وايضا كون الزيادات متساوية او متناقصة لا يتفاوت

في بيان المقصود اذ لو حصل بعد مشتمل على الزيادات الغير المتناهية

لكان ذلك البعد غير متناه سواء كانت الزيادات متساوية او متناقصة فلا

فائدة في فرض تساوي الزيادات فالجواب عن الايراد بان نسبة زيادة البعد الى

زيادة البعد اذا كانت كنسبة عدد الزيادات الى عدد الزيادات النظيرة او كنسبة

عدد الابعاد الى عدد الابعاد كذلك حيث فرض الزيادات متساوية فاذا كان

عدد مجموع الزيادات المتساوية على البعد الاول غير متناه فيلزم وجود

بعد مشتمل على تلك الزيادات الغير المتناهية بحكم الاربعة المتناسبة والنسبة

انما تكون محفوظة اذا فرض الزيادات متساوية واما اذا كانت متناقصة

فلا يلزم انحفاظ النسبة فلم يلزم الخلف ولا يتوجه عليه ما اوردوا على برهان

التناسب المشهور لابطال ما فهم النظام من منع كون نسبة الزيادة الى الزيادة

كنسبة عدد الزيادات الى عدد الزيادات اذ الاول من النسب المقدارية التي يمكن

ان يكون صماء والثاني من النسب العددية التي لا يمكن ذلك فيها لانه حيث فرض الزيادات

متساوية ولكل زيادة مقدار فزيادة الزيادات بزيد مقدار المجموع على

نسبة عدد الزيادات فنسبة الزيادة الى الزيادة كنسبة العدد الى العدد فلا تكون

صماء هذا ما قيل في تتميم كلام المحاكم اقول وقد بقي بعد في كلامه نظر وهو ان

قياس الكل المجموعي على الكل الافرادي غير صحيح فلا يلزم من كون نسبة كل زيادة بعد

الى زيادة بعد آخر كنسبة عدد الزيادات الموجودة فيه الى عدد زيادات

الموجودة في ذلك الآخر تحقق بعد يكون نسبة زيادته الى زيادة

بعد آخر كنسبة عدد الزيادات الغير المتناهية الى عدد زيادات

متناهية ليلزم الخلف المذكور اذ يجوز ان لا يكون بازاء

مجموع عدد الزيادات بعد وان كان بازاء كل عدد زيادة بعد

فان قيل لم لا يجوز ان يكون مجموع اعداد الزيادات في بعد يكون كل عدد زيادة في بعد فرد المنفصل

مثلا كونه في بعد يكون كل عدد زيادة في بعد يكون نسبة ذلك البعد الى البعد الاخر كنسبة

ذلك العدد الى عدد زيادة وجدت فيه ومجموع عدد الزيادات الغير

المتناهية ايضا يصدق عليه انه عدد زيادة فوجب ان يكون في بعد

يكون نسبته الى بعد متناه كنسبة العدد الغير المتناهي الى العدد المتناهي

قلنا ان اراد يكون كل عدد زيادة في بعد العدد المتناهي نسلم

ان كل عدد زيادة متناه يوجد في بعد على النسبة المذكورة لكن لا يلزم منه ان يكون

العدد الغير المتناهي من الزيادة في بعد وان اراد مطلق عدد زيادة سواء

كان متناهيا او غير متناه فلا نسلم ان كل عدد زيادة في بعد وكيف نسلم

لزامه من منع الشخصية ونو تثبت هذه المقدمة كفت في اثبات هذا المط

وقد يقال لا اولى ان يقرر البرهان المذكور بان يفرض ولا ساقا مثلث ذهبا

الى غير النهاية ويفرض في الانفراج بينهما ابعاد غير متناهية فوق البعد الاصل زائدة

بزيادة فيكون هناك زيادات على البعد الاصل غير متناهية متساوية والابعاد

غير متناهية متفاضلة بقدر الزيادات فاذن كل زيادة وكل مجموع زيادات

[illegible] في بعد ما من [illegible] لم يكن [illegible] لزم ان يوجد بعد لا يشتمل

على جميع ما دونه من الزيادات [illegible] على المزيد عليه بعد آخر فوقه

فلا جرم هو يكون آخر الابعاد الانفراجية وهذا خلف فاذن كل

زيادة وكل مجموع زيادات [illegible] مجموع [illegible] فوقها مجموع الزيادات

الغير المتناهية في بعد واحد [illegible] الفعل محصور بين حاصرين

وايضاً فلما صار الساقان منتهيين عند ذلك البعد كما لا يخفى فثبت المط

بالاستقامة والخلف جميعاً هٰهنا وانت تعلم ان المنع المذكور غير ساقط

وللبعض الاعلام نحو آخر من البيان في تحرير البرهان السلمي وهو ان تفرض

من مقطع كل خط عرضي مع احد الضلعين خطاً موازياً للضلع الآخر فيحدث

منه اذن غير متناهية تفرز سطوحاً غير متناهية في جانب العرض واذا انضم

الى مقدار سطح بعينه سطوح متناهية العرض غير متناهية العدد في العرض

وجب عدم تناهي عرض الجملة لكن العرض عرض محصور بين حاصرين

قال ولا يجب ان يتم هذا الوجه انما يتم لو جعلت زاوية الخطين المارين الى غير النهاية حادة

حتى يكون كل عمود يقوم على الموازيات منقطعاً بالضلع الآخر فيلزم انحصار ما

لا يتناهى بين حاصرين واما اذا كانت قائمة فتكون الاعمدة العرضية المذكورة

موازية للضلع الآخر فلا يلزم الانحصار فلا يتم الدليل وفي المنفرجة اظهر اقول

لا نسلم وجود سطح غير متناه في العرض وان فرضت الزاوية حادة وانما يلزم

ذلك لو وجد بين الضلعين وثبتت فيه جميع تلك السطوح وهو غير ممكن

اذ كل ما يفرض فقد انتهى في حد جهتيه الى مبدأ خط من الخطوط الموازية

ولا محالة يكون فوق ذلك الخط خطوط غير متناهية من تلك

الموازيات لا تلاقي شيئاً منها ولا من السطوح الواقعة بينها كما لا يخفى ولما

كانت الصورة الجسمية على فرض تجردها عن الهيولى غير خالية عن التناهي

واللاتناهي وبين المص فساد لا تناهيها اراد ان يبين فساد تناهيها حتى

يثبت ما هو للمص في هذا الفصل من عدم تصور تجردها عن الهيولى فقال واما



لا سبيل الى القسم الاول ولانها لو كانت متناهية لاحاط بها حد واحد او حدود

فتكون متشكلة لان الشكل هو الهيأة الحاصلة من احاطة الحد الواحد او الحدود
بالمقدار اي السطح اذا كان المتشكل مسطحا كالمثلث والمربع وامثالهما او الجسم
التعليمي اذا كان المتشكل مجسما كالكرة والمكعب واشباههما فان اطراف الخطوط
اي النقط وان تصور احاطتها بها لكن لا يطلق الشكل على الخط المحدود فلا ينتقض التعريف
طردا واما انتقاض عكسه بهيأة محيط الكرة فهو بحاله ولهذا غير بعضهم التعريف
بالهيأة الحاصلة من جهة الاحاطة سواء كان المقدار محيطا او محاطا به وعلى هذا
يندرج محيط الكرة في التعريف ويخرج محيط الدائرة بتخصيص المقدار بما سوى
الخط مع ان التفرقة بينهما في اطلاق الشكل صعب وان ابقى المقدار على
اطلاقه يصدق التعريف على الخط المحدود ولا يجدي تخصيص الاحاطة بالتامة
اذ ليس للخط جهة سوى الطول وقد احيط بنقطتين في المحدود وليس له جهة اخرى
حتى يتصور احاطة متنوعة بها كما ان السطح ليس له عمق حتى يتصور كونه محاطا
فتكون احاطة النقطتين بالخط المحدود تامة كما ان احاطة الخط الواحد في
الدائرة والخطوط الثلثة في المثلث تامة والهيأة انما تكون للامور القارة الذوات
المجتمعة الاجزاء في الوجود والزمان المعين كاليوم وان احاط به حدان هما
الآنان اي اوله وآخره لكن لا وجود له مستقرا نعم يرد هذا على من عرف الشكل
بما احاط به حد او حدود الا ان يخصص الموصول في تعريفه بالمقدار القار
وحيث يكون المراد من الاحاطة حينئذ ان تكون تامة خرجت هيأة
الزاوية سواء كانت الزاوية من مقولة الكيف بان تكون نفس تلك الهيأة

أو من مقولة الكم بأن تكون معروضة لها فإنها لا تسمى بالشكل فذلك الشكل

والحق أن نعمم الشكل ونريد به مطلق الهيئة الحاصلة بسبب التناهي إذ الثابت

بالبرهان السُّلَّمي ليس إلا تناهي الجسم في بعض الجهات لا في كلها فإن المطلق لا يتوقف

إلا على هذا القدر إما أن يكون للجسمية أي الصورة الممتدة التي هي طبيعة

نوعية لا تختلف مقتضاها في أفرادها وهو محال وإلا لكانت الأجسام كلها متشكلة

بشكل واحد سواء كان من جهة كون الجسمية المطلقة فاعلاً ومن جهة كونها قابلاً

لكن لم يجز من جهة كونها فاعلاً لعدم الاختلاف الشخصي ومن جهة الفعل لعدم

الاختلاف النوعي لأن مقتضى الطبيعة النوعية يجوز أن يختلف شخصاً

من جهة تعدد القابل على أنه على تقدير كون الجسمية حين التجرد فاعلاً

لم يكن التعدد الشخصي أيضاً في الأشكال والهيئات لعدم قابل يقبل التشخصات

المتعددة لنوع واحد هذا خلف وأيضاً وقع في شرح حكمة العين في

فساد كون الشكل مقتضى الطبيعة الامتدادية لذاتها من لزوم كون شيء

واحد فاعلاً وقابلاً هو منظور فيه كما سيأتيك بيانه أو بسبب لازم الجسمية وهو محال

لما مر وعلى الشقين يلزم مماثلة شكل الجزء والكل بل مقدارهما لاشتراكهما

في الطبيعة الامتدادية ولازمها ووجوب التساوي في المعلولات عند التساوي

في العلل كما حقق في محله واللازم وهو نفي الكلية والجزئية في الأجسام باطل فالملزوم

مثله وعند نقض عليه بأن شكل الفلك مثلاً عندهم مقتضى طبيعته وجزء

الفلك وكله متساويان في طبيعة البساطة فلو كان التساوي في المقتضي

يوجب التساوي في المقتضى يلزم تساوي شكل جزء الفلك وكله وليس

كذلك واجيب عنه بان الآثار كما تختلف بحسب اختلاف الفاعل كذلك تختلف بحسب

اختلاف القابل والفاعل في الاجسام البسيطة وان كان قوة واحدة الا ان مادة الكل غير

مادة الجزء بعد القسمة وقبل القسمة كلية ولا جزئية اصلا فان قيل ان اختلاف

الكل والجزء لو كان بحسب اختلاف مادتيهما كان اختلاف المادتين بحسب اختلاف مواد

اخر وهلم جرا قلنا الاشكال والصور تختلف بحسب اختلاف المادة

واما المادة فهي انما تختلف بذاتها كما ان التقدم والتأخر يعرضان للزمانيات

بواسطة الزمان وللزمان بحسب نفسه لا باعتبار زمان آخر فكذلك الكلية

والجزئية انما تعرضان للماديات بواسطة المادة وللمادة بحسب نفسها

لا باعتبار مادة اخرى ولسبب عارض لها وهو ايضا محال والا لامكن

زواله اي زوال ذلك الشكل بزوال الامر العارض فامكن ان تتشكل بشكل

آخر فتكون قابلة للانفصال وكل ما يقبل الانفصال فهو مركب من الهيولى

والصورة فتكون الصورة العارية عن الهيولى مقارنة لها هف وفيه

نظر لان الاختلافات المقدارية والشكلية قد تحصل في الجسم من

غير ورود انفصال كاشكال الشمعة المتبدلة بحسب التشكلات المختلفة

من التدوير والتكعيب فالاولى ان لا يجعل لزوم المحال مقصورا على لزوم

الفصل والوصل بل عليه وعلى لزوم الانفعال اذ الاختلافات المقدارية

والشكلية وان حصلت في الامتداد بدون الفصل والوصل لكن لا تحصل

الا بعد كونه متهيئا لان ينفعل ويكون فيه قوة الانفعال التي هي من

لواحق المادة كما علمت سابقا في مسلك الانفعال من براهين اثبات الهيولى

فيكون المفارق عن المادة مقارنا اياها هف ولا يتوهم انه لو صح
هذا لكفى ان يقال لو كانت متناهية لكانت متشكلة لكن الشكل لا
يحصل الا بعد ان يكون فيه قوة الانفعال التي هي من لواحق المادة هف فبا
المقدم لاستلزامه لذلك لان ما هو من لواحق المادة انما هو القبول بمعنى
الانفعال التجددي والقوة التي لا تجتمع مع الفعلية كما سبق لا مطلق القبول
والاتصاف فان لوازم الماهيات البسيطة قابلها وفاعلها شيء واحد
ولا محذور فيه فان حيثيتي القبول والفعل مطلقا لم يقم دليل على اختلافهما
وكونهما مما يوجب تثنية الذات الموصوفة بهما الا في القبول التجددي
والفعل المقابل له وانما انحصر الاقسام فيما ذكره المصنف لان لزوم
التشكل للجسمية بعد فرض تجردها عن الحامل والامور التي تكتنف
بالحامل لا تخ اما ان يكون لنفس الجسمية او لغيرها وذلك الغير اما
ان يكون امرا مفارقا عنها سواء كان مباينا لها او غير مباين ويكون امرا
غير مفارق عنها واعترض بعض المحشين للشرح القديم بانه ان اراد بالجسمية
الجسمية المطلقة فنختار ان العلة للتشكل امر عارض لها واللازم منه ليس الا
امكان ان يتشكل الطبيعة المطلقة بتشكل آخر فيلزم امكان تركبها من الهيولى
والصورة ولا محذور فيه اذ ليس هذا خلاف المفروض ولا يلزم منه امكان
تشكل الصورة المجردة بتشكل آخر لان العارض للطبيعة يجوز ان يكون عين
التشخص او داخلا فيه فلا يمكن زواله وان اراد بالجسمية الجسمية المخصوصة
فنختار ان علة التشكل هي الجسمية المخصوصة او لازمها ولا يلزم

منه شيء من المحذورين لبي اتفاق الاجسام في شكل واحد لمكان تشكل بعد تشكل هذا خلاصة كلامه ويقرب منه ما افاده السيد المحشي من ان الشكل المطلق معلول الجسمية المطلقة والشكل المخصوص معلول الجسمية المخصوصة ولا محذور فيه وتفصيله انه ان اريد بالتشكل الشكل المطلق نختار ان علته الجسمية المطلقة اولازمها واللازم منه اشتراك الاجسام في مطلق الشكل ولا استحالة فيه انما المحال اشتراك الجميع في شكل مخصوص كالكروية مثلا وان اريد به الشكل المخصوص نختار ان علته الجسمية المخصوصة المفروضة التجرد فلم يلزم الاشتراك ولا امكان الزوال اقول الكلام في تخصيص الصورة المفروضة التجرد عن المادة بعينه كالكلام في تشكلها بلا فرق فان هذية تلك الصورة اما لنفس الجسمية المطلقة اولازمها فيلزم عدم تعددها او لامر عارض وهو يستدعي وجود المادة والحاصل ان اختلاف الاشخاص والتغاير في الامتداد لا يتصور الا بعد تحقق المادة فالمحذور اللازم في الشق الذي فرض كون العلة الجسمية انما هو شيء واحد هو نفي التعدد والتغاير في الاجسام لكن المص رتب عليه الاتفاق في الشكل تعبيرا عن الشيء بلوازمه للتوضيح والفاضل المحشيان اسقطا اسم المادة عن الصورة المفروضة التجرد وحرما التلفظ به فوقا دون ما يتفرع على معناه من اللواحق والغواشي فامعنا في ابداء احتمالات عائدة الى العوارض المادية

فصل

في ان الهيولى لا تتجرد عن الصورة يريد ان يثبت في هذا الفصل لماً وانّاً

الهيولى للصورة ثم ما هو بصدده من اثبات التلازم بينهما فيقول لانها

لو تجردت عن الصورة فاما ان تكون ذات وضع اي قابلة للاشارة

الحسية فان الوضع مقول بالاشتراك على ثلثة معان احدها كون الشئ

بحيث يشار اليه اشارة حسية والثاني جزء المقولة وهو هيأة عارضة

للشئ بحسب نسبة اجزاءه بعضها الى بعض والثالث للمقولة وهي هيأة معلولة

للنسبتين نسبة بعض اجزاءه الى بعض ونسبة بعض اجزاءه الى غيره في

المراد ههنا هو المعنى الاول او لا تكون لا سبيل الى كل واحد من القسمين

فلا سبيل الى تجردها عن الصورة اما انه لا سبيل الى الاول فلانها حـ اما ان

تنقسم او لا ولا سبيل الى الثاني لان كل قابلة وضع بالاستقلال وهذا

انما يكون اذا كان جوهرا وقد مر بيان جوهرية الهيولى فهو ينقسم بالفعل

او بالقوة على ما مر في نفي الجزء الذي لا يتجزى ولا سبيل الى الاول لانها اما

ان تنقسم في جهة واحدة فقط فتكون خطا جوهريا لعدم انقسامه الا

في جهة واحدة واستقلاله او في جهتين فقط فتكون سطحا جوهريا

لعدم انقسامه الا في جهتين واستقلاله او في جهات ثلث فتكون جسما

قيل لا نسلم ان كل ذات وضع منقسم في الجهات جسم ان كان المراد بذات

الوضع في ترديد البرهان ما يكون مطلقا فان جميع الاعراض الشائعة في

الاجسام والهيولى المجسمة منقسمة في الجهات وليست اجساما

وان كان المراد بها ما هو بالذات فالترديد غير حاصر لجواز ان تكون الهيولى المجردة

ذات وضع ولا يكون لها الوضع في نفسها ولا من قبل الصورة بل من شئ آخر

ويمكن ان يجاب باختيار الشق الثاني ويقال لو كانت الهيولى ذات وضع
بالغير لكان ذلك الغير ذا وضع بالذات فيكون اما جسمية او في جسمية
ضرورة انه لو لم يكن ثمة ما له وضع في ذاته لم تكن الهيولى ذات وضع لا
بالذات ولا بالغير فعلى تقدير انقسامه حينئذ في الجهات كانت الهيولى متجسمة
مع فرض تجردها هف فقد ظهر ان الهيولى على تقدير تجردها عن الجسمية

كما لا تكون ذات وضع بالذات لا تكون ذات وضع مطلقا وكل واحد منها
اى من كون الهيولى خطا جوهريا وكونها سطحا جوهريا وكونها جسما

باطل اما انه لا يجوز ان تكون خطا جوهريا فلان وجود الخط على الاستقلال
محال لانه اذا انتهى اليه احد السطحين سواء كانا مستقيمين او مستديرين
بنحو واحد من الاستدارة لئلا يختص الابطال بقسم واحد من الخط الجوهري
فاما ان يحجب ذلك الخط الجوهري بتلاقيهما اى تلاقي ذينك الطرفين

او لا يحجب لا جائز ان لا يحجب والا لزم تداخل الخطوط وهو محال لان مجموع الخطين
اعظم من الواحد والتداخل يوجب خلافه هف ويمكن ان يقال الحكم
بامتناع التداخل اما من جهة عدم حصول التأليف فيما فرض فيه ذلك
واما من جهة العظم والمقدار لئلا يلزم عدم كون الكل اعظم من جزئه وكلاهما
منتف ههنا اما الاول فلان الكلام في وجود خط واحد مستقل
على الانفراد لا في تأليف الجسم واما الثاني فلان الخط لا عرض له ولا عظم له في العرض
الذي يلزم حين التداخل اذا فرض خطوط متلاقية في العرض مساواة الكل والجزء
ولهذا جوزوا تداخل النقاط مطلقا وتداخل الخطوط والسطوح العرضية في الجهة التي لا امتداد لها

في تلك الجهة واما الحكم بامتناع تداخل الجواهر مطلقاً فهو منقوض بتداخل الهيولى والصورتين
وهما جوهران على ما قرره المتأخرون فالاولى ان يخصص الحكم بامتناع تداخل
الجواهر بالجواهر المتحيزة بالذات ويبقى بديهة العقل شاهدة بان المتحيز بذاته
يمتنع ان تداخل في مثله بحيث يصير حجماهما حجماً واحداً والا لجاز عند العقل
صيرورة الشخصين كزيد وعمرو شخصاً واحداً اذ لا فرق عنده في الصورتين
في فقد الامتياز بين المتداخلين وهذا بخلاف تداخل الاعراض وتداخل
سائر الجواهر فان الامتياز بين المتداخلين في بعض الصور بالمحل وفي
بعضها بنفس ماهيته والحقيقة لا يتوقف لو وقع التداخل بين الخط الجوهري
واحد طرفي السطحين المتهيئين اليه لم يلزم الا تداخل جوهر وعرض ولا فساد
فيه لانا نقول الاطراف كما هو التحقيق ليست الا نهايات لذويها لا اشياء
واقعة في النهايات وذا فرض وقوع خط جوهري بين جسمين فالتداخل
هناك في الجواهر المتحيزة بالذات وقد علمت بطلانه ولا جائز ان يجب والا
لانقسم الخط في الجهتين لان ما يلاقي منه احدهما غير ما يلاقي الآخر
وهو محال كما مر في ابطال الجزء واما انه لا جائز ان يكون سطحا
فلانها لو كانت سطحاً فاذا انتهى اليه طرفا الجسمين فاما ان يجب تلاقيهما
او لا يجب في كل واحد منهما بط على ما مر في الخط واما انه
لا يجوز ان يكون جسماً فلانها لو كانت جسماً لكانت
مركبة من الهيولى والصورة لما مر ولما ابطل الشق الاول
من الترديد الاول اراد ان يشير الى الشق الثاني فقال

وامّا انه لا سبيل الى الثاني فلانها اذا كانت الهيولى مجردة عن الصورة غير ذات وضع مطلقا فاذا اقترنت
بها الصورة الجسمية فلا يخلو امّا ان لا تصير ذات وضع وهو محال لان المركب من الهيولى
والصورة جسم وكل جسم ذو مكان فهو قابل للاشارة الحسية وامّا ان تصير ذات وضع فامّا
ان لا تحصل في حيز اصلا او تحصل في جميع الاحياز او تحصل في بعض الاحياز دون بعض والاول والثاني
محالان بالبديهة والثالث ايضا محال لان حصولها في كل واحد من الاحياز
ممكن لتساوي نسبتها الى جميع الاحياز والامكنة وكذلك الصورة لا تقتضي
الاحياز مطلقا لا معينا فاذا كانت الهيولى متساوية النسبة الى جميع الاحياز
فلو حصلت في بعض الاحياز دون بعض لزم الترجيح بلا مرجح وهو محال
لان المرجح امّا الفاعل الخارج المفارق فهو لا يؤثر تاثيرا حادثا الا
لاستعداد ولا استعداد لها بموضع معين فان نسبتها الى الكل سواء كما ان
المخصصات السماوية من الحركات والاوضاع فانما تؤثر فيما له جهة او تعلق
بذي وضع كالنفس الناطقة فانها وان كانت غير ذات وضع ومكان لكن لها
علاقة بمعروض ذي وضع وبتلك العلاقة تتاثر بالامور السماوية واسباب الحوادث
والهيولى اذا كانت مجردة عن مناسبات الاوضاع الفلكية لا تخصص بها
حادث من الامور الطبيعية والفلكية الا بعد حصولها في عالم الاجرام
وتعين حيزها ومظهرها وكلامنا في موجب الحيز والمظهر فالهيولى لو تخلت
عن الصورة ثم فرض تصورها بصورة لزم الترجيح بلا مرجح وهو محال
واعترض على بيان استحالة القسم الثاني بان امتناع لحوق الصورة الجسمية
بالهيولى المجردة لا يدل على امتناع كونها غير ذات وضع لجواز ان يكون

للهيولى المجردة عن الجسمية صورة نوعية مانعة عن قبول الصورة
الجسمية ابدا واجيب عنه اما اولا فلانها بالنظر الى ذاتها ان لم تقبل
الجسمية فتكون جوهرا معقولا بالفعل غير ذي قوة واستعداد فلم تكن
هيولى اذ حقيقة الهيولى ليست الا القوة والاستعداد لحصول الحوادث
من الصور والاعراض وان لم تكن كذلك بل يكون جوهرها جوهرا قابلا
فلحوق الصورة ممكن لها بحسب ذاتها لكن لحوق الصورة او اي حادث
كان الهيولى يستلزم تجسمها المستلزم للمحال والممكن لا يستلزم منه
المحال ولا يقاس هنا باستلزام عدم العقل الاول عدم الواجب مع ان
الاول ممكن والثاني محال لان استلزام عدم العقل عدم الواجب تعالى
من حيث ان عدم العقل ممتنع لوجود الواجب تعالى واما بالنظر الى انه
فعدمه لا يستلزم محالا اصلا والا لم يكن ممكنا بالذات وههنا ليس كذلك
فانها بالنظر الى ذاتها ممكنة التلبس بالصورة لكن يلزم من لحوق الصورة
بعد فرض تجردها محال بالذات واما ثانيا فلان الكلام في هيولى
الاجسام هل هي في اصل الابداع مجسمة او مجردة ثم تجسمت ولهذا قال
الشيخ في الشفاء في بحث تقدم الصورة على المادة في الوجود واما انه
هل يوجد هيولى بدون صورة فذلك بحث آخر لا يهمنا فيما نحن بصدده
ثم في هذا الرد ضعف لجواز تجرد الهيولى عن الصورة ثم بعد التلبس
بها ملحوق صورة نوعية لها مانعة من قبول التجسم فلئن سلمنا التخصيص
بهيولى الاجسام غير مجد واعترض بعض بان التخصيص لحصول الهيولى

ثم خيز معين يجوز ان يكون لسبب تقارنها صورة نوعية مخصصة
للاجسام باحيازها الطبعية وأجيب بان الصورة النوعية انما
عينت مكانا كليا للمتنوع بها من الاجسام فنسبتها الى جميع اجزاء
ذلك المكان الكلي واحدة فلا تصلح مخصصا للهيولى بجزء معين منها
وقال الفاضل السيد في ولك ان تقول يجوز ان يقارن الهيولى صورة اخرى
او حالة من الاحوال تعين بها بعض اجزاء المكان الكلي اقول فساده ظاهر
لان المخصص للجسم بجزء معين من المكان الكلي لواحد من الاجسام
البسيطة لايكون الا امرا حادثا يحتاج في حدوثه الى مخصص من
الحركات والاوضاع والكلام في الهيولى التي لحقها الصورة وهي مجردة
عن تلك الامور ثم قال وانه قد تكون الهيولى المجردة هيولى عنصر كلي
فلا حاجة في التخصيص الى غير الصورة النوعية وجوابه ان الهيولى
لا تخصيص لها في ذاتها بمقدار دون مقدار ولا بعنصر دون عنصر بل هي قابلة
في ذاتها لكل حالة وصفة فيجوز لها بحسب ذاتها ان يلحقها مع الصورة
العنصرية مقدار يفي لاملاء المكان الكلي لذلك العنصر فيحتاج الى
مخصص آخر سوى النوعية ولما استشعر المصنف ورود معارضة على قولهم
ان الهيولى المجردة لو لحقها الصورة لم يكن بد من ان تحصل في موضع معين
مع تساوي نسبتها الى جميع المواضع وهي بحالها هي ان الجزء المائي
اذا استحال الى الهواء حصل في بعض الامكنة الهوائية مع ان نسبتها الى جميعها
على السواء اراد ان يشير اليها والى دفعها بقوله ولا يلزم الترجيح بلا مرجح على هذا

التقدير بأن الماء إذا انقلب هواء أو على العكس صار المنقلب أولى بموضع
من أجزاء المكان الكلي لما انقلب إليه مع تساوي نسبته إلى جميعها.
فالوجه في تخصيصه بأحدها هو الوجه في تخصيص الهيولى المجردة
بأحد الأحياز الممكنة لأن الوضع السابق يقتضي الوضع اللاحق ولا يكون
ترجيحا بلا مرجح لعين أن الجزء المنقلب من الماء إلى الهواء مثلا له قبل الانقلاب
وضع خاص مع بعض أجزاء الحيز المنقلب إليه إما المحاذاة له طبعا أو قسرا
إذ المركن في الموضع الطبيعي للصورة المنقلب إليها وإما الوقوع فيه قسرا
إذا كان فيه فاستقر بعد الانقلاب فيه طبعا فالوضع السابق يقتضي حصوله
في ذلك الجزء المعين من حيز المنقلب إليه ولا يتصور مثل ذلك في الهيولى
المجردة إذا تجسمت **فصل** في إثبات الصورة النوعية ولما فرغ من إثبات الهيولى
وتلازمها مع الصورة الجسمية شرع الآن في إثبات الصورة النوعية وهي
التي يختلف بها الأجسام أنواعا فقال اعلم أن لكل واحد من أنواع
الأجسام الطبيعية صورة أخرى غير الصورة الجسمية بها يصير ذلك النوع
نوعا ولهذا سميت صورة نوعية أي منسوبة إلى النوع بالتقويم
والتحصيل وتسمى طبيعة أيضا باعتبار كونها مبدأ الحركة والسكون الذاتيين
وقوة أيضا باعتبار تأثيرها في الغير وكمالا لصيرورة الجنس بها بالفعل نوعا مركبا
وقبل الخوض في المقصود يجب أن نعلم أن المقتضي للآثار المختلفة المختصة
كل منها بقسم من أقسام الأجسام الطبيعية لا بد أن يكون أمورا
مختلفة خارجة عن ذات الجسم بل هو أمر حاصل له في ذاته

لانا نعلم بالضرورة ان العنصر الثقيل مثلا انما يتحرك الى المركز بحسب ذاته
لا بحسب امر خارج عن ذاته فلولا ان في ذاته شيئا يقتضي اختصاصه بحيزها
المعين لما تحرك اليه بجميع الجهات وهذا ظاهر جدا وهو لا ينافي القول
بالفاعل المختار عند من لا يجوز الترجيح بلا مرجح فان نسبة الباري تعالى
جل شانه الى جميع الاجسام لما كانت نسبة واحدة فجعل بعضها حارا
وبعضها باردا وبعضها خفيفا وبعضها ثقيلا الى غير ذلك
من اختلاف الآثار والصفات لابد له من مخصص نعم انما ينسد باب اثبات
الصور النوعية بل سائر القوى والكيفيات الغير المحسوسة عند من يجعل
نفس ارادة الباري مرجحا للامور بلا استحقاق وحكمة بل مع القدرة
الاتفاقية الجزافية ارتفع الاعتماد عن المحسوسات ولا يتوقع بعد بحث ونظر
ولا يامن الانسان ان يخلق فيه جزافا امورا اندفع النظر وربما يخلق
فيه معنى يرى الشيء على خلاف ما هو عليه وهولاء في الدورة الاسلامية
بازاء السوفسطائية في عصر الاقدمين وانما اثبتوا للباري تعالى ارادة
جزافية لبعض الاشياء كتفكيك بعض اجزاء الرحى واعادة المعدوم
وغير ذلك من هوساتهم لمصالح ادلتهم واحتجاجاتهم قال بعض اهل
الحق ان بظهور مثل هذه المذاهب انقطعت الحكمة عن وجه الارض
وانطمست العلوم القدسية واذا تمهد ما ذكرناه فنقول كل نوع من
انواع الاجسام مختص بحيز معين يقتضي ذلك النوع بحسب ذاته الحركة
اليه عند خروجه عنه والسكون عند حصوله فيه فالمقتضي لاختصاص

ذلك الحائز بذلك الحيز اما الصورة الجسمية المشتركة بين الاجسام كلها
او الهيولى او صورة اخرى والاول باطل لاستلزامه اشتراك جميع الاجسام
في ذلك الحيز وكذلك الثاني لاستلزامه كون القابل فاعلا واشتراك
العناصر في الحيز لاشتراكها في الهيولى وهما باطلان فتعين الثالث والى هذا اشار
بقوله لان اختصاص بعض الاجسام ببعض الاحياز دون بعض ليس
لامر خارج عن الجسم ولا الهيولى كما قررنا فهو اما ان يكون الجسمية
العامة او لصورة اخرى لا سبيل الى الاول والا لاشتركت الاجسام كلها
في ذلك الحيز المعين فتعين الثاني وهو المطلوب ومن التشكيكات في
هذا المقام ان اسناد اختلاف الاعراض الى الصور المختلفة يقتضي
اسناد الصور ايضا الى غيرها من الامور المختلفة فان اسند اختلاف الصور
في العنصريات الى اختلاف الاستعدادات في مادتها المشتركة بحسب الصور السابقة
وفي الفلكيات الى اختلاف مباديها في الماهيات قيل فلم لا يجوز اسناد
اختلاف الاعراض اليها من غير توسط الصور واجيب عنه ببيان مغايرة
الاعراض ومباديها مع ان كون الجسم بحيث يستحق اينا غير حصوله في ذلك
الاين وكونه بحيث يقتضي برودة تسند عند عدم القاسر غير برودته لامتناع
تحصل الجسم منفكا عن تلك المبادي فان السبب المقتضي لسهولة تشكل
الماء ولزوم الى مكانه الطبيعي ووضعه الطبيعي باق عند جموده او اصعاده
بالقسر وتكعيبه ومنها ان كون تلك الصورة مصدرا لاعراض مختلفة غير متبائن
بعضها من باب الكيف وبعضها من باب الاين وكذلك من سائر الابواب

بصدر بعضها بتوسط البعض بناءً على قولهم بعدم صدور الكثير عن الواحد
وان اسندوها الى صور متعددة بطل قولهم المادة الواحدة لا تتقوم
بصورتين في درجة واحدة والجواب ان الكثير يجوز ان يصدر عن الواحد
اذا كانت هناك جهات وشروط مختلفة فهذه الصور تفعل بحسب ذاتها
وتنفعل بحسب المادة وتقتضي حفظ الاين بشرط الكون في المكان الطبيعي والعود اليه
بشرط الخروج عنه وعلى هذا السبيل سائر الاعراض واعلم ان اثبات ان
في كل نوع من انواع الاجسام صورة منوعة جوهرية لا يخلو عن صعوبة
فلا باس بنا ان نبسط الكلام ثم نعين ما هو الحق في هذا المقام اذ فيه خلاف بين
اتباع المعلم الاول من المشائين ومنهم الشيخ الرئيس ومن هو في طبقته
وبين الاقدمين من اليونانيين كهرمس وفيثاغورس وافلاطون وحكماء الفرس
والرواقيين ومن تابعهم كصاحب حكمة الاشراق فنقول للمشائين في
اثبات تلك الصور مناهج ثلثة الاول من جهة كونها مبادي للاثار
المختلفة وهو الذي اورده المصنف ههنا تقريره ان الاجسام تختلف
بالاثار وتلك الاثار ليست واجبة لذاتها فلا بد ان تكون لها مبادي
فمباديها اما ان تكون هي الجسمية او الهيولى او امور اخرى والاولان باطلان
لما ذكر فهي امور مغايرة لهما فاما ان تكون مفارقة عن الاجسام وهو ايضا
محال لان المفارق نسبته الى جميع الاجسام على السوية فلا يختلف
اثاره في الاجسام واما ان تكون غير مفارقة عنها فهي اما ان تكون خارجة
عن حقائق تلك الاجسام او داخلة والاول باطل لاعادة الكلام في تخصيصها

فهي امور داخلة فتكون صورة الاعراض وهو المطلوب واعترض عليه
بوجوه الاول انا لا نسلم ان نسبة المفارق الى سائر الاجسام على السوية
لم لا يجوز ان تكون للمفارق خصوصية ببعض الاجسام دون بعض كيف
وقد ذهب افلاطون ومن يحذو حذوه من المتألهين وحكماء الفرس
كما قال الشيخ الالهي صاحب الاشراق في كتبه كالمطارحات وحكمة الاشراق
وغيرهما الى ان لكل نوع من الافلاك والكواكب وبسائط العناصر ومركباتها
ربا في عالم القدس وهو عقل مدبر لذلك النوع ذو عناية به وهو الغاذي
والمنمي والمولد في الاجسام النامية لامتناع صدور هذه الافعال المختلفة
في النبات عن قوة بسيطة عديمة الشعور وفينا على نفسنا والا لكان لنا
شعور بها وهؤلاء يتعجبون ممن يقول ان الالوان العجيبة في ريش
من مثل الطاؤس انما كان لاختلاف امزجة تلك الريشة من غير قانون
مضبوط ورب نوع حافظ بل هؤلاء ينسبون جميع انواع الاجسام
وهيأتها الى تلك الارباب ويقولون ان هذه الهيأت المركبة العجيبة
ظلال لاشراقات نورية ولنسب معنوية في تلك الارباب النورية كما ان
الهيأة البسيطة لنوع كرائحة المسك ظل لهيأة نورية في رب
طلسم نوعه قالوا وانجذاب الدهن الى النار لما بين انه ليس لضرورة
عدم الخلاء على ما ذكر في موضعه ولا يجذب النار بخاصيتها فهو ايضا انما
بتعلق بصاحب النوع للنار الحافظ للصنوبرية ولغيرها وهو الذي سماه
الفرس اردي بهشت فان الفرس كانوا اشد مبالغة في اثبات ارباب

الطلسمات وهرمس وآغاثاذيمون وان لم يذكروا الحجة على اثباتها قائلين لا ندعي

فيها المشاهدة الحقة المتكررة المبتنية على رياضاتهم ومجاهداتهم وخلعهم

ابدانهم واذا فعلوا هذا فليس لنا ان نناظرهم كما ان المشائين لا يناظرون

بطلميوس وابرخس حتى ان ارسطو عوّل على ارصاد بابل واذا اعتبر رصد

شخص واشخاص معدودة من اصحاب الارصاد الجسمانية في الامور

الفلكية حتى تبعهم من تلاهم وبنوا عليه علوما كالهيأة والنجوم فكيف

لا يعتبر قول اساطين الحكمة والنالة في امور شاهدوها بارصادهم

الروحانية في خلواتهم ورياضاتهم بل هذا اولى وليس للمشائين دليل على حصر العقول

في عشرة او عشرين وبالجملة في السلسلة الطولية ولا يلزم ان

ناخذ الافلاك في الترتيب في اول ما ناخذ العقول في الترتيب بل تحصل العقل

كما بينه شيخ الاشراق يحصل منها مبلغ كثير على الترتيب الطولي ويحصل

من تلك الطبقة على نسب بينها طبقة اخرى عرضية يجري مجرى الفروع

يحصل من الفروع الاجسام الفلكية والعنصرية من البسائط والمركبات

الاشرف من الاشرف والاخس من الاخس وعدد الفريقين كثير كما في القرآن

ولا يعلم جنود ربك الا هو قال او ليس صاحب لنوع النفس فان النفوس

لا يبدوان بيتالم بتالم ابدانها وصاحب النوع لا يتالم بتالم نوعه وللنفس علاقة ببدن

واحد ولصاحب النوع عناية بجميع ابدان نوعه والنفس يحصل ...

وصول البدن الذي يتصرف فيه حيوانية واحدة وهو من نوع واحد ... الطلسم

لسركيات ... نوع ذا كان ...

محتاجًا الى الاستكمال به بخلاف النفوس فانها مفتقرة الى الاستكمال بالجسم
علاقة الاجسام انما هي لنقص في جواهر النفوس تستكمل بالعلاقة ومن له
رتبة الابداع لجسم بقهره علاقة ذلك الجسم وكمال المفارق المحض التشبه
بمبدئه الواجب بالذات والعلاقة الجسمانية نقص له والذي يتنوع الجوهر
ويحصل وجوده كيف يتقهر بعلاقة عرضية فكل هذا ظاهر لمن له ادنى حدس
والثاني سلمنا ان نسبة المفارق الى جميع الاجسام واحدة لكن لا يلزم
منه ان لا تصدر عن المفارق الآثار المختلفة وانما يكون كذلك لو لم تكن
للاجسام هيوليات لها استعدادات مختلفة بحسبها تصدر عن المفارق
الآثار المختلفة كما تصدر عنه الكمالات المختلفة الفائضة عليها
واجيب عن هذين الاشكالين بانا نعلم بالضرورة ان تلك الآثار انما
تصدر من الاجسام او من المفارق بواسطة مبدأ قريب مقارن لها طبعا
فان الاحراق يكون من النار والترطيب من الماء الى غير ذلك فلو لم يكن
في الاجسام الا الهيولى والصورة الجسمية لم تحصل تلك الآثار من الاجسام فلا بد
ان يكون فيها امر مقارن يكون علة لتلك الآثار والاعتراض الثالث سلمنا ذلك
لكن لم لا يجوز ان يكون تلك المبادي اعراضًا اذ كل موجب اثر في الاجسام لا يلزم
ان يكون صورة جوهرية فان الميل القسري وغير القسري مبداء للحركة
[illegible] وليست بصورة جوهرية [illegible] في الحديدة الحامية مبداء الحرق
[illegible] في بعض المواضع سبب للحرارة وليست بصورة جوهرية
وهكذا الى اشياء كثيرة لا يقال ليست هذه الاشياء آثارا انما ذكرتموه

ذكرتموه بل هي معدات والواهب غيرها الا انا نقول مثل هذا ايضا سميتموه
تصورا وايضا فقد برهن الشيخ الرئيس في بعض مقولاته على ان الطبيعة
لا يجوز ان يكون مبدأ للاشياء المنسوبة اليها في مادتها على ما هو المشهور
عند جمهور الحكماء مثل الحركات والسكونات الطبعية كما يقال ان طبيعة
الحجر مثلا مبدأ الحركة الهابطة وطبيعة النار مبدأ لحركتها الصاعدة وهكذا
ما يقال في الكيفيات لا خصوص ما يقال ان طبيعة الماء مبدأ لبرودتها
وطبيعة النار مبدأ لحرارتها وامثال ذلك حيث قال وذلك لان مصدر
الفعل الجسماني في قوامه ووجوده بالجسم لا يجوز ان يصدر عنه فعل بلا مشاركة
بينه وبين ما يصدر عنه فاذا كانت القوى المنطبعة في الاجسام لا تصدر
عنها فعل بلا واسطة اجسامها والطبيعة قوة جسمانية فلا يصدر
عنها فعل بلا واسطة اجسامها والفعل الذي واسطته جسمها شرط
اتمامه انما يصح في اشياء خارجة عن الجسم لا في نفس الجسم وكيف يصح
فعلها في الجسم وشرط كونها فاعلة تكون جسمها واسطة ولا يمكن ان يكون
الجسم واسطة بين الطبيعة التي فيه وبين ذاته فاذن فعلها في اجسامها
محال بل معنى قولنا ان الطبيعة هي مبدأ تلك الاشياء مثل الحركة والحرارة
مثلا وغير ذلك هو ان الجسم المنطبع بتلك الطبيعة انما يستعد
بحدوث الطبيعة واذا تم استعدادها افاضها واهب الصور عليها
باذن خالقه جلت قدرته الا انه لما كان وجود الطبيعة في الاجسام
شرط القبول ذلك الفيض قيل ان الطبيعة سبب او مبدأ لذلك

وهكذا في غير هذا اذا تأملت وجدت بعض الهيئات والصفات مقدم

وجوده على وجود البعض ووجوده شرطا لوجود المتأخر وكذلك

نسبة النفس الى قواها هي بعينه نسبة الطبيعة الى ما قلنا ه هذا كلام

فنقول لا يخفى ان هذا الكلام من الرئيس مما يؤيد ما نحن بصدده تأييدا

عظيما فانه لما ثبت ان فاعل الحرارة في النار والبرودة في الماء ليس امرا

مفارقا لتلك الاجسام فليجز مثل ذلك في الحرارة التي تحصل في غير النار

والبرودة التي تحصل في غير الماء وكذلك سائر الآثار كالاحالة الى شبيه

جوهر المغتذي والانماء والتوليد والتصوير وغير ذلك مما يسمونها صورا

لم يثبت الا كونها من الشرائط والمعدات التي لا تنافي العرضية كالميل

والحرارة والبرودة وغيرهما والعجب ان القوى كالغاذية والمصورة عندهم

اعراض مع انهم يسمونها فعالة وينسبون اليها افادة الصور فاذا كانت

هذه المؤثرات القوية عندهم اعراضا فغيرها اولى بالعرضية المنهج الثاني من جهة

كونها مقومة للمادة بيانه انا نعلم ضرورة ان في كل نوع من الاجسام امرا

غير الهيولى والجسمية مختصا بذلك النوع مستحيل الانفكاك وعنه فهو اما ان يكون

عرضا او جوهرا والاول باطل لكونه مقوما للمادة اذ كما لا يتصور وجود المادة

معراة عن الجسمية كذلك لا يتصور وجودها بدون ان يتخصص نوعا من انواع الجسم

اذ لا يعقل ان يتصور جسم لا يكون فلكا ولا عنصرا ولا حيوانا ولا نباتا فلا يوجد الجسم

المطلق الا بمخصص فيتقوم وجود الجسم بذلك المخصص والمقوم للجوهر جوهر فذلك

الامر جوهر وهو [illegible] او محل لها والثاني باطل بالوجدان ولا قائل به

الى غيره مع بقاء المادة فى الحالين كما فى العناصر فيكون حالا والجوهر
الحال يكون صورة وهو المطلوب والاعتراض عليه من قبل الرواقيين بوجوه
اما اولا فبان الاحتجاج على حاجة الجسم و افتقار المادة الى تلك المخصصات
تنزوعها الجسم بعدم تصور خلوه عنها غير صحيح لان استحالة الخلو عنها لا يدل
على جوهريتها وافتقار المحل اليها اليس الجسم لا يخلو عن مقدار و شكل
وتحيز مع اعترافكم بعرضيتها وليس لقائل ان يقول انها يصح تبدلها
مع بقاء محلها فلا يكون جوهرا لورود مثل ذلك فى تبدل الصور على الهيولى
مع بقائها بعينها ولم اما ذكرتم فى افتقار المادة الى تلك
الصور من عدم تصور خلوها عن الصور فلا تمكنكم دعوى امتناع
خلوها عن صورة بعينها بل عنها وعن بدلها فكذلك لا يتعرى الجسم
عن شكل وبدله ومقدار وبدله وغير ذلك ثم ان كون الجسم المطلق
غير متصور الوقوع فى الاعيان الا بالمخصصات لو وجب كون تلك المخصصات
مقومات لوجوده لوجب كون مخصصات الطبيعة النوعية كالانسان
مثلا ومميزات اشخاصها مقومات لوجودها مع ان التقويم والتحصيل
ههنا اقوى واتم من هناك فكما سميتم مخصصات الجنس صورا افلكم
ان تسموا مقومات الانواع صورا فان قيل الماهية النوعية تامة
المحصول فليس مثل ذلك فى الجسمية فانها بالقياس الى افرادها مع قطع
النظر عن اللواحق التى سميتموها صورا نوع حقيقى تام والاحتياج فى
الوجود الى المخصصات مشترك الوقوع بين الجسمية والانسانية فهذا كان يوجب

تمامية احدهما وعدم تمامية الاخرى فان قيل مخصصات النوع تعرض

عن اسباب خارجة وامور اتفاقية ولا يتقوم بها حقيقة النوع

قلنا ما فرضتموه صورا ايضا يلحق الاجسام والهيوليات باسباب خارجة

واستعدادات كالمائية والهوائية وغيرهما فانها قد تلحق الهيولى من جهة تلك

الاسباب وهي ليست مقومة لحقيقة حاملها والكلام في دعوى

كونها مقومة لوجود حاملها دون غيرها من الاعراض هو اول البحث

انه بماذا تبين لكم تقويمها لوجود حاملها فان استدل لكم بكونها

مخصصة للجسم المطلق فكذا اين في مخصصات الانواع او بلزومها للاجسام فيجري

الحكم في الاعراض اللازمة كما سبق واما ثانيا فبان الجوهر على قاعدتكم

هو الموجود لا في موضوع فنقول صور المركبات قد تكون موجودة في موضوع

فتكون اعراضا وانما قلنا انها موجودة في موضوع اي محل مستغن

عنها لان صور العناصر على رأيكم كافية في تقويم المادة ولا ماصدق للعناصر

وجود وصور العناصر باقية في المركبات العنصرية بحالها على مذهب التحقيق

وهي في قوامها مستغنية عما يحل فيها فما فرضتموه صورا هي اعراض

فان قيل ان العناصر وان كانت مستغنية القوام عن صورة اخرى الا

ان المجموع غير الافراد والمجموع جوهر والصورة مقومة لوجود المجموع فتكون

جوهرا قلنا المجموع اذا نظرنا الى مفهومه من حيث هو مجموع وجدناه

اشياء مع اجتماع وتلك الاشياء هي العناصر الباقية الصور والاجتماع

عرض فصور المركبات ان كانت تقوم وجودا فليست مقومة

لعناصر بل تقوم اجتماعها ولا اجتماع عرض ومقوم العرض يجوز
ان يكون عرضا المنهج الثالث من جهة كونها مقومة لماهيات الاجسام
تقريره ان الصور اذا تبدلت في الاجسام يتغير بتغيرها جواب ما هو بخلاف
الاعراض اذ تبدلها في الجواهر لا يتغير جواب ما هو فليست الصور اعراضا
والايراد عليه بناء على القدماء ان من الاعراض ما يتغير بتغيره
جواب ما هو فان الحديد قبل ان يحصل فيه هيأة السيف اذا سئل
عنه بما هو حسن الجواب بانه حديد او قطعة الحديد ثم اذا حصلت فيه
الهيأة السيفية فسئل عنه بما هو لا يجاب بانه حديد بل بانه سيف و
لا يحصل فيه الا الاعراض كالشكل والحدة وهكذا الطين اذا جعل لبنات
وبني بها بيت لا يجاب بانه طين بل بانه بيت ولم يحدث فيه الا اجتماع
وهيآت هي اعراض فقد علم ان تبدل الحدود لا مدخل له في كون التبدل
جوهرا وعرضا كيف وليس رسم الجوهر ما يتبدل بتبدله جواب ما هو
ورسم العرض ما لا يتبدل وكذا التفرقة بين الماهيات الطبعية كالحيوان
والانسان وبين الماهيات الاعتبارية كالسيف والسرير غير مفيد
بان يقال الجوهر ما يتبدل بتبدله حدود الماهيات الطبيعية الجوهرية
والعرض ما لا يكون كذلك اذ ليس رسم الجوهر والعرض في شيء من المواضع
اللهم الا ان يجدد اصطلاح آخر في الجوهرية والعرضية فان الاصطلاح
في الجوهر والعرض عندهم كان على الموجود لا في موضوع وعلى الموجود
في الموضوع وترجع الضابطة في العرض الى استغناء المحل عنه وعدم

١٤١

تقومه به وفي الجوهر الصوري الى افتقار المحال بتقومه به وظاهر ان هذا التقوم تقوم الوجود لا تقوم الماهية فان المحال الصوري لا يحتاج اليه المحال بحسب الماهية اذ يعقل المحل دونه والمتقوم لشيء بحسب الماهية لا يمكن تعقله بدون ذلك الشيء فافتقار المحل اليه انما هو من اصول في تقويم الوجود لا في تقويم الماهية والحقيقة فيرجع الكلام الى المسلك السابق وقد علم مما فيه هذا غاية ما تأتى للذابين عن الاقدمين لان يبحث به مع اصحاب جوهرية الصور الطبيعية من المشائين واما الذي وضح لدي في هذا المبحث من الامور المتقررة في صناعة الحكمة عند المحققين من حكمائه انه لا يجوز ان يتحصل حقيقة محصلة نوعية لها وحدة طبيعية كما للعناصر الاسطقسية والمركبات الطبيعية من مقولتين متخالفتين نعم يمكن ذلك في المركبات الاعتبارية والصناعية التي لها وحدة بحسب الاجتماع والصناعة وقد قال الشيخ كل معنى يفترن بمعنى بحسب ذاته اقترانا احاديا واقعة تحت جنس واحد لكان الانسان مع البياض نوعا ومع الفلاحة نوعا آخر فيكون الانسان جنسا ولهذا حكموا بان مفهومات المشتقات كالابيض والاسود لاحظ لها من التحصل النوعي لانتزاعها من ذات ما وصفة ونسبة لم يكن مجموعها من مقولة واحدة وامتنعوا عن تجويز كون حقيقة واحدة مندرجة تحت مقولتين بالذات فان الانسان وان صدق عليه حيوان عالم طويل قائم الى غير ذلك لكن لا يستوجب هذا كونه مندرجا تحت مجموع الجوهر والكم والكيف والوضع وغيرها اندراج نوع تحت جنسه بل انما هو واقع تحت واحد

منِ تلك العوالي وهو الجوهر بالذات دون الاخرى الا بالعرض فاذا علمت هذا
فنقول لا شك ان لكل واحد من الجسم الناري والهوائي وغير ذلك
حقيقة محصلة لها اتحاد طبيعي ملتئمة من الجزء الذي هو مشترك بين سائر
الاجسام ومن امر اخر مختص لو لم يكن كالجسم مندرجا تحت مقولة الجوهر
بل يكون من مقولة اخرى كالكيف مثلا لزم ان لا يكون مندرجا تحت
مقولة الجوهر ولا تحت شيء من المقولات البواقي بل لا يكون له حقيقة
محصلة احدية ويكون كالحجر الموضوع بجنب الانسان والواقع خلاف ذلك
بالاتفاق فيجب ان يكون للنار جزء مختص جوهري سوى الجسم وهو المسمى بالصورة
النوعية وايضا تلك المختصات انما هي مباد لفصول ذاتية لانواع الجسم على
ما هو المقرر عندهم من ان الجنس والفصل في الماهيات المركبات ماخوذات
من المادة والصورة الخارجيتين والاجزاء المحمولة انما تكون محفوظة الحقائق
في الذهن والخارج على ما هو راي المحصلين الذاهبين الى انحفاظ
الماهيات في انحاء الوجود وحصول الاشياء بانفسها لا باشباحها في
الاذهان فاذا كانت فصول الجواهر جواهر بالمعنى الذي مر ذكره وفصول انواع الاجسام
متحدة الحقيقة مع صورها الخارجية فلا محالة تكون تلك الصور جواهر
وتركيب القياس على نظم الطبع هكذا الصور الطبيعية فصول الجواهر وفصول
الجوهر جواهر فالصور الطبعية جواهر فاذا كان في حقائق الاجسام فصول
ذاتية مختلفة هي الصور النوعية باعتبار فيجب ان يستند الآثار المختلفة
المختصة بنوع نوع من الاجسام الى تلك الصور وعامل لاستناد وان كان

١٣٣

كل نوع منها ذو عناية من ملائكة الله الروحانيين تقوم بكلاءة ذلك
النوع باذن مبدعه عز اسمائه واذا كان لها تقويم المادة وتحصيل
الاجسام انواعاً فلا تكون هي مبادي في المواد بل يفيدها مفيد من خارج
فان الاستعدادات والاستعدادات ليست بطبايع متحصلة
يتقوم بها انواع الاجسام بل هي توابع لامور محصلة يتخصص بها
الجسم تخصصاً وتبايناً تشابهها الاعداد لا الامادة واختلاف تلك الصور
في الحقيقة يرجع الى اختلاف حقائق مبادئها المفارقة لا الى اختلاف ذوات
الهيوليات او اختلاف استعداداتها فانها متقدمة بحسب الذات على
الهيوليات واستعداداتها كما ستطلع في مبحث كيفية التلازم واختلاف
الهيوليات او اختلاف استعداداتها انما تصلح لاختلاف المتشخصات
والتي متحصلات لا تختلف في انفسها بل الحق ان مفيد جميع الحقائق هو البارئ
الفعال عز مجده في علمه باشتراك الاتم من الجواهر العقلية والمفارقات الروحانية
روابط فيضه ووسائط جوده كما ذهب اليه الفلاسفة كافة واعلم ان
الصورة الجرمية التي هي الاتصال القابل للابعاد الثلاثة مقومة لحقيقة الجسم بما هو
ومقومة لوجود الهيولى كما سياتي في البحث عن كيفية التلازم والصورة
الطبعية مقومة لحقائق الانواع الجسمانية ومقومة لوجود الجسم
بما هو جسم ولما عقلت الهيولى لا بالصورة الجرمية والجسم لا بالصورة
الطبعية فليست الجرمية مقومة لحقيقة الهيولى ولا الطبعية مقومة لحقيقة
الجسم فكل من الصورتين حيثية تقييدية لشيء وتعليلية لآخر كالفصل بالقياس

الى النوع وحصة من الجنس والتشخص بالقياس الى الشخص وحصة من النوع

ولما كانت الصورة الجرمية تتبدل بتبدل الصور الطبعية كما صرح به الشيخ

الرئيس في التعليقات وغيرها من ان كل صورة تحدث من الصور الطبعية تحصل

مقدار آخر وامتدادات اخرى فيحصل معها اتصال اخر فلا ينبغي لاحد ان يقول

ان الصور الطبعية تقوم وجود الجسم على سبيل البدل كالهيولى بالقياس الى

الصور الامتدادية فان الجسم جزؤه الاتصال القابل لفرض الابعاد الثلثة

واذا تبدل الاتصال الصوري بتبدل الصورة الطبعية بتبدله الجسم ايضا فيحدث

مع كل صورة طبعية جسم اخر فليس الجسم كالهيولى التي تبقى بنفسها وتقبل حدودا

مختلفة تقومها على سبيل البدل والسر في هذا ان كل حال عرضا كان او صورة

يحتاج في تشخصه الى محله والفرق بينهما بان الصورة بحقيقتها تقوم وجود

الذي هو المادة والموضوع يقوم حقيقة العرض كما يقوم تشخصه وحيث

كانت الجسمية نوعا واحدا محفوظة الحقيقة في مراتب حدود الامتدادات

ومقاديرها المختلفة صغرا وكبرا فالهيولى يحفظ تشخصها بانحفاظ

نوعية الصورة الاتصالية بخلاف الجسم بالقياس الى الصور الطبعية

المخالفة الانواع ومن ههنا حكموا بان الشجر اذا قطع والحيوان اذا مات

فقد عدم الجسم الذي كان موجودا مع النفس وحدث جسم اخر وهذا

ايضا موضع الخلاف بين الفريقين بل هذا الخلاف متفرع على الخلاف

في جوهرية الصور وعرضيتها ولقد تبعنا في هذا الكلام صاحب المجانسي

بعيط الله الطب طرافة ملموحة بقي بعد خبايا

في الزوايا والله الهادي الى الصواب وبه الاعتصام في كل باب واعلم
ان ايراد بحث الصورة النوعية في اثناء مباحث التلازم اشارة الى ان التلازم
مع الهيولى وكذا الكيفية لا يختص بالصورة الجسمية بل متناول للصورتين فان
الهيولى لا توجد بدون الصورة الجسمية وهي لا توجد بدون الصورة النوعية
وكذا النوعية لا توجد بدون الجسمية التي لا توجد بدون الهيولى
فالهيولى مع الصورتين متلازمة والكيفية كالكيفية كما سيظهر ان شاء الله
هداية يزول بها وهم اشتباه ربما وقع لاحد في كيفية التلازم الثابت انفا
بين الهيولى والصورة اذ الوهم والاشتباه موضع ضلالة فعبر المص عن
ازالته بالهداية كما هو عادته في هذا المختصر ولنقدم ههنا ما يتوقف
عليه تلخيص الكلام في المقام وهو ان التلازم عند المحققين انما تقتضيه علة
موجبة تكون التلازم بينهما او بين معلوليها او بين معلولين لها لا على انه
وجه كان بل بنحو تلك العلة ارتباطا تاما افتقاريا بينهما على وجه
من الوجوه البتة اذ لو لم يكن كذلك فلا تعلق لاحدهما بالاخر ويمكن
فرض انفراد احدهما عن الاخر وبما يظنه الجمهور من ان المتضايفين
الذين بينهما تلازم بحسب الماهية انه لا يتحقق افتقار بينهما
باطل اما الحقيقيان فبافتقار كل منهما الى المعروض الاخر واما المشهوريان
فبافتقار بعض كل منهما وهو اضافته الى بعض الاخر وهو ذاته
وعلى هذا القبيل تلازم العقود وتعاكس القضايا وتقاوم اللبنتين
المنحنيتين ليس من باب التلازم بل من باب تدافع الابعاد المتساوية

المیول لجوانب الارض الی مرکز الکل و لو عُدّ من التلازم فانما هو فی حفظ الوضع لا فی الوجود و کل منهما یحتاج فی ذلک الی ذات الاخری و امّا المعان بحسب المعلولیة فلیس یتصور ان یستند فی درجة واحدة الی علة واحدة حقیقة بل بحسب انتهائهما الی علة موجبة احدیة الذات متکثرة الحیثیة لاعتبار یّة و کل واحد منهما یستند الیها من حیثیة یصدر عنها بتلک الحیثیة فکل منهما یستلزم العلة بجهة و العلة تستلزم الاخر بجهة اخری و لهذا لا یتحقق التلازم بین المعیّن لعدم تکرر الوسط اذا تمهد هذا فنقول فی کیفیة التلازم بین الهیولی و الصورة اعلم ان الهیولی لیست علة موجبة للصورة لانها القابل المحض کما سبق منا القول فیه و القابل من حیث انه قابل لا یکون منه فعلیة التحصیل و لانها لا تکون موجودة قبل وجود الصورة لا قبلیة زمانیة کما مر و لا قبلیة ذاتیة و الا لتقدمت الهیولی المتشخصة فی الوجود بالذات علی الصورة و اللازم بط لان الصورة سبب لوجود الهیولی فیلزم الدور و العلة الفاعلیة للشیء یجب ان تکون موجودة قبله قبلیة ذاتیة و الصورة ایضا لیست علة للهیولی سواء کانت علة مطلقة او آلة او واسطة و الآلة ما به یؤثر الفاعل فی منفعله القریب و الواسطة هی معلول بالقیاس الی احد طرفیه احدهما معلول مطلق و الاخر علة بعیدة و الواسطة معلول قریب لاحدهما و علة قریبة للاخر لان الصورة انما یجب وجودها مع التشکل و بالتشکل فانها تحتاج فی تشخصها الی التناهی و التشکل و الاستدلال علی تأخر الشکل عن الصورة بتأخره عن الحدود المتأخرة عن المقدار المتأخر عن الجسم غیر صحیح لانه

انما يفيد تاخره عن ماهية الصورة لا عن تشخصها والمدعى عدم تاخرها عن الصورة الشخصية

ولا يبعد احتياج الشيء في تشخصه الى ما يتاخر عن ماهيته كالجسم الى الاين و

الوضع المتاخرين عنه واعترض بعضهم بان احتياج الجسمية في تشخصها

الى التناهي والتشكل وامثالها غير ظ لان الجزئي منها متغير مع بقاء تشخص

الصورة كالشمعة المتشكلة باشكال مختلفة وانضمام الكلي الى الكلي لا يفيد

التشخص والجواب ان الاعراض المتشخصة المادية كالوضع والاين وغيرها

بالمتشخصات اما لانه يحصل بها امتياز الجسم عن سائر الاجسام او لانها لوازم

وامارات للتشخص بمعنى امتناع الحمل على كثيرين وبها تعد من مقومات الصورة

الشخصية من متممات علة التشخص لنوع ما وشيء مما ذكرناه لا ينافي الكلية

فالجسم يحتاج لا في كونه جسما بل في كونه متشخصا الى الاين مثلا لا من حيث

هو اين بعينه بل من حيث هو اين ما ويحتاج الاين بما هو اين ما الى الجسم بما هو جسم

ويحتاج اين بعينه اليه بما هو جسم بعينه وكذلك الحال في سائر الاعراض

التي يقال لها المتشخصات والتشكل لا يوجد قبل الهيولى كما مر بل ما معها او متاخرا

عنها فلو كانت الصورة علة لوجود الهيولى لكانت متقدمة على الهيولى بالذات

والهيولى متقدمة على التشكل بالذات فكانت الصورة متقدمة على التشكل

بالذات لان المتقدم على المتقدم على الشيء والمتقدم على ما مع الشيء متقدم

عليه سواء كان بحسب الزمان او بحسب العلية واما ما مع المتقدم على الشيء بحسب العلية

فلا يتقدم على ذلك الشيء والوجه في ذلك ان المعية في الوجود بحسب الذات انما يتحقق

بين معلولي علة واحدة والمعية للمتقدم على احدهما تتقدم على الآخر ايضا

لاشتراكهما في كونهما معلولاً لها متاخراً عنها واما المعلول المتاخر عن احدهما بالذات فانه يتاخر عن الآخر لعدم كونه معلولاً لهما وبهذا يندفع التدافع بين كلام الحكماء حيث حكموا بان الفلك الحاوي لو كان متقدماً على الفلك المحوي الذي هو مع عدم الخلاء لكان متقدما على عدم الخلاء ثم حكموا بان الفلك الحاوي الذي هو مع العقل المتقدم على الفلك المحوي غير متقدم على الفلك المحوي لان كل المعية تارة على علاقة المتلازمين بالطبع وتارة على المصاحبة الاتفاقية كما وقع لافضل المحققين في شرح الاشارات ولما ثبت التلازم بين الهيولى والصورة ومن البين ان العلاقة بينهما ليست علاقة التضايف لان ما نعقل كل واحدة منهما بدون الاخرى وان عرض لهما علاقة التضايف من حيث كونهما شيئين مستغنيا ومستغنى له ولكن النظر في تلازم ذاتيهما فلا بد هناك من علة واذ قد تبين ان ليس شيء منهما علة للآخر فهما معلولا علة واحدة موجبة لهما تحقيقا لمعنى التلازم فاذن وجود كل منهما عن سبب واحد منفصل مفارق عن الاجسام وتوابعها وذلك السبب الواحد اما ان تفيد كل واحدة منهما بالاخرى على الوجه الدائر وهو معلوم الاستحالة او مع الاخرى فلا يخلو اما ان يكون كل واحدة منهما بحسب نفس ذاتها متعلقة بنفس ذات الاخرى تعلقا افتقاريا فيرجع الى الدور او ليس هناك تعلق افتقاري من جانب فينقلب التلازم بالطبع الى التصاحب الاتفاقي كما علمت او يكون التعلق الافتقاري من الجانبين في الوجود لكن لا لكل من الذاتين بنفس ذات الاخرى بل بعرضيهما فيكون عرضين متنافيين

المعروض كالابوة والبنوة او من الجنبتين في لكل من الذاتين بنفسها لا

ولكن لا في اصل الوجود بل في وصف الخ كالبنتين المتحتين فيكون على تفارق

في الوجود وارتباط في ذلك الوصف فينبغي فرض التلازم بينهما بحسب

الوجود فقد علم ان بعد فرض المقيد لكل منهما لا يمكنك ان تدبر الاتفاق

من الجنبتين ولا ان ترفع الامتياز منهما جميعا وتقول ليس احدهما بان يقام

بها الاخرى اولى من الاخر بعكسه فقد تعين ان احدهما بخصوصها متعينة

لان تقام بها الاخرى فلنا ان ننظر انهما الة واية علة تكون لها

واذ ليست للهيولى الا قوة القبول وليست لها جهتان لتؤثر وتتأثر والقابل

من حيث هو قابل لا يكون موجبا لوجود المقبول لان علاقة الاستعداد

مما يكون بحسبها الجواز والقوة لا الوجوب الفعلية فالهيولى ليست علة حقيقية

للتلازم ولا شريكة لها فقد تعينت الصورة للعلية واذ ليست آلة او

واسطة مطلقة فتكون جزءا من العلة التامة للهيولى غير الفاعل قريبا

او بعيدا او غير الآلة المطلقة لكن لا بشخصيتها لاحتياجها الى الهيولى

في لوازم شخصيتها من التناهي والتشكل بل بحقيقتها النوعية فقد علم ان

الهيولى مفتقرة في وجودها الى طبيعة الصورة فتكون شريكة لعلتها الفاعلية

والصورة مفتقرة الى الهيولى لا في وجودها بل في امور خارجة عنها لازمة لوجودها

والى هذا اشار بقوله ولیست الهیولی غنیة من کل الوجوه عن الصورة

لما بینا انها لا تقوم بالفعل بدون الصورة ولیست الصورة ایضا غنیة

عن الهیولی من کل الوجوه لما بینا انها لا توجد بدون التشکل المفتقر الی

الى الهيولى فالهيولى تفتقر الى ماهية الصورة دون شخصيتها في وجودها وبقائها

واذ قد علمت ان الصورة شريكة لعلة تامة للهيولى فلا بد هناك من سبب

اصلي هو موجود ثابت دائم الوجود ومفارق الذات عن المادة وعما يتعلق بها

من الجسمانيات والا لعاد بعض المفاسد ومن معين هو ماهية الصورة التي يتحصل

وجودها عن السبب الاصلي وتستحفظ تلك الماهية في عمام الاستحفاظ بتعقيب الشخصي

منه وتستبقي الهيولى بالسبب الاصلي وبالصورة من حيث هي صورة ما

فباجتماعهما تحصل العلة التامة القريبة المستمرة الوجود والصورة

العاقبة شريكة للسبب الاصل في اقامة الهيولى بما يمانه الزائلة

فيها صورة وبما يخالفها من المتنوعات تجعل المادة جوهرا بالفعل

غير الذي كان بالسابقة وقد يقال كيف تكون طبيعة ما

هي الصورة المطلقة مبقاة لذات شخصية هي الهيولى وقد تبين في موضعه

ان الواحد بالعموم لا يكون علة للواحد بالعدد فيجاب بان ذلك

غير مستبين الفساد في الشرائط والروابط فان العقل انما يتوحش

عن تجويز كون المعلول اقوى تحصلا من علته الفاعلية لكن

لا يمنع ذلك في الشرائط والمتممات وغيرها فيجوز ان يكون الواحد بالعموم

المستحفظ وحدة عمومه بواحد بالعدد يكون علة لواحد بالعدد

على ان ذلك لا يخرج العلة التامة عن الواحدة العددية ولقد شبهت

الحكماء المعقب القدسي واستحفاظه للهيولى الشخصية بالصور المترادفة

المستمرة وحدة عمومها بمن يمسك سقفا معينا بدعامات متعاقبة

يزيل واحدة منها و يقيم الاخرى بدلها و الحال فى عالم الطبيعة الخامسة
كالحال فى عالم الطبائع الاربع فان الصورة اللازمة هناك تعين العقل
الواهب للهيولى باذن مبدع الكل بما هى صورة مطلقة لا من حيث هى مشخصة
وان كانت لازمة التشخص لاحتياجها الى المادة فى عواشيها من المقدار
والشكل ولذا قال والصورة تفتقر الى الهيولى فى تشكلها اعلم ان الصورة
وان كانت اقدم ذاتا من الهيولى كما علمت لكن اعتبار الشخصية يوجب تكرر التعلق
من الجانبين لا على الوجه الدائر بان يكون تشخص الهيولى بنفس ذات الصورة
لا بتشخصها و تشخص الصورة انما هو بالهيولى الشخصية لا بالهيولى بما هى هيولى
اذ لا يعقل هذية الحال بدون هذية المحل والا لصح بقاؤه اى الحال مع تبدل
المحل بل هذه سنا كلة الهيولى بالنسبة الى الصورة فان قيل اذا عدمت الهيولى
فتنعدم الصورة فيصدق ان كل واحدة منهما يرتفع برفع الاخرى فلا
احقية لاحدهما فى تقويم الاخرى من الاخرى بعكسه قلنا معنى انه لا ترتفع
الهيولى الا وقد سبقه ارتفاع الصورة كما ان اليد اذا حركت المفتاح فليس
عدم حركة المفتاح علة لبطلان حركة اليد بل لا يصح ان يبطل حركة المفتاح
الا وقد بطلت حركة اليد اولا و هذا الحال فى جميع العلل والمعلولات
نعم التلازم المتكرر من الجنبين بين العلة التامة وصنعها الاخير وبين
المعلول فى الرفع والوجود انما يكون بحسب الزمان لا بحسب الذات اذ العلة
معية رفعا ووجودا بالملزومية والسبق والمعلول باللازمية واللحوق
وان كانا فى درجة واحدة بحسب الزمان انتفاء و تحققا والله اعلم بالصواب

فصل في المكان لما فرغ عن تحقيق ماهية الجسم الطبيعي الذي هو موضوع هذا العلم اراد ان يشرع فيما هو المقصود في هذا الفن اعني البحث عن الاعراض الذاتية للجسم الطبيعي فبدأ بما هو الاشهر منها وهو قوله في المكان فحقق اولا ماهية المكان في هذا الفصل واثبت انيته بعد ذلك في الفصل التالي لهذا الفصل ونحن نريد ان نبين اولا كيفية وقوع النزاع بين العقلاء في تحقيق ماهية المكان فنقول لا شك ان المسمى بالمكان اما ان يكون جزءا من الجسم او لا يكون فان كان جزءا منه فاما ان يكون هيولى او صورة اذ ليس له جزء آخر ولا شك انه يجب ان يكون مساويا له فلا يخلو اما ان يكون عبارة عن بعد مساو لاقطار المتمكن واما ان يكون عبارة عن سطح من جسم ملاقيه وان كان بعدا فهو اما ان يكون موجودا او موهوما فهذه خمسة احتمالات وقد ذهب الى كل منها ذاهب ولما كان الاشكال في ماهية المكان في انها بعد او سطح خصصها بالذكر فقال وهو اما الخلاء اي البعد المجرد عن المادة سواء كان فارغا او مشغولا او السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي اعلم انه لما كان يمكن ان [illegible] يتوجه عليها المتنازعون [illegible] النزاع لفظيا وهي [illegible] في [illegible] معناه وصحة انتقال الجسم منه لذاته واستحالة حصول جسمين في واحد منه واختلافه بالجهات فنقول لا يجوز ان يكون المكان امرا غير منقسم ولا ان يكون منقسما في جهة واحدة فقط لاستحالة حصول الجسم في النقطة او الخط فهو اما منقسم

في جهتين او في الجهات كلها وعلى الاول يكون المكان سطحا ولا يجوز ان

يكون حالا في المتمكن لعدم صحة انتقال الجسم من سطحه مع بقائه بحاله

بل هو مما يحويه ويجب ان يكون مماسا للسطح الظاهر من المتمكن في جميع جهاته

والا لم يكن مالئا له فهو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر

من الجسم المحوي وهذا هو مذهب جمهور الحكماء كالمعلم الاول والشيخين ومن

تابعهم وعلى الثاني يكون المكان بعدا منطبقا على البعد الذي في الجسم فهو

اما ان يكون امرا موجودا او موهوما اما الاول فهو مذهب افلاطون واتباعه

القائلين بان المكان هو البعد الموجود المجرد عن المادة من شانه

ان ينفذ فيه الابعاد الجسمانية ويسمى البعد المفطور واما الثاني

فهو مذهب المتكلمين القائلين بان لكل جسم فراغا موهوما موافقا للجسم

في المقدار والتناهي يشغله الجسم ويملؤه على سبيل التوهم ولما كان مذهب المشائين

هو المختار عند المصنف اراد ان يبينه في هذا الفصل فقال علماء ذلك بين البعد

والسطح بحسب الحصر الاستقرائي حيث لا [illegible] سواهما يصلح ان يكون [illegible]

المكان والاول اي البعد مفطورا كان او موهوما باطل فتعين الثاني

وهو السطح المذكور انما قلنا انه باطل لانه اي المكان لو كان خلاء فاما ان يكون

لا شيئا محضا [illegible] مجردا عن المادة لكن كل من شقي التالي باطل

فكذا المقدم [illegible] لانه [illegible] الشق الاول من التالي لانه يكون خلاء اقل

[illegible] فيما بين الخلاء بين المدينتين واقل

[illegible] [illegible] ان يكون كثيرا

محضا لان امتناع الصفة يوجب امتناع الموصوف المأخوذ معه تلك الصفة فامتنع
الخلاء بمعنى اللاشيء المحض فبطل مذهب المتكلمين واما انه لا سبيل الى الشق الثاني
منه اي كون الخلاء بمعنى البعد المفطور فلانه لو وجد البعد مجردا
عن الهيولى لكان لذاته غنيا عن المحل والا لم يتجرد عنه لان الحلول و
عدم الحلول ليسا من الامور التي تعرض الاشياء لامر خارج عنها كما حكم به الحدس
الصحيح واذا كان البعد المادي لذاته غنيا عن المحل فاستحال افتقاره به
وحلوله فيه هف لان البعد المادي حال في الاجسام وهذا انما
يتم اذا ثبت كون البعد ماهية نوعية ولم يبرهن عليه بعد قيل لو كان
البعد المجرد موجودا لكان متناهيا لوجوب تناهي الابعاد فيلزم تشكل
الوجود وهو لا يمكن ان يحصل للامتداد الا بعد كونه متهيئا لان ينفعل
ويكون فيه قوة الانفعال التي هي من لواحق المادة والمقدر خلافه اقول
فيه بحث لا لما ذكره شارح حكمة العين من ان في كون الانفعال
اي انفعال كان من لواحق المادة نظرا لان الثابت بالدليل هو ان الانفعال
المخصوص الذي يكون بالانفعال [illegible] كان من لواحق المادة لا غير [illegible] الجسم
[illegible] المتبدلة بحسب [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] من قبول البعد [illegible]
[illegible] العوة [illegible] ان تلك الحالة فيجعله العوارض

المفارقة ما يجب حصولها في كل شيء او كون ذلك الشيء ذا مادة بخلاف
لوازم [illegible] والا لكانت المفارقات ايضا ذوات مواد من جهة اتصافها
بالعلوم وغيرها اذا تقرر هذا فنقول كون البعد متشكلا لا ينافي تجرده
الا اذا كان تشكله من العوارض التي يمكن تجردها او زوالها وهو ممنوع
[illegible] لدلائل التي اقيمت على نفي كون المكان بعدا موجودا كما هو مذهب
الافلاطون انه لو كان بعدا لكان له خاصية الكمية الاتصالية وقبول
القسمة الوهمية فهذه الخاصية اما ان يكون لذاته او لامر حال فيه
[illegible] فعلى الاخير يلزم كونه مادة للمقدار او كونه مقدارا ذا
مادة [illegible] عن تجرده عن المادة وعلى الاول يلزم ان
لا يقبل الانفصال اصلا لا لذاته ولا لغيره اما الاول فلان المتصل بذاته
لا يقبل الانفصال ما دام ذاته موجودة واما الثاني فلتجرده عما يقبل الانفصال
[illegible] هو مادة وقد ثبت ان كل متصل يقبل الانقسام هذا تلخيص ما ذكره
الشيخ في الشفاء وليس لقائل ان يقول نقول بان ما لا مادة له لا يقبل الانقسام
[illegible] مسلم عند اصحاب هذا الرأي لان الجسم يقبل الانفصال ولا مادة له عندهم لانا
نقول قد [illegible] ان الجوهر [illegible] الانفصال [illegible] الجاذب مسلم الثبوت
[illegible] فذلك [illegible] واجزائه وكان يقول لا يلزم
ان [illegible] الانفصال [illegible] بعضهم محض المتصل بذاته القابل
للانفصال [illegible] قطع النظر عن صحة ذلك المذهب وفساده يلزم كون
[illegible] بواسطة كونه قابلا للانفعالات والحوادث من الفصل والوصل

والتناهي والتشكل ومنها انه لو كان بعدا لزم تداخل الاجسام والاعتذار بان يكون احد المتداخلين غير مادي غير صحيح لان القائلين بالبعد ينكرون المادة راسا كما وقع لبعض الاعلام بل لما اقول وهو ان امتناع تداخل الجسمين اما ان يكون لتمانع بين المادتين من الجسمين او بين البعدين او بين البعد والمادة او بين كل واحد منهما مع كل واحد منهما اما التمانع بين المادتين فهو اما لذاتيهما او لتمانع البعدين فان كان الثاني فيكون البعدان هما المتمانعين عن التداخل لذاتهما لا المادتان وان كان الاول فذلك باطل لان الجسمين المنفصلين اذا اتصلا تصير مادتاهما واحدة واما التمانع بين ذات المادة والبعد فهو ايضا محال لان المادة ذاتها تحل في البعد وينفذ فيه وتسري كلها في كله وان ما نفذت بعدها فالمانع هو بعدها لا نفسها فاذا لم يكن الامتناع في تداخل الجسمين من جهة المادتين ولا من جهة المادة والبعد فقد كان من جهة البعدين فقد علم ان طباع الابعاد يابى عن التداخل ويوجب المقاومة والتنحي وايضا يلزم على تقدير كون المكان بعدا انشاء الامكنة فلا يتصور كون بعضها طبعيا لبعض الاجسام وكون الآخر غيره للآخر وايضا يلزم من امكان اتصافه في ذاته بالحركة الاينية ترتب الامكنة الغير المتناهية ومن امتناعه لها امتناع الحسم لها لانه ملزوم للبعد المنافي للحركة وملزوم منافي الشيء مناف لذلك الشيء هذا ايضا يتوقف على ان البعد ماهية نوعية وايضا يلزم سكون المتحرك اذا فرضت نملة متحركة على محيط دائرة من الرحى حركة مساوية لحركة الرحى على

حاصله ان النملة اذا فرضت متحركة على محيط دائرة من الرحى حركة مساوية لحركة الرحى على خلاف جهتها فلم يفارق البعد الذي

خلاف جهتها وهذا معارض بالحوت المتحرك في الماء على ما سيجيء واعترض
اصحاب الخلاء على القائلين بسطحية المكان بوجوه منها تضاد الاحكام
كحركة الساكن وسكون المتحرك لانه يلزم ان يكون الطير الواقف
في الريح الهابة متحركا لتبدل امكنته وان يكون المحفوف بالكرباس
والمحمول في الصندوق منتقلا من بلد الى بلد ساكنا وكذا الحوت المتحرك في
الماء حركة مساوية لحركته جهة وسرعة لعدم تبدل امكنتها ومنها ما اورده
الحكيم ابن الحصيب ثم من بقاء المكان مع نقصان للمتمكن بل زيادة المكان
مع ذلك النقصان وبقاء المتمكن مع زيادة المكان يظهر الاول في الزق
المملوء من الهواء اذا نقص منه شيء مما فيه والثاني في الجسم المثقوب
والثالث في الشمعة المدورة مرة والمنبسطة اخرى لكن المساواة بين المكان
والمتمكن لازمة ومنها عدم تمام الامكنة مع حكمهم بان لكل جسم
مكانا ومنها عدم وجود ما هو المطلوب الطبيعي للاجزاء الارضية وغير ذلك
ولها وجوه من الاجوبة المشهورة في الكتب من اراد الاطلاع عليها
وعلى سائر الادلة والمباحثات المذكورة في هذا الباب بين اصحاب
هذين المذهبين فليرجع الى الكتب المبسوطة ولكثرة الايرادات على كل
من هذين المذهبين ذهب بعض الاعلام الى ان المكان عبارة
عن الجسم المحيط من حيث انه محيط لخلوصه عن جميع ما يرد على القول
بالبعد وعن اكثر ما يرد على القول بالسطح ولقربه من مفهومه
العرفي لانه اذا سئل عن مكان الماء يجاب بانه الكوز لا السطح الباطن منه

فصل في الحيز كل جسم اثيريا كان او اسطقسيا فله حيز طبعي
يطلبه عند الخروج عنه باقرب الطرق وهو عند القائلين بالجوهر الفرد
هو الفراغ الموهوم وهو عندهم غير المكان اذ المكان عندهم ما يعتمد
عليه الجسم كما هو في العرف وعند القائلين بالبعد نفس المكان وعند الذاهبين
الى السطح اعم منه ومن الوضع فان الجسم المحيط ليس له مكان على تقديرهم
لكن له وضع ومحاذاة بالنسبة الى ما في جوفه وما وقع في عبارة
بعض المحققين انهما عندهم واحد فالمراد كونهما واحدا فيما له مكان
كما سوى الجرم الاعظم وهو لا ينافي الاعمية كما توهم وذهب بعضهم
الى ان المكان بما هو مكان ليس طبعيا لجسم من الاجسام اصلا سواء
كان بعدا مجردا او سطحا اما على الاول فلتشابه اجزائه في الماهية
والحقيقة كما يشهد به النظر الحكمي فلا اختصاص لبعض اجزائه بكونه طبعيا
لبعض الاجسام دون بعض واما على الثاني فلانه يلزم ان تسكن الارض
بطبعها لو فرضت فيما بين الماء في اي موضع كان سواء انطبق مركز
ثقلها على مركز العالم ام لا وان تتحرك الارض بطبعها لو فرضت
في وسط العالم غير محاطة بالماء واللازمان كلاهما ظاهرا البطلان وكذا
الملزوم بل المطلوب بالطبع للاجسام انما هو الوضع والجهة والمكان مطلوب
بالعرض فالارض مثلا تطلب مكانها الذي هي فيه لانه تحت جميع الامكنة
والماء يطلب ان يكون محيطا بالارض بكليته بشرط ان يكون الارض
على مركز العالم لانا لو فرضنا عدم تاثير القواسر

اي ما يوثر في الجسم لا على وفق ما يقتضيه طبعه والاولى ان يق اذا لاحظنا الجسم
وقطعنا النظر عن تاثيرات الامور الخارجة عن ذاته لئلا يرد ان رفع
القواسر وان كان ممكنا لانفراض بحسب الذهن لكنه جاز ان
يكون مستحيلا بحسب نفس الامر فلا يتمشى الاستدلال اي ان للجسم مكانا طبعيا
بحسب نفس الامر بل بحسب ذلك الفرض المخالف للواقع لكان في حيز معين
لا محة وذلك الحيز الذي حصل فيه حينئذ اما ان يستحقه الجسم لذاته او لغا
لان وجود العارض للشيء يدل على وجود سبب يقتضي ذلك العروض
والسبب اما ان يكون غير خارج او يكون خارجا لا سبيل الى الثاني لانا فرضنا عدم
جميع القواسر على التاويل المذكور فتعين الاول فاذن انما يستحقه
اي يستوجبه بطبعه لا بالجسمية المشتركة ولا بالهيولى اذ ليس شانها
اقتضاء شيء مع انها في التحيز تابعة للجسمية وهو المط فان الفاعل
وان لم يمكن فرض رفعه مع فرض وجود مفعول له لكنك
قد علمت في مبحث التلازم ان فاعل الاجسام جوهر قدسي نسبته
الى جميع الاحياز نسبة واحدة فلابد ان ينسب طلبه الاحياز المختلفة الى
امور مختلفة داخلة في حقائق الاجسام وما هي الا طبائعها التي
هي صورها النوعية اقول وبما ذكرنا يندفع ما قيل من ان حصول
الجسم في المكان من الاعراض اللازمة التي لا يتصور خلو الجسم عنها
فالتاثير في حصول الجسم في مكانه من تتمة تاثير الفاعل في وجوده فالفا على
اذا اوجد الجسم اوجده في مكان لا محة كيف وقد علمت ان التلازم

بين شيئين يوجب ضمّنا داحدهما الى الآخر ولا يجوز ان يكون للجسم
البسيط حيزان مختلفان طبعيان لانه ذو طبيعة واحدة والطبيعة الواحدة
لا تقتضي شيئاً مختلفاً وايضاً لو كان له حيزان طبعيان فاما ان يحصل
فيهما معاً او في احدهما او لا يحصل في شيء منهما والكل مستحيل
اما الاول فظاهر واما الثاني فاشار اليه بقوله فاذا حصل في احدهما
وخلي مع طبعه فاما ان يطلب الثاني او لا فان طلب الثاني يلزم ان لا يكون
الحيز الاول الذي حصل فيه طبعياً لان طلب الذي لم يحصل فيه هرب
عن الذي حصل فيه والمهروب عنه طبعاً لا يكون حيزاً طبعياً
وقد فرضناه طبعياً هف وان لم يكن طالباً للثاني يلزم
ان لا يكون الثاني طبعياً لان غير المطلوب طبعاً لا يكون طبعياً
وقد فرضناه طبعياً هف واما الثالث فلانه حينئذ ان لم يكن
على سمتهما او كان عليه ولكن يتوسطهما يلزم ميله طبعاً الى جهتين
مختلفتين وهو محال وان وقع منهما في جهة يميل الى جهتهما طبعاً
فاذا وصل الى اقربهما عاد الى القسم الثاني ولقائل ان يقول لو توهمنا
النار في مركز الفلك بحيث يتساوى نسبة جوانبها الى المركز
فيلزم سكونها بالطبع عند المركز فيكون هذا الحيز طبعيا لها
بيان الملازمة انها لو لم تكن ساكنة بالطبع لكانت
مقتضية للحركة الى جهة من الجهات ولا مخصص لجهة
هف واجاب عنه الشيخ في الشفاء بانه يعرض لها سكون

بالمحيط بها كما انت يقتضي ان تنبسط الى جميع الجهات
بالسواء ولا بد من تجويف في داخلها والتجويف بها اما ان يحقق الخلاء
او بدخول جسم في داخلها والاول ممتنع والثاني لا يمكن الا بنفوذ شئ من
المحيط بها او غير ذلك والنفوذ لا يتاتى الا بالخرق في جهة دون جهة
فعلم ان المرجح لان هذا الانبساط في كل جهة هذا ملخص ما ذكره ثم
قال وهذا عجيب فان الطبع يقتضي امرا ما وعنه ما يكن بعارض
عرض فادى ذلك الى حكم غريب ونحن لا ندري استحالة هذا
العارض ولا ممتنعا انتهى واعلم انه كما لا يمكن للجزء البسيط مكان
الا بعد حصول الكلية والقسمة لذلك البسيط بل موقع الجزء
في المتمكن موقع التجزية في المكان فكما ان الجزء هو جزء مكان الكل كذلك
لا يكون للمركب مكان الا بعد حصول التركيب والتركيب من بعض
بعد الابداع فلو كان للمركب مكان حالة الابداع يلزم تحقق الخلاء
قبل التركيب ومن اقتضائه الحصول فيه يلزم وجود الخلاء
بعد التركيب ههنا ثم ان التركيب حيث لا يقتضي نوعا ثانيا
في الجسم فلا احتياج بسببه الى مكان فانه يدل على ما قال ان للبسائط
فامكنة المركبات هي امكنة البسائط بعينها وكما ان
مكان الجسم البسيط واحد لا غير كذلك المركب
مكانه ليس الا واحدا الا ان مكانه ما يقتضيه الغالب
من اجزائه ان كان فيه غالب مبدأ اما مستقلا او محيطا بمكان

الرماالقوي وجوده فيه اذا تساوت الميول فيه وتجاذبت
جهاتها لخصوص ما اورده الفاضل المحقق في شرح الاشارات واعترض
عليه المحاكم بوجوه منها ان قوله مكان جزء البسيط جزء مكان
الكل انما يستقيم لو كان المكان هو البعد المفطور والخلاء وان كان
هو السطح الباطن فمكان الجزء جزء مكان الكل لا في جميع الصور
فان شيئاً من مكان التدوير الذي هو جزء الفلك ليس جزءاً من مكان
الفلك اه اقول هذه المواخذة كالمواخذات اللفظية فان غرضه
قدس سره ان مكان الجزء ليس امراً خارجاً عن مكان الكل اذ هو بصدد
دفع الحاجة عن اجزاء البسائط وعن مركباتها الى امكنة سوى امكنة
البسائط ومنها ان القول بان التركيب انما يكون عارضاً بعد الابداع
فلو كان للمركب مكان حالة الابداع لزم وجود الخلاء منظور فيه
المركب ان كان افراده محدثة الا ان مطلق المركب قديم فلا يزمان
ويوجد في ذلك المكان مركب ما قول مطلق المركب وان كان قديماً
لكن شخصاً انما يكون بعد تحقق البسائط بعدية بالطبع فلو كان له
مكان سوى امكنة البسائط يلزم الخلاء في تلك المرتبة وتحقق
الخلاء مطلقاً مستحيل عندهم في اي مرتبة كان كما يظهر من نفيهم
علية الجسم الحاوي للمحوي في اثبات العقول ومنها انه لم لا يجوز ان
يكون في ذلك المكان بسيط منتشر ولو كان الفاسد ضرورة الخلاء
مما كان يتحقق الفساد في كل مرتبة بعد تحقق الطبع عاد المحذور المذكور

جدّ عاً منها قوله واما كان المركب ما يقتضيه غالب اجزائه على الاطلاق

او بحسب المكان فممنوع اذ يجوز ان يكون الصورة النوعية التي للمركب

مقتضية لحصوله في مكان المغلوب فربما يفيد الصورة النوعية

ثقلاً عظيماً كما ان ثقل الذهب ليس لثقل الاجزاء الارضية بل هو

مستفاد من صورته النوعية اقول ان ما ذكره مع كونه محض احتمال

بعيد عن التحصيل كما يحكم به الحدس الصحيح لا يقدح في اصل المقصود

من عدم احتياج المركب الى غير امكنة البسائط فلا يخفى ان ثقل

الذهب وان لم يكن لثقل اجزائه الارضية لكن فعل الصورة ينبغي

ان يناسب فعل الغالب من الاجزاء المادية لها فكثرة الاجزاء الثقيلة

[illegible] لها مدخل في افادة الصورة ذلك الثقل البتة

فصل في الشكل قد علمت معناه فلا حاجة الى اعادته

ولما كان الشكل من الاحوال التي تعم الاجسام كما ذكره ههنا فقال

كل جسم فله شكل طبعي لان كل جسم متناه وكل متناه متشكل

وكل متشكل فله شكل طبعي فكل جسم فله شكل طبعي اما ان كل

متناه فلما مر واما ان كل متناه فهو متشكل فلما مر ايضا فلا حاجة الى

قوله فلانه يحيط به حد واحد او حدود فيكون متشكلا وانما قلنا

كل متشكل فله شكل طبعي لانا لو فرضنا ارتفاع تاثير القواسر

بل الامور الخارجة عما يتم به قوامه لكان على شكل معين لكونه

على تناه مخصوص وذلك لشكل اما ان يكون لطبعه سواء كان

بلا واسطة او بواسطة مستندا اليه او لقاسر لا سبيل الى الثاني لانا

فرضنا عدم القواسر فاذن هو عن طبيعة وهو المطلوب فان قيل كما

ان الفلك لا يخلو عن وضع معين وعندهم انه لا يقتضي وضعا معينا

فكذلك لم لا يجوز ان لا يكون شيء من الاشكال طبيعيا للجسم مع عدم خلوه

عن واحد معين منها قلنا الفرق بين الصورتين بين اذ الوضع الذي هو من تمام

المقولة انما يحصل [illegible] الامر الخارج [illegible] قطع النظر عن الغير لا يتحقق

اصلا لا بسيطا ولا [illegible] فلذلك [illegible] بان الفلك لا يقتضي وضعا

معينا واما الشكل المعين فانه [illegible] للجسم مع قطع النظر عما عداه

ولذا الحكم بكونه طبيعيا واعلم ان الشكل الطبيعي للبسيط هو الكرة اذ الطبيعة

الواحدة [illegible] لا تفعل الا [illegible] متشابها [illegible] في البسائط في الشكل

المستدير لا يدل على تمام [illegible] الطبيعة لان اختلاف المقتضيات وان وجب

في اختلاف [illegible] لكن [illegible] لا يوجب [illegible] لا يجوز مع ذلك

استنادها الى الجسمية المشتركة لانها من حيث [illegible] معينة متاخرة عن

[illegible] المختلفة باختلاف الطبائع فلا بد من استنادها الى الطبائع [illegible]

وههنا شيء آخر هو ان [illegible]

[illegible]

[illegible] لا طبائعها [illegible] تلك الاجسام التي هي

[illegible] الارض تقتضي الكروية والكيفية

الحافظة لاي شكل كان [illegible] لا [illegible] بل الثاني [illegible] الاول

لكن عدم كونها على الاستدارة لاجل انها صارت مقسورة بالاسباب

الخارجية كالرياح والامطار والسيول ولما ازالت عنها الشكل ولم تزل

اليبوسة صارت اليبوسة حافظة للشكل القسري ومنعت عن العود الى الشكل

الطبيعي بالعرض وعروض ذلك لكونها مقسورة من وجه مطيعة من وجه

كالمريض الذي تفعل طبيعته في بدنه الذي قلت رطوبته بسبب القاسر حرارة

توجب فساده واعلم ان اختلاف الافلاك التي ارتكز فيها كوكب

او تدويرا وخارج في الشكل لاجل النفس وكذا اختلاف المتممة لاجل الحركة

رقة وغلظا ليس بسبب قاسر لعدمه في الفلكيات على رايهم ولا بسبب

صورة واحدة والا لزم ان يكون فعل الطبيعة الواحدة مختلفا بل بسبب

الصور المتعددة والفعل كما يختلف باختلاف القابل كذلك يختلف

باختلاف الفاعل فالصورة المتعلقة بالفلك الكلي وان اقتضت

كرية شكله لكن تصلت به صورة اخرى فرزت منه كرة اخرى

هي كوكب وتدوير او خارج فحصل لشكله اختلاف بالعرض وتعدد

الصور ليس مقصورا على اختلاف المواد واختلاف استعداد القابل

يجوز ان يكون ذلك بسبب اختلاف الفاعل فكما جاز ان

يتصل ببعض المركبات صورة كمالية بحسب نظرها الثانية لا تعود

تعود الى القابل واستعداداتها كذلك جاز ان يتصل ببعض

البسائط صورة كمالية بحسب نظرتها الاولى لا بسبب تعود الى العقول الفعالة

او غيرها ... على الوجه الاشرف فلا تغتر بقول صاحب المحاكمات ههنا

اشكالات احدها ان الصورة النوعية الاولى لما كانت صورة

الفلك الكلي فلا بد ان يسري في جميع اجزائه واما الصورة الاخرى فانها

صورة للخارج مختصة به فيكون فيه الصورتان النوعيتان وهو محال

وجوابه المنع عن استحالة ذلك فان جميع صور العناصر في المركب باقية

وحلت فيها صورة اخرى نوعية سارية في جميع اجزائه وهي العناصر

فيكون في كل عنصر صورتان نوعيتان اقول الحق في الجواب ان يقال

ان صورة الفلك وكذا صورة ما ارتكز فيه غير سارية في اجزاء الجسم

حتى يلزم ما ذكره من كون جسم واحد ذا صورتين نوعيتين بل انما تعلقت

بمجموع الجسم من حيث هو مجموع لا بكل جزء من اجزائه اذ صورة الفلك

بعينها نفسها المجردة فان الصور صنفان صور تقوم بمواد الاجسام

سواء كانت سارية كالصور المعدنية او غير سارية كالصور

الحيوانية وصور لا تقوم بمواد الاجسام بل قوامها بذواتها

ولما كانت لكل فلك بل لكل كرة اثيرية صورة مجردة

هي ذاتها وبها تحصلت ماهيته فلا يكون له صورة اخرى منطبعة

فان ذلك كما قاله المحقق الطوسي [illegible] اذا الجسم

الواحد يمتنع ان يكون ذا نفسين اعني ذا [illegible]

بان القوة المنطبعة فيها كالخيال فينا فكيف يكون شيء جوهرية لها

واما ما افاده في الجواب من تجويز كون جسم واحد ذا صورتين

نوعيتين كما للاجزاء العنصرية للمركبات فغير سديد مما لا يخفى

اذ يلزم ح ان يكون شيء واحد حقيقتان مختلفتان حتى يكون جسم
واحد فلكا وكوكبا او نارا او ياقوتا وصور العناصر في المركبات العنصرية
وان كانت باقية على التحقيق والصورة الاخرى سارية فيها لكن لا يلزم من ذلك ان يكون لعنصر
واحد صورتان نوعيتان بيانه ان للمركب العنصري كالياقوت مثلا وكالاعضاء البسيطة
[illegible] اجزاء متمايزة بالماهية والوجود واجزاء متباينة
[illegible] بالصورة الياقوتية او اللحمية او العظمية انما هي
[illegible] المتشابهة الحاملة للكيفية المزاجية لا في
[illegible] البسيطة فان الجزء البسيط من النار
[illegible] قبول الصورة التركيبية وقال بعض الا
[illegible] تركب قوى وطبائع فلا يكون
بسيطا [illegible] عدم ورود هذا السؤال حتى يحتاج
الى ما اجاب به عنه من ان معنى تركيب الصور والقوى ان يكون
لجزء الجسم قوة ولجزء آخر قوة أخرى حتى اذا كان لجزء ان كان
قوتان وليس الامر في الفلك هكذا الا ان احدى الصورتين سارية في
الجميع والاخرى مختصة بالبعض ثم قال والاخران الصورة التي
تتعلق بجميع الفلك وتنوعه سارية في جميع اجزاء الفلك فيكون للخارج
والمتممات افرادا من نوع واحد فيلزم تعدد افراد المبدع وقد صرحوا بانحصار
نوعه في شخصه اقول وجوابه ان كل واحد من المتممين ليس جسما مستقلا بنفسه
بل هو جزء لجسمية الفلك فلا يجب ان يكون له صورة مستقلة والا لم يكن كرة

متشابهة التركيب ولو كانت له طبيعة مستقلة لكانت له حركة

مخصصة يخرج بنفسه بها الاوضاع من القوة الى الفعل ليتشبه بمبدأها

المفارق كما هو المقرر عندهم واما الخارج فهو من حيث كونه جزأ من الفلك

لم يكن جسما مستقلا ولم يكن له حركة خاصة ولا مبدأ حركة خاصة من

الحيثية المذكورة واما من حيث كونه كرة مستقلة فلها حركة خاصة

وصورة خاصة منوعة تكون مبدأها وهو من هذه الحيثية مباين

الحقيقة للفلك الشامل وعلى هذا لا يلزم في شيء من الصورتين تعدد

افراد المبدع واعلم ان فاعل اشكال الاعضاء في الحيوان ومقاديرها

واوضاعها المختلفة التي يلاحظ في كل منها منفعة خاصة يجب ان لا يكون

قوة طبيعية عديمة الشعور بشيء بالمصورة حتى احتيج الى تجشم ادعاء

لدفع لزوم كون الحيوان كرة واحدة او مجموع كرات متعددة على ما

فصل في موضعه فان كل فطرة سليمة تشهد على ان مثل هذا الترصيف

المحكم والتركيب الانيق الذي تحيرت العقول عن الوصول الى غايات منافعها

يستحيل صدوره عن شيء عديم العلم والادراك وهو ظ ولا عن النفس ايضا سواء كانت

ناطقة او غير ناطقة اما اولا فلان النفس لا تحدث الا بعد البدن واما ثانيا

فلانا الآن عند كمال علومنا لا نعلم كيفية الاعضاء في اشكالها ومقاديرها

واوضاعها الا بعد ممارسة التشريح فكيف يمكن ان يقال انا كنا عالمين في ابتداء تكوننا

بهذه الامور واما ثالثا فلانا الآن عند استكمال قدرتنا لا نتمكن من تغيير صفة

من صفات ابداننا ففي ابتداء الامر عند غاية الضعف كيف قدرنا على تركيب مثل هذا البنية

مشكل للابدان وخالق لها مدبر حكيم فاطر عليم بواسطة الملائكة الموكلين
على عالم الاجرام كما هو راي اساطين الحكمة والتاله كافلاطون ومن قبله من
اصحاب المعارج والارتقاء الى الملكوت الاعلى **فصل في الحركة والسكون**
لما كانت الحركة من الاحوال التي تعرض للجسم الطبعي بما هو هو والسكون
مقابل لها تقابل العدم والملكة اراد البحث عنهما في هذا الفصل تعرفهما اولا
لتوقف البحث عن احوالهما على تصور ماهيتهما وقدم الحركة التي
هي الملكة على السكون الذي هو العدم في التعريف لتوقف تعريفه على تعريفها
اذ الاعدام انما تعرف بملكاتها فقال اما الحركة فهي الخروج من القوة الى
الفعل على سبيل التدريج او تسيرا يسيرا او لا دفعة اعلم ان تعريف الحركة
بهذا الوجه مما جرت به عادة قدماء الفلاسفة وتوضيحه ان الموجود
اما ان يكون بالفعل من كل وجه كالمبدأ الاول تعالى وضرب من الملائكة
او بالفعل من بعض الوجوه وبالقوة من بعضها ضرورة امتناع كونه
بالقوة من جميع الوجوه حتى في كونه موجودا او في كونه بالقوة فيكون الوجود
والقوة حاصلا له وغير حاصل له هذا خلف ومن شان كل ذي قوة
ان يخرج منها الى الفعل المقابل لها اذ لو امتنع الخروج اليه فلا قوة عليه
وذلك الخروج قد يكون دفعة وقد يكون تدريجا وهو بالمعنى الاعم
يعرض لجميع المقولات لكن الاصطلاح وقع على استعمال لفظ الحركة
فيما كان خروجا على التدريج وهذا لا يمكن الا في الاربع منها كما سيرد عليك
وطعن المعلم الاول في هذا التعريف بكونه متضمنا للدور اذ معرفة التدريج

وليس ايضا مستوقف على معرفة الزمان وكذا اللادفعة الماخوذة في
حدها الدفعة الماخوذ في حدها الآن الذي هو عبارة عن طرف الزمان
والزمان مقدار الحركة واجاب عنه صاحب المطارحات بان الدفعة واللادفعة
والتدريج تصورات اولية لاعانة الحواس عليها فمن الجائز ان نجد
الحركة بهذه الامور ثم نجعل الحركة معرفة للزمان والآن
الذين هما سببا هذه الامور الاولية التصور واستصوبه الامام الرازي
في المباحث المشرقية والحق خلاف ذلك لما قيل من انه لا يمكن تعقل
التدريج بدون تعقل الزمان سواء قلنا ان تصور التدريج بديهي اولا اذ
كون تعقله متوقفا على تعقل الزمان غير مسلم وان توقف ثبوت التدريج على
ثبوت الزمان بل لانه لا بد ان يعتبر في تلك الامور الانطباق على امر ممتد غير قار
الذات لئلا ينتقض التعريف بالانتقالات الفكرية التي تقع في آنات متعاقبة
يتوسط بين كل آنين منها زمان وليست بحركة والممتد على هذا الوجه
هو الزمان واجاب عنه بعضهم بان تصور كل من الحركة والزمان بوجه ما
بديهي وقد اخذ ذلك الوجه البديهي من كل واحد منهما في تحديد الآخر
فلا دور ورد ذلك بان تحديد الزمان يتوقف على اخذ الحركة على وجه
الاتصال وهو غير بديهي ولئن سلم لزوم اخذ الانطباق في تعريف الحركة على
تلك الحقيقة الاتصالية فالاولى ان يقال ان الماخوذ في تعريف الزمان
انما هي الحركة باتصالها بحسب المسافة والماخوذ في تعريف الحركة انما هو الزمان
الممتد المتصل بنفس ذاته لا التي قصد تحديدها انما هو حقيقة الحركة

بحسب اتصالها التي لها من قبل الزمان فلا د ورثم اعلم ان لفظة الحركة تطلق

على معنيين احدهما توسط الشيء بين المبدأ والمنتهى بحيث اي حد يفرض

في الوسط لا يكون ذلك الشيء قبل وصوله ولا بعده فيه بخلاف حدي الطرفين

فهذا صورة الحركة وهو صفة واحدة شخصية غير متغيرة بتبدل حدود

التوسط اذ كون المتحرك متوسطا ليس لانه في حد دون حد بل لانه على الصفة

المذكورة ثم ان ذلك التوسط وان كان بحسب انه واحد شخصيا مستمرا

لكن بواسطة نسبته الى حدود المسافة الغير المتناهية بالفرض مما يقبل

انقساما بغير نهاية بالعرض اذ لم حدود بالقوة من جهة اتصال

موافاة حدود المسافة فهو مستمر بحسب الذات غير مستمر بحسب النسبة

الى تلك الحدود كما ان كل حد في المسافة المتصلة وكل نقطة في الخط

بين طرفيه لا يكون بالفعل ولكن بالقوة فكذلك كل كون من هذه

الاكوان لا يكون الا بالقوة فهذا المعنى من الحركة له وجود بين صرافة

القوة ومحوضة الفعل فلذلك رسموها بانها كمال اول لما بالقوة من جهة ما هو

بالقوة وثانيهما ما يحصل من الاول بسبب استمرار ذاته واختلاف نسبته الى

حدود المسافة وهو امر متصل منطبق على المسافة منقسم بانقسامها

واحد بوحدتها وهذا الامر يسمى الحركة القطعية والاول الحركة التوسطية

والتوسطية كانها فاعلة للقطعية مثال ذلك النقطة المنتقلة كراس

مخروط مماس للسطح يرسم بحركته وسيلانه على ذلك السطح خطا فانه يعرض

للنقطة مماسة منتقلة يحصل من استمرارها على ذلك السطح خط بفرض

فيه نقط متوهمة ليس شيء منها فاعلاً اولا واخراً بل متأخر عنها ففي
الحركة شيء كالخط المرتسم وهو الحركة المتصلة القطعية وشيء كالنقطة
الفاعلة للخط وهو الحركة التوسطية واشياء كالنقط المفروضة فيه التي تفعل
بل تأخرت عنه وهي الاكوان المفروضة بحسب انفراض حدود المسافة
وفي الزمان ايضا شيء كالراسم يقال له الآن السيال وشيء كالمرسوم يقال له
الزمان المتصل واشياء كالحدود والنهايات يقال لكل منها الآن بالمعنى الآخر
وكل من الامور الثلثة في كل واحد من الاشياء الثلثة ينطبق على نظيريه في الآخرين
وليس الباقي مع المتحرك الا الواحد المستمر من كل منها ضرورة انه لا يكون مع
المنتقل خط المسافة اذ قد خلفه ولا الحركة بمعنى القطع فقد انقضت ولا الزمان
المتصل فقد مضى فاذن انما يكون معه من القطع التوسط ومن المسافة
النقطة او ما في حكمها ومن الزمان الممتد ذات الآن واعلم ان المتحرك من حيث
انه متحرك حالة بعينها حال الحركة في تحقق الامور الثلثة فيه فانه من حيث انه
متوسط بين مبدأ المسافة ومنتهاها مع استمراره مبدأ لنفسه من حيث انه قد
انتقل اذ هو بهذا الاعتبار كانه شيء ممتد منطبق على المسافة ونفسه من حيث انه
وصل الى حد حد لنفسه من حيث انه قطع المسافة الى ذلك الحد واما السكون
فهو عدم الحركة عما من شانه ان يتحرك فالتقابل بينهما تقابل الملكة والعدم فالموجود الذي
هو بالفعل من جميع الوجوه لا يكون متحركا ولا ساكنا والموجود الذي له جهة قوة
وفعل لا يمكن خلوه عنهما جميعا كالجسم فلقائل ان يقول ربما نعتبر آنا في زمان
الحركة فنقول للجسم اما ان يكون فيه متحركا فيقع الحركة في الآن ويلزم بازائه

جزء غير متجز من المسافة لتطابقهما وهو محال وساكنا فلا تكون الحركة

متصلة وقد وضع انها متصلة باتصال المسافة غير متألفة من الاجزاء

الغير المنقسمة فيلزم خلو الموضوع القابل عنهما جميعا فيجاب بان الجسم لا يكون في

ذلك الآن متحركا ولا ساكنا لان كلا من الحركة والسكون انما يتحقق في الزمان

في الآن لا يتحقق اذا لم يكن الجسم متصفا بالحركة في الآن كان متصفا فيه بسلب الحركة

عما من شانه الحركة وايضا فيلزم ان لا يكون الجسم متحركا ولا غير متحرك وهو ارتفاع النقيضين

لانا نقول في الجواب عن الاول ان نقيض الحركة في الآن هو عدم الحركة

في الآن على ان يكون في الآن قيدا وظرفا للنفي اي الحركة لا للمنفي اي عدمها

وعن الثاني بانه لا يلزم من عدم تحركه وسكونه في الآن خلوه عنهما

في نفس الامر اذ الحركة في الآن اخص من اللاسكون ومما يساويه

فانتفاؤها لا يستلزم انتفاء مساوي اللاسكون لتحققه بالحركة لا في الآن

والحاصل ان الآن ان اخذ ظرفا للاتصاف نختار ان الجسم متصف فيه بالحركة

الواقعة في الزمان لا فيه وان جعل ظرفا لوقوع الحركة او السكون نقول

انه لا يقع شيء منهما فيه ولا يلزم من ذلك خلو الموضوع فيه عن

الاتصاف بهما واعلم ان الحركة لما كانت عرضا قائما بغيره فلا بد له من

قابل وفاعل اما القابل لها فلا بد ان يكون امرا ثابتا حتى يعرض له

الحركة فهذا الثابت اما ان يكون امرا بالقوة فقط او بالفعل

فقط او من جهتين فالاول محال اذ العرض لا بد له من محل متقوم

بالفعل واما الثاني لان ما بالفعل مطلقا قد حصل له جميع ما يجب له وما لم

ولم يكن له امر منتظر اصلا وما ليس فيه معنى ما بالقوة لم يتحرك اذ كل محرك
يطلب بالحركة شيئا لم يحصل له بعد وايضا فان الحركة امر طار على الشيء ويجب
ان يكون لما يعرض له شيء متجدد مشتملا على القوة والاستعداد على ما سيجيء
فلا يكون بالفعل مطلقا وقد ظهر ان المفارق عن المادة لا يعرض له الحركة
فيجب ان يكون الحركة موجودة في شيء مركب مما بالقوة ومما بالفعل وهو
الجسم واما الفاعل للحركة فيجب ان يكون امرا غير الجسم بما هو جسم
كما اشار اليه بقوله وكل متحرك فله محرك غير الجسمية اما ما يتحرك
باسباب من خارج مثل المدفوع والمجذوب فالامر في ان حركته من
جهة امر خارج عنه ظ واما الذي لا يعرف له محرك من خارج ففي كونه
متحركا من غيره يحتاج الى نظر واستدلال وعليه براهين كثيرة نختار منها
ثلثة الاول هو ما اشار اليه المص بقوله اذ لو تحرك الجسم بما هو جسم
لا لعلة غير كونه جسما لكان كل جسم متحركا لاشتراك الاجسام في الجسمية والتالي
كاذب لسكون بعض الاجسام كالارض مثلا فالمقدم مثله واعلم انك لما علمت
ان المتحرك هو الجسم وكان الجسم جنسا للانواع الجسمانية فلك ان تقول
هذا البرهان منقوض بقولنا ان البياض لو كان الذي يقارنه بياضا
لذاته لكان كل لون بياضا وليس كذلك فكون اللون بياضا يحتاج الى علة
وهو محال لكنا نقول فرق ما بين الجنس في المركبات الخارجية وبينه
في البسائط فان الجنس في الاشياء المركبة يمكن ان يجرد عن جنسيته و
يؤخذ بحيث يصير نوعا حقيقيا لا يفصل من الفصول بل بنفس طبيعته

وذلك لان جنسية الجسم مثلا ليست باعتبار انه مجرد جوهر متكمم غير
داخل فيه شيء اخر كالانسانية والفرسية وغير ذلك اذ هو بهذا المعنى
غير مختلف في الاجسام بشيء داخل بل بامور تنضاف اليه من خارج وهو بهذا
المعنى لا يصدق على الانسان والفرس وغيرهما لانها مركبة منه ومن شيء آخر
بل يكون مادة لها فيكون نوعا محصلا لان حقيقته قد تمت وتحصلت في
الخارج والا لما امكن ان ينتقل الجسم من الجمادية الى الحيوانية ومن النباتية
الى الحيوانية بل انما يكون جنسا بمعنى انه جوهر ذو طول وعرض وعمق
بلا شرط ان لا يكون غيره هنا او يكون واذا اخذ هكذا فكونه ذا حس
او تغذ لا يلزم ان يكون امرا خارجا عنه لاحقا به اذ يصدق على الحساس
والمتغذي وغيرهما من الحقائق المختلفة الجسمانية انه جوهر ذو اقطار ثلثة
وان لم يصدق عليها انها جوهر ذو اقطار ثلثة فقط واما اللونية مثلا فلا يكون
ان يعرض لها ذات الا ان تتنوع بالفصول ولا يوجد في الخارج لونية
وشيء آخر غير اللونية يحصل منهما البياض كما يوجد في الخارج جسمية
وصورة اخرى غير الجسمية يكون الانسان حاصلا منهما فقد تبين
ان الجسم تلحقه علل في الوجود تجعل هذا الجسم شيئا دون ذلك الجسم
لا فصول في الذهن فقط واما البرهان الثاني فهو انه لو تحرك جسم
من الاجسام عن ذاته لما امكن توهم امر في غيره يوجب بطلان حركته
وان كان ذلك هو السكون في حيزه او حصول ما هو مطلوب
بالحركة اي مطلوب كان وبطلان التالي ضروري بيان الملازمة

ومنهم من قرر هذا البرهان هكذا المتحرك جسم فله بجهة جسميته فلو لم يكن له في حركته مطلوب لكان اما متحركا الى كل الجهات والى بعضها والاول يوجب التوجه في حالة واحدة الى الجهات مختلفة وهو بديهي الاستحالة والثاني يوجب الترجيح بلا مرجح وهو ايضا محال وان كان له مطلوب وجب سكونه والا لكان المطلوب بالطبع متروكا بالطبع ولما ثبت انه لا يكون متحركا ثبت لامتناع زوال ما بالذات وقد فرض كونه كذلك هف فالمقدم مثله واقول فيه بحث اما اولا فلعدم اختصاص هذا الوجه بهذا المطلب لانه يجري فيما اذا كان تحرك الجسم لشيء غير الجسمية بل بطبيعته وهو على حالته الطبيعية بل الاولى ايراده لنفي كون شيء من الحركات ملائما لذات الطبيعة بما هي هي واما ثانيا فلانه يجوز ان يكون مطلوب الجسم المتحرك امرا يستحيل حصوله بالكلية كما في الافلاك مثلا فلا يلزم الخلف المذكور وعلى تقدير ان يكون ممكن الحصول انما يلزم سكون الجسم عند حصوله ان لم يكن له مطلوب آخر واما اذا كان فلا لجواز ان يسنح له كمال بعد كمال الى غير النهاية ويحدث فيه شوق بعد شوق فيتحرك من غير انقطاع واما البرهان الثالث فهو ان الحركة امر يحدث دائما وكل حادث فله علة فاعلية محدثة في المتحرك وهو اما ان يكون نفس المتحرك او غيره والاول باطل لان المتحرك من جهة ما هو محرك مفيد لوجود الحركة والمتحرك من جهة انه متحرك مستفيد لوجود الحركة ولا يجوز ان يكون شيء واحد من جهة واحدة مفيدا ومستفيدا ولا ينتقض هذا بمعالجة النفس فانها اذا المعالج النفس من حيث انها من الطبا

وملكة المعالجة والمستعلي هي من حيث مالها من المرض واستعداد قبول العلاج من جهة التعلق بالبدن فالطبيب معالج والمريض متعالج فموضوع التأثر والتأثر مختلف فيه واعلم ان الحركة تتعلق بامور ستة وهي المتحرك والمحرك وما فيه الحركة وما منه الحركة وما اليه الحركة والزمان وقد جرت العادة بتقسيمها باعتبار الامرين من هذه الستة وهما المحرك وما فيه الحركة كما فعل المص وكان تقديم التقسيم باعتبار الفاعل لكن المص قدم التقسيم باعتبار المسافة وقال ثم الحركة على اربعة اقسام باعتبار مقولة تقع فيها الحركة ومعنى كون الحركة واقعة في مقولة هو ان يكون للموضوع في كل آن يفرض من آنات زمان تلك الحركة فرد من تلك المقولة يخالف الفرد الذي يكون له في آن آخر منها مخالفة نوعية وصنفية وقد يعتقد انها عبارة عن تغير حال تلك المقولة المعينة وهذا باطل لان معنى اشتداد السواد ليس ان سوادا واحدا يشتد حتى يكون الموضوع الحقيقي للحركة في السواد نفس السواد كيف وذات الاول في نفسها كانت ناقصة او زائدة والزائدة ليست بعينها الناقصة ولا يتأتى لاحد ان يقول ذات الاول باقية وينضم اليه شيء آخر لان الشيء الذي ينضم اليه ان لم يكن سوادا بل يكون شيئا آخر فما اشتد السواد في نفسه بل حدثت فيه صفة اخرى وان كان الشيء الذي ينضم اليه سواد آخر فيحصل سوادان في محل آخر بلا امتياز بينهما في الحقيقة او المحل او الزمان وهو محال واتحاد الاثنين من السلوك غير متصور لانهما ان بقيا اثنين فلا اتحاد وكذا ان انتفيا او انتفى احدهما فقد علم ان شدة السواد ليست ببقاء

سوادٍ فى انضمام آخر اليه بل بانعدام ذات الاول وحصول سوادٍ
آخر اشد منه وههنا بحث وهو انه لو كان معنى وقوع الحركة فى مقولة
هذا الذي ذكر يلزم ان لا يتحقق حركة فى مقولة لان الانتقال من فرد
من المقولة الى فرد آخر انما يتصور اذا كانت الافراد موجودةً بالفعل وليس كذلك
والا لزم تتالى الآنات وانحصار ما لا يتناهى من الموجودات المترتبة بين حاصرين
وجوابه ان تلك الافراد وان لم تكن موجودةً متميزةً بالفعل لكنها موجودة
بالقوة القريبة من الفعل بمعنى ان اى آنٍ فرض لو انقطعت الحركة فيه
تلبس المتحرك بفرد مخصوص من تلك الافراد فيه ورد هذا بانه يلزم ان لا يكون
للمتحرك الاينى فى زمان الحركة مكان بالفعل ولا المتحرك الكمى كم بالفعل وهو باطل
ايضا واجاب عنه العلامة الدوانى بان المتحرك انما يتصف بالفعل حال الحركة
بالتوسط بين تلك الافراد وذلك التوسط حالة بين صرافة القوة ومحوضة الفعل
والقدر الضرورى هو ان الجسم لا يخلو من تلك الاعراض والتوسط فيها
واما انه لا يخلو من افرادها بالفعل فليس ضروريا ولا امر هنا عليه بل البديهة
ربما اقتضى خلافه هذا كلامه ولا يخفى ما فيه فان المتحرك فى الاين فيما احاط
به جسم فى كل آنٍ فرض فبالضرورة له اين بالفعل والا فيلزم الخلاء
وهو محال وايضا الافلاك غير منفكة عن الحركة الوضعية فيلزم ان لا يكون
لها وضع اصلا فى وقت من الاوقات والحق ان افراد المقولة التى تقع فيها
الحركة ليست منحصرةً فى الافراد الآنية بل لها افراد آنية هى معيار
السكون وافراد زمانية تدريجية الوجود منطبقة على الحركة بمعنى القطع

بل هي عينها على ما ذهب بعضهم فيكون للمتحرك ما دامت الحركة باقية على اتصالها

فرد واحد زماني متصل غير قار هو مقدار بالعرض متضمن لجميع الحدود التي فرضت

للمتحرك في آنات زمان الحركة بكون نسبة تلك الحدود اليه بنسبة النقط الى

الخط والخطوط الى السطح فالفرد الزماني حاصل للمتحرك بالفعل من دون فرض

اصلا واما الافراد الآنية والزمانية التي هي حدود ذلك الفرد وابعاضه فحصولها

بمجرد الفرض فلا يلزم خلو الجسم عن المقولة المتحرك فيها ولا تتالي

الآنات او الآنيات ولا انحصار غير المتناهي بين الحاصرين اذ لا يوجد فرد واحد

منها في حال الحركة فضلا عن تتابع الآنيات منها او كونها غير متناهية وهما

قررناه وبيناه قد ثبت وتحقق عند الجمهور تحقق وجود الحركة القطعية التي

هي ذات هوية متكممة اتصالية منقسمة انقسام المقادير الى لا نهاية من جهة الاجزاء المسافة

في الحد والاسم سواء كانت عين المقولة التي وقعت فيها الحركة او

غيرها ولاثباته وجه آخر مذكور في الجلسة الملكوتية بيانه ان المتحرك ما دام

متحركا له باعتبار الحركة التوسطية حالة شخصية بسيطة غير منقسمة متوسطة

بين المبدأ والمنتهى وهي ليست منطبقة على شيء من اجزاء المسافة ولا لزم

الانطباق بين المنقسم وغير المنقسم بل ليس لها الا الانطباق على الحدود

المفروضة في المسافة لا المقادير التي هي واقعة بين تلك الحدود فلو لم

يتحقق في الخارج الا الحركة التوسطية يلزم ان لا ينال المتحرك شيئا

من اجزاء المسافة فيكون لا محة ينتقل من حد الى حد آخر بلا موافاة

قدر من المسافة تكون بينهما فيلزم طفرات غير متناهية بحسب

اجزاء غير متناهية تفرض بين الحدود المفروضة الغير المتناهية فيكون
جميع الحدود محركة وجميع المقادير مقاديرها متحركة وهذا اشد انحاء الطفرة حيث تقع في
جميع اجزاء المسافة وفيه نظر بالنقض والمنع والمعارضة اما اولا
فلانتقاضه بما اذا فرض نقطة كراس مخروط مارة على خط من سطح فلا محالة
تلاقي تلك النقطة جميع اجزاء الخط مع انه لا انطباق للنقطة بالقياس
الى الخط لانقسامه وعدم انقسامها فكذلك حكم الحركة التوسطية بالقياس
الى المسافة واما ثانيا فلانه وان سلم انه لا موافاة بحسب تلك الحركة لاجزاء المسافة
في كل آن يفرض من آنات زمان الحركة لكن لا نسلم انه لا موافاة لها في ذلك الزمان فان
ملاقاة الغير المنقسم مع المنقسم وان استحال في الآن لكن لا يستحيل في الزمان
وهذا كما ان الانطباق الآني لا يمكن بين الخط المستقيم والمستدير ولكن الانطباق
الزماني بينهما مما يمكن بل يتحقق واما ثالثا فلان نسبة الحركة التوسطية الى الحركة
كون هذا الاعتراض معارضة في محل الخفاء فانه لا يبطل وجود الحركة
المتصلة لما كانت كنسبة القطرة النازلة والشعلة الجوالة الى الشيء المتصل
المستقيم او المستدير فلو لم يكن لها الا موافاة الحدود دون اجزاء المسافة
لم يكن ما يفعله ويرسمه متصلا واحدا بل اشياء غير منقسمة متفاصلة
سواء كان المرسوم موجودا عينيا او خياليا فقد ظهر مما ذكرنا انه مع قطع
النظر عن وجود الحركة المتصلة وعدمها يجب ان يحكم باعتبار الحركة التوسطية
موافاة جميع اجزاء المسافة وحدودها فموافاتها ليست دليلا على وجود
المرسوم من الحركة بل على وجود الرسم بها لا غير واعلم
اي الحركة القطعية ١٢ عمادرح
انه يجب علينا ان نذكر بعضا من الشبه



لوارده على ثبوت الحركة الاتصالية في الخارج مع وجوه لخلاها يقاس
عليها غيرها لان كثيرا من شكوك الواردة على اتصال الجسم يبتني
عليها فباندفاعها تندفع تلك الشكوك كما وعدنا في اوائل الكتاب
فمنها ان المتحرك ما لم يصل الى المنتهى لم توجد الحركة بتمامها واذا وصل اليه
فقد انقطعت الحركة والجواب ان امتناع وجودها في آن الوصول الى
المنتهى وكذا في كل آن من الآنات مسلم ولا يلزم منه امتناع وجودها مطلقا
لان رفع الخاص لا يستلزم رفع العام بل الحركة بمعنى القطع انما توجد في زمان
نهايته آن وصول الجسم الى المنتهى فان قيل الحركة بمعنى القطع لا تتصف
بالوجود العيني قبل الوصول الى الغاية ولا حال الوصول اليها لما مر
ولا بعده كما لا يخفى فلا تتصف بالوجود العيني قلنا ان اردت بقولك
قبل الوصول الى الغاية آنا قبل الوصول اليها فالترديد المذكور غير حاصر
وان اردت به اعم من ان يكون آنا او زمانا نختار ان نفسها موجودة
في نفس زمان هو قبل آن الوصول الى الغاية وطرفها موجودة في ذلك
الآن وكل جزء منها في جزء من ذلك الزمان وفيه تامل سيظهر لك
ومنها انه لو كانت الحركة المتصلة القطعية موجودة يلزم من اتصال
الماضية منها بالمستقبلة اتصال الموجود بالمعدوم والجواب انه ان اريد
بالمعدوم المعدوم في الحال اي الحد المشترك بين الماضي والمستقبل فالحركة
التي في الماضي ايضا معدومة بهذا المعنى وان اريد به المعدوم مطلقا فلا نسلم
ان الحركة المستقبلة معدومة في الزمان المستقبل فالذي يلزم ليس الا اتصال المكا

فى الزمان الماضى بالمعدوم فى الحال الكائن فى الزمان المستقبل بحيث يحصل منهما موجود متصل واحد شخصى متحقق فى مجموع الزمانين ولا استحالة فيه بل هو عين المدعى ومنها ان الماضى من الحركة لو كان موجودا فاما ان يراد ان وجوده مقارن لوصف المضى فيلزم ان يكون موجودا ومعدوما اذ لا معنى للمضى الا الانقضاء وان كان مقارنا لوصف الحضور ثم زال الوجود بزوال الحضور فيلزم ان يكون موجودا فى آن ثم لا يكون موجودا فى آن لا يكون وجودا فى الماضى وعليه يقاس مقارنة الوجود للاستقبال والجواب ان الماضى من الحركة موصوف بوصف الانقضاء بالقياس الى الآن لا فى نفس الزمان الماضى ولا بحسب الواقع مطلقا فيسلب عنه الوجود المقيد بكونه فى الآن ولا فى الآن الوجود المطلق فالآن انما يكون ظرفا لسلب وجوده فيه وليس ظرفا للحكم بسلب مطلق الوجود فى الاعيان وبين المعنيين فرق بعيد وكذا القول فى المستقبل من الحركة حركة فى الكم كالنمو وهو ازدياد مقدار الجسم بسبب اتصال جسم آخر على وجه يكون للزيادة مداخلة فى الاصل مع افعه اجزاء الى جميع الاقطار على نسبة طبيعية كما يكون فى سن الحداثة فقولنا ازدياد مقدار الجسم شامل للتخلخل فيخرج بقولنا بسبب اتصال جسم آخر وبقولنا على وجه يكون للزيادة مداخلة فى الاصل يخرج الازدياد الحاصل للجسم بسبب اتصال جسم آخر بسطحه الخارج وبقولنا مع افعه اجزاء الى جميع الاقطار خرج السمن فانه فى العرض والعمق وبقولنا على نسبة طبيعية خرج الورم فى جميع الاقطار والذبول عكسه وهو انتقاص مقدار الجسم

بسبب انفصال بعض الاجزاء عن جميع اقطاره على التناسب كما في سن الشيخوخة
وعليك بمقايسة ما تجده على ما في النمو وههنا بحث مشهور تقريره ان النامي
اما ان يكون فيه شيء ثابت او لا يكون فان كان فهو اما ان تكون الصورة
فقط او المادة فقط او المجموع اما الاول فهو محال لان الصورة يستحيل بقاؤها عند تبدل
المادة لاستحالة انتقال الصورة واما الثاني فلا يخلو اما ان يكون الثابت
كل المادة او الثابت هو البعض الذي كان منها كالاصل والتغير انما يقع في
الزائد والاول بط لانه دائما يتصل به شيء وينفصل عنه اخر والجسم
غير باق مع انفصال ما يتصل وكذا الثاني لان الغذاء اذا اتصل به وشبهه
فان صار الكل متصلا واحدا والطبيعة واحدة امتنع ان يحكم على بعض الاجزاء
بالثبات والبقاء وعلى بعض اخر بجواز التبدل والتغير مع اتحاد الطبيعة والمادة
وان لم يتصل ولم يتحد معه فلا يكون ما صار غذاء له وكلامنا فيه واما الثالث
وهو ان يكون الباقي مجموع المادة والصورة اذ لم يكن المادة باقية
ولا الصورة باقية فح لا يكون المجموع باقيا وان لم يكن
فيه شيء ثابت فلا يتحقق حركة اصلا لان بقاء الموضوع
شرط في تحققها كيف وزمان حركة النمو منقسم الى غير النهاية
وبازائه مراتب في الزيادة هي افراد المقولة التي هي كم في هذه
الحركة فاذن يلزم ان يكون هناك اشخاص متتالية
غير متناهية في زمان محصور وهو مح ويمكن ان يجاب
عنه بان في الجسم النامي اجزاء اصلية غير متبدلة

وهي الحافظ للصورة النوعية الشخصية واجزاء متبدلة وهي اسباب الظهور
كما لا تنافي الصورة فالمدرك في النمو والذبول هو الاجزاء الاصلية مع الصورة النوعية
واما قوله ان الزيادة الغذائية لما وصلت اتصلت به بالاصل وتشبهت بطبيعته
لم يكن البعض اولى بالبقاء والبعض الآخر بالتبدل فجوابه ان الاصل ما يتميز
عن الزيادة في الاستحكام والقوة وهو بما فيه من الصورة النوعية مبدأ
لامتداد تلك الزيادة وتحليلها فتصير تلك الزيادات والنقصانات كالصفات
المتعاقبة على تلك الاصل ويؤيد ذلك ما نقل لي كلام الشيخ الرئيس في
طبيعيات الشفاء من ان الباقي في النامي بعض المادة الاولى والنوع من الصورة
وان النوع هو النامي بمعنى انه الزائد في مقدار خلقته بسبب مادته لا المادة
ولا المقدار فان المادة الباقية لم يزد مقدارها بل اتصلت اليها مادة اخرى
فحصل مجموع اعظم مما كان اولا اعني المادة الباقية فقط واعترض عليه
المحقق الدواني في شرح الهياكل بان هذا تصريح بنفي الحركة الكمية في
النمو حقيقة ضرورة تبدل الموضوع بزوال شخص منه وحدوث آخر من نوعه
مع بقاء النوع اقول لعل الشيخ اراد من النوع من الصورة النوعية المتشخصة او
يكون مراده من النوع هو النوع على طريقة المسامحة المشهورة لا يقال المتحرك
هو القابل للحركة والصورة في الجسم هي الفاعلة للحركة على رأيهم فكيف يكون شيء
واحد قابلا وفاعلا لانا نقول هي محركة من حيث ذاتها ومتحركة من حيث اشتمالها
على بعض المادة الاولى ولا فساد فيه لاختلاف الحيثيتين بقي شيء آخر وهو ان اثبات
الحركة في النمو والذبول بناء على قولهم بتجدد بدن الانسان حين لا دواو اثباته قبل غير جرمه

وقد انكر صاحب المطارحات الحركة الكمية واستدل على نفي النمو والذبول بان النمو انما هو بتخلل بعض الاجزاء في الجسم وللاجزاء الاولية مقدار باق بحاله وقد انضم اليه الاجزاء الواردة فليس ههنا زيادة في مقدار جسم واحد مثلا بل انضمام جسم ذي مقدار الى جسم آخر مثله والذبول انما هو بتخلل بعض الاجزاء عن الجسم وانفصاله عنه فليس ينقص مقدار جسم واحد بل الاجزاء الباقية باقية على مقدارها وانما انفصل عنها جسم آخر له مقدار فالحاصل في الامرين انما هو عن حركة بعض الاجزاء الى اجزاء الجسم بالاتصال وحركة بعض اجزاء الجسم الى الخارج بالانفصال فهي بالذات حركة اينية وبالعرض حركة كمية واجاب عنه الكاتبي في شرح الملخص بانه لم لا يجوز ان الاجزاء الاصلية ازدادت عند النمو على ما كانت عليه قبل ذلك ضرورة دخول الاجزاء الزائدة في مسامها ولتشبهها بها وفي الذبول نقصت عما كانت عليه ولكن هذه مكابرة وقد ذكر السيد الشريف في حواشيه على شرح حكمة العين بدفع ... ان كان اتصال الزائدة بعد المداخلة بالاصلية بحيث يصير المجموع متصلا واحدا في نفسه فالامر كما قاله المجيب والا فالامر كما قاله ... قال محقق ... ليس متصلا واحدا وكذا ... البسائط في الممتزجات كما قررنا ... على تقدير التسليم فلا بد من ... في مقامه فليتعمق ... في ... لا يخفى ...

ضرورة انه لم يزد مقدار جسم واحد اصلاً اذ المقدار الزائد قائم بجميع الاجزاء

الجديدة والقديمة اذ بهت عبارته واما ان نقول الاتصال ههنا بمعنى

صيرورة الجسمين جسماً واحداً صحيحاً [illegible] الى اجزاء مقدارية متشابهة

الماهية متحدة الوجود قبل القسمة وان كان مركباً من اجزاء اخر متباينة

الماهية والوجود فالاتصال بهذا المعنى يمكن ان يتحقق بين الغذاء والمغتذي

بعد فعل الغاذية وتشبيهها به [illegible] والجسم النامي متصل واحد

في نفسه بمعنى انه اجزاء وهمية متحدة الماهية والوجود وان لم يكن

متصلاً بمعنى عدم تركبه من الاجسام ويتحقق الاتصال بهذا المعنى بين الجسمين

لا يوجب [illegible] وانما يوجب ذلك الاتصال بالمعنى الآخر قال العلامة

القوشجي في شرح [illegible] الان [illegible] حركة كمية موضوعها [illegible]

فان زيداً الطفل [illegible] عظمت جثته ولكن ارباب التدقيق

حكموا بعينه زيداً الشاب وان انقضى [illegible] والسر في ذلك ان العظم [illegible]

مقدارهما [illegible] من منتقصات الحال فالسمن والهزال في ان موضوعهما

شخص واحد [illegible] كلامه بانه [illegible] فان زيداً

الطفل هو بعينه زيد [illegible] باعتبار الجملة واحدة فمسلم لكن لا يجدي نفعاً

اذ هي ليست موضوعة للحركة الكمية [illegible] بعينه ذلك البدن ثم

كيف يتبدل كثير من اجزائه [illegible] عما بقي كثر عنه اقول الا ان يقول

[illegible] علية الجسم بالاعتبار الذي

[illegible] وقد اشرنا اليه قبل هذا

ونشخص المجموع من حيث هو المجموع وكذا الوحدة العددية محفوظة بتشخص

النفس ووحدتها واذا صدق على المجموع جسم بالتا صدق عليه انه متكلم

واذا كان محفوظ الوحدة الشخصية متزايد الكمية ومتناقصها فيصدق

عليه انه متحرك حركة كمية في النمو والذبول لبقاء الموضوع وتوارد افراد

المقولة عليه لا يقال لو تحقق الحركة في الكم يلزم تحقق مقدار غير قار

بناء على ما هو الحق من اتصاف الموضوع بفرد زماني تدريجي مما فيه الحركة

في زمان الحركة فيلزم ان لا يكون الكم الغير القار منحصرا في الزمان مع انه

يظهر من كلامهم الانحصار لانا نقول مرادهم من الغير القار ما يكون غير مجتمع

الاجزاء حدوثا وبقاء معا لا بحسب الحدوث فقط والكم الذي يتحرك فيه الجسم

وان كان تدريجي الحدوث لكنه ثابت البقاء وكذا الزاوية الحادثة من

مفارقة خط عن خط مع ثبات نقطة مشتركة بينهما والسطح والجسم التعليمي

الحادثان من قطع الجسم بشيء وفيه نظر اما اولا فلان معنى ازدياد الشيء

في المقدار وانتقاصه فيه ليس هو ان يكون هناك كمية واحدة بعينه

وقد انضمت عليها كمية اخرى او انفصلت عنها فان هذا ممتنع كيف

وقد علمت ان المتصل بالذات مما يمتنع بطريان الوصل والفصل عليه

والمعدوم لا يتصف بالزيادة ولا بالنقصان بل معناه كون ذلك الشيء

بحيث متى فرض في كل آن فرض بفرد لا يكون هذا الفرد حاصلا له في آن آخر

سابق عليه ولا لاحق به وذلك لا يمكن في الجسم كمية حادثة متدرجة

باسرها مجتمعة زمانا ثابتا واما ثانيا فلانه لا دليل على تقضي الحادث من حركة الكمية

عن الخط الحاصل من حركة الكرة على السطح المستوي فانه تدريجي الحدوث
والبقاء جميعاً فالاولى ان يجاب بان المراد من الغير القار ما يكون كذلك
بالذات بمعنى ان لا يتصور كونه دفعياً اصلاً وغير الحركة والزمان ليس
من هذا القبيل اذ ما من شيء من تلك الامور الا ويوجد له فرد ثابت وعدم
القرار مما يعرض لها بتبعية الحركة اعلم ان العلامة الشيرازي جعل في شرحه
لكليات القانون السمن والهزال من اقسام الحركة الكمية اذ قال واما الحركة
في الكم فهي اما ان تكون الى الازدياد او الى الانتقاص والتي الى الازدياد اما ان
تكون بورود مادة اخرى وهو النمو والسمن او لا يكون كذلك وهو التخلخل
والتي الى الانتقاص اما ان تكون بانفصال شيء من المادة وهو الذبول والهزال
او لا يكون كذلك وهو التكاثف وحركة في الكيف كتسخن الماء وتبرده مع
بقاء صورته النوعية وتسمى هذه الحركة استحالة ويجب ان تعلم ان تلك
الحركة لا تقع في جميع الكيفيات بل انما تقع فيما يقبل الاشتداد والتضعف
بمعنى ان محله يشتد فيه لا بمعنى ان نفسه يشتد اذ قد علمت ان ذلك
مما لا يتصور وحركة في الاين وهي انتقال الجسم من مكان الى مكان بل
من اين الى اين آخر على سبيل التدريج وتسمى نقلة وهو ظ وحركة في الوضع
وهي ان يكون في الجسم المتحرك حركة على سبيل الاستدارة وان
اجزاءه تباين اجزاء مكانه او ما في حكم مكانه من نسبة الى غيره من
الاجسام وقد يلازم كله مكانه فقد اختلف نسبة اجزائه الى اجزاء
مكانه على سبيل التدريج ولم يختلف نسبة مجموع الجسم الى مجموع مكانه

في كل آنٍ يفرض من زمان حركة سنة او شهر او غير ذلك فيكون انتقاله من سنة
الى سنة او من شهر الى شهر دفعيًا وعلى هذا القياس حكم المقولتين الباقيتين اذ يوجد
في مفهوميهما التدرج وعدم الاستقرار فانهما التأثير والتأثر على نهج التجدد والانقضاء
وحكم المسافة من حيث انه مسافة فانك لو تحرك جسم في المسافة من تلك الحيثية يلزم ان يكون
انتقاله من فرسخ الى فرسخ او من ميل الى ميل دفعيًا بالبيان المذكور ومما ذكرنا ظهر
تحقيق كلام الشيخ حيث قال في الشفاء فيشبه ان يكون الانتقال في مقولة متى دفعيًا
لان الانتقال من سنة الى سنة ومن شهر الى شهر يكون دفعة ونقول ايضا ان كل حركة
باعتبار المحرك فهي اما ذاتية او عرضية لان القوة المحركة اما ان تكون موجودة
في المتحرك من حيث انه متحرك او لا تكون موجودة فيه من تلك الحيثية فالحركة
في الاول ذاتية وفي الثاني عرضية وكل حركة ذاتية فهي اما طبعية او قسرية
او ارادية لان القوة المحركة الموجودة في المتحرك بما هو متحرك اما ان تكون
باعتبار كونها مستفادة من خارج اي امر مباين للمتحرك في الاشارة الحسية
او لا تكون وان لم تكن مستفادة من خارج فاما ان يكون لها شعور او لا
فان كان لها شعور فهي الحركة الارادية سواء كانت على نهج واحد كما في
الافلاك او لا على نهج واحد كما في الحيوانات وان لم يكن لها شعور فهي الحركة
الطبعية سواء كانت على نهج واحد كما في العناصر او لا على نهج واحد كما في
النباتات وان كانت مستفادة من خارج فهي الحركة القسرية والفاعل
للحركة القسرية طبيعة الجسم المقسور لكن مع انضمام ميل قسري
اليها بان تكون القاسر علة معدة له ولو كان القاسر فاعلا للحركة القسرية او الميل القسري

ينتفي كل منهما بانتفائه وليس كذلك وتحقيق ما يناسب المقام ان الحركة
لما كانت امرا متجدد الذات منصرم الحصول فلا بد ان لا يكون علتها امرا
ثابتا غير متغير اصلا والا لم يتخلف معلول عن علته التامة ...
فالطبيعة مثلا اذا كانت على صرافة ثباتها كان مقتضاها ثابتا فلم تكن مقتضية
للحركة اذ هي متجددة شيئا فشيئا والثابت من حيث انه ثابت لا يكون علة للتغير
كما بينا فوجب في اقتضائها الحركة ان يلحقها ضرب من تبدل الاحوال لان
للحركة حيثيتان احداهما حيثية ذاتها وهي توسط الجسم بين مبدأ المسافة
ومنتهاها وهي بهذا الاعتبار ثابتة باقية من اول زمان الحركة الى آخره والثانية
حيثية النسب التي تلزمها وهي بهذا الاعتبار متجددة منصرمة نسبة غير ثابتة فالحركة
من الحيثية الاولى مستندة الى الثابت والحركة من الحيثية الاخرى وبهذه
الحيثية مستندة الى تلك الحيثية ... فاستمدادها من الثابت
بعينه والحركة الطبيعية يجب ان تكون لها علة متجددة هي مجموع امرين احدهما
ثابت وهي الطبيعة وثانيهما متجدد وهي الوصولات الى حدود معينة في المسافة
يكون تلك الوصولات حالات غير ملائمة للطبيعة والا لم تقتضيه الحركة
توجب الطبيعة بشرط تجدد تلك الحالات الغير الملائمة للطبيعة وعند
قطع الحركة لانتفاء احد جزئي علتها وهي الحالات المتجددة فيكون العلة
ذات جهتين جهة ثبات وجهة تجدد كذلك المعلول باعتبار البسيط و... الثابت
الثابت والمنقضي بالمنقضي ولقائل ان يقول ان الكلام في علة تجدد الحالات
تغير الطبيعة كالكلام في علة تجدد الحركة

لكن يجاب بان الطبيعة مع كل حالة غير ملائمة علة للحركة ومع كل حركة
علة لحالة اخرى غير تلك الحالة لئلا يلزم الدور فلا تزال الحالات موجبة للحركات
والحركات معدة للحالات على الوجه المستمر لغير الملائم الى ان تعود الطبيعة
الى الحالة الطبيعية وكذا الكلام في النفس بالنسبة الى الحركة الارادية وذلك
لان النفس في ذاتها ثابتة مقتضاها ثابت فلا تكون الحركة الارادية
مقتضى النفس فلا بد من انضمام اليها وذلك الامر ليس هو التصور
الكلي لان نسبته الى جميع الجزئيات على السوية بل التخيلات الجزئية المنبعثة
عنها الارادات الجزئية المتجددة الموجبة لجزئيات الحركة ويجدد كل من الارادة
والحركة يتجدد الاخرى على وجه الاتصال كما عرفت في الحركة الطبيعية ولا يخفى
على المتفطن انه كما لا يجوز ان يكون فاعل الحركة ثابتا محضا بلا تبدل حالة
بعد حال كذلك حكم القابل لها فكل ما يقال في تصحيح نسبة الحركة الى الفاعل
ان يقال مثل ذلك في تصحيح نسبتها الى القابل

فصل في الزمان

مطالب هذا الفصل ثلثة الاول للتنبيه على انية الزمان الثاني في تحقيق ماهيته
الثالث في بيان كونه غير مقطوع البداية والنهاية وقبل الخوض في المطالب
ينبغي ان نعلم ان الناس قد اختلفوا في الزمان اختلافا عظيما فمنهم من
اثبت له وجودا عينيا ومنهم من نفى وجوده الا بحسب الوهم والمثبتون
لوجوده منهم من جعله جوهرا ومنهم من جعله عرضا والجاعلون له جوهرا
منهم من جعله جوهرا قدسيا غير جسماني وفرقة منهم زعمت انه
الواجب الوجود لذاته تعالى ومنهم من جعله جوهرا جسمانيا هو الفلك الاعلى

والجاعلون له عرضاً اتفقوا على انه عرض غير قار فهو اما نفس الحركة او غيرها فهذا تفصيل المذاهب وأما حجة كل فريق فحجة المنكرين لوجوده امور الاولى انه لو كان موجوداً لكان منقسماً والا لزم ارتفاع التقدم والتأخر عن الموجودات وهو باطل بالبداهة ولزم ان يكون وقت وجود الحادث ووقت عدمه واحداً فيلزم كونه موجوداً ومعدوماً وهو محال واذا كان منقسماً كان بعضه منقضياً وبعضه متجدداً اذ لو كان حاصلاً بجميع اجزائه لعاد المحال المذكور فيكون بعضه ماضياً وبعضه مستقبلاً وهما معدومان لا محالة واما الآن الغير المنقسم المحفوف بهما فلم يكن له وجود اما عندنا فلانه طرف الزمان والشيء اذا لم يكن موجوداً امتنع ان يكون طرفه موجوداً واما عنده منتبه فلان الطرف لا يوجد الا اذا وقع قطع لذلك الطرف والزمان عندهم غير مقطوع من الجانبين والجواب ان الوجود المطلق اعم من الوجود في الآن او في الماضي وفي المستقبل ولا يلزم من رفع الاخص رفع الاعم فكما ان المكان اذا كان موجوداً لا يلزم ان يكون موجوداً في المكان او في طرف منه كذلك الزمان اذا كان موجوداً لا يلزم ان يكون موجوداً في الماضي وفي المستقبل وفي الآن الذي هو طرفه والحجة الثانية لو كان الزمان موجوداً لكان بعض اجزائه قبل البعض كما بينا فتلك القبلية لا تكون بالذات اما اولاً فلان العلة من حيث هي علة واجبة الحصول مع المعلول وههنا يمتنع حصول الجزء المتقدم مع الجزء المتأخر واما ثانياً فلان الجزء المفروض علة

اما ان يكون علة لماهية الجزء الآخر او للازم من لوازم ماهيته او لامر
عارض لها او نقول هكذا اما ان يكون علة الجزء المتقدم لماهيته او للازم
من لوازم ماهيته او لامر عارض له وعلى الاولين يلزم كونهما متخالفين بحسب
الماهية والا لزم كون العلة علة لنفسها وهو محال فكل جزء يفرض
في الزمان يجب ان يكون مخالف الماهية الجزء الآخر لكن الاجزاء الممكنة
الانفراض في الزمان غير متناهية وتخالفها بحسب الماهية لا يتوقف امتياز
بعضها عن بعض على الفرض فما يمكن له من الاقسام الغير المتناهية يكون
حاصلة بالفعل متمايزة فكل واحد من تلك الاجزاء غير قابلة للانقسام الا
لكانت له اجزاء متمايزة حاصلة بالفعل فلم يكن واحدا وقد فرض كذلك هف
فيلزم تركيب الزمان من الآنات المتتالية المستلزم لتركيب الجسم من الاجزاء
التي لا تتجزى وقد تبين بطلانه وعلى الثالث وهو كونه علة لامر عارض
لماهية الجزء المتأخر وكون علته لامر عرض له يستلزم جواز كونه
غير ممتنع الا ... علة وذلك محال وايضا اذا كان الجزء المتأخر يمكن ان يكون
... سابقة كان حصول العلية له بسبب وقوعه في الزمان المتقدم
... في جزء متقدم فيلزم ان يكون للزمان زمان هف فثبت ان تقدم
اجزاء الزمان بعضها على بعض ليس بالعلية ولا بالطبع ولا بالشرف بعين
ما ذكرنا ولا بالمكان ... بالزمان فاذا كان اصناف التقدم منحصرة
في الخمسة ... [illegible] ... الى ذلك الزمان
... [illegible] ... والمتأخر ... جزئين من اجزاء الزمان

يجب ان يكون اتصافهما بالتقدم والتأخر لاجل ذاتيهما بحيث يكون
احدهما قبل والاخر بعد واما اذا كانا جزئين من اجزاء الزمان فلا يلزم
ان يكون كل منهما في زمان آخر اذ التقدم والتأخر من العوارض
التي تعرض لاجزاء الزمان لذواتها لا لملاحظة امر آخر معها فما به التقدم
والتأخر هو نفس اجزاء الزمان سواء كان المتقدم والمتأخر هي او غيرها
فكل جزء من اجزاء الزمان هو نفس القبل والقبلية باعتبارين كما ان ذات الباري
هو نفس الموجود والوجود باعتبارين والجوهر الممتد في ذاته نفس المتصل والاتصال
باعتبارين وكذلك التأخر الزماني والمعية الزمانية فان المعين اذا كانا جميعا
غير جزء من اجزاء الزمان كان ما به المعية بينهما امر ثالث هو جزء من الزمان
واما اذا كان احدهما جزءا منه كان ذلك الجزء ما به المعية فيكون معا ومعية
باعتبارين فان قيل الزمان اذا كان لذاته متقدما ومتأخرا وكلما كان كذلك فهو مضاف
فالزمان مجرد اضافة فنقول ليس مفهوم الزمان مجرد التقدم والتأخر
بل هو مقدار يقتضي التقدم والتأخر لذاته بخصوصه انه من مقولة الكم ولكنه لذاته
يقتضي ان يكون معروضا لهذين الوصفين لا انه لا معنى له الا التقدم والتأخر
كما ان الهيولى لذاتها جوهر لكنها لذاتها تقتضي القوة والاستعداد للاشياء
لا انها محض الاستعداد حتى تكون من مقولة الاضافة هذا
ما ذكر في هذا المقام وظني انه يعود الاشكال في علية بعض تلك
الاجزاء لبعض بعينه فان كون بعضها متقدما وبعضها
متأخرا مع تشابهها وتساويها في الحقيقة النوعية

لابدّ له من مميز يدعو الى انها يكون سببًا لامتياز بعضها عن بعض
ولا يلزم الترجيح بغير مرجح والجواب بان اجزاء الزمان يمتاز بعضها
عن بعض بذواتها التشخصية وهو باطل غير مبين فانه ان جاز هذا جاز
ان يقال في كل شيئين من نوع واحد انهما يمتازان بذواتهما من دون مميز واجزاء
الزمان اشتركت في الماهية والمحل فلا بد من مميز والحق في الجواب ان الزمان متصل
واحد في الخارج ولا جزء له بالفعل ولا بالقوة بحسب الخارج فلا حاجة الى مميز خارج
يمتاز تشخصه عن شيء واما بحسب الوهم والتصور فانه يمتاز بعض اجزائه
عن بعض بعدده والتاخر والقرب مما يوخذ في الوهم مبدأ والبعد عنه
ولا يبعد ان يمتاز ايضا بنسب كوكبية في الاجرام السماوية من مقابلاتها او
مقارناتها وغيرها من الاوضاع التي تحدث فيما بينها الحجة الثالثة ان المعقول
من الزمان مما يتقدم الاشياء بعضها على بعض ويتأخر بعضها عن بعض
بالتقدم والتاخر اللذين يمتنع ان يوجد المتقدم والمتاخر بهما معًا وهذا المعنى
لو كان موجودًا لكان متعلقًا بالمادة الجسمانية والحركة والتغير مع ان
هذا المعنى يوجد في غير الجسمانيات والمتغيرات فان الباري تع يصدق
عليه انه قبل كل حادث عند عدمه ومع كل حادث عند وجوده فاذا
قطعنا النظر عن سائر اقسام التقدم من العلية والشرف والطبع وجردنا
النظر الى انه تع كان موجودًا مع عدم الحوادث وهو الآن موجود مع وجودها
فكانت قبليته تارة ومعيته اخرى كقبلية سائر الاشياء ومعيتها فاذا كان
هذا المعنى من القبلية والمعية فيما يستحيل عليه الحركة والتغير فعلمنا ان حصول

التقدم والتأخر بهذا الوجه لا يتوقف على وجود الزمان المتعلق بالحركة والجواب
ان نسبة البارئ تعالى الى جميع الموجودات نسبة واحدة هي المعية الغير الزمانية
ولا تجدد ولا تعاقب للزمانيات بالنسبة الى الباري القديم فكأنها توجد
بالنسبة اليه تعالى مرة واحدة اما مبدعاتها فلا في زمان واما كائناتها فكل
في زمانه فيعبر عن نسبته تعالى الى المبدعات بالسرمد وعن نسبته تعالى الى الكائنات
المتغيرة بالدهر كما يعبر عن نسبة المتغيرات بعضها الى بعض بمتى واما
من زعم ان الزمان واجب الوجود لذاته فهو ان الزمان يلزم من فرض
عدمه لذاته امر محال وكل ما يلزم من فرض عدمه محال فهو واجب الوجود
لذاته اما الكبرى فظاهرة وبينة واما الصغرى فلانا لو فرضنا عدم
الزمان قبل وجوده او بعد وجوده لكانت القبلية والبعدية زمانية
فقد لزم من فرض عدمه فرض وجوده فتجويز العدم على الزمان
متناقض والجواب ان استحالة نحو خاص من العدم لذاته لا يقتضي
استحالة مطلق العدم وواجب الوجود لذاته ما يمتنع عليه جميع انحاء
العدم لذاته والزمان لا يأبى لذاته ان لا يوجد اصلا وان ابى لذاته ان
يعدم بعد كونه موجودا واما ظن كون الزمان جوهرا قائما بنفسه
مفارقا عن المادة المنسوب الى افلاطون الالهي وشيعته من الاقدمين
فمبناه التحرز عن مضايق الشبه الواردة على مذهب المعلم الاول من كون
الزمان مقدارا للحركة قالوا لا يقع في بحت ذات الزمان تغير اصلا فلم تعتبر نسبته
الى المتغيرات ما لم يقع فيه شيء من الحركات والتغيرات لم يكن فيه الا الدوام

والاستمرار وان وقع فيها شيء منها حصلت لها قبليات وبعديات لا من جهة
التغير في ذات الزمان والمدة بل انما هي من قبل تلك المتغيرات واستصوب
ذلك لولا الاوهام حيث قال في شرح عيون الحكمة ان الناصرين لمذهب
ارسطاطاليس في ان الزمان مقدار الحركة لا يمكنهم التوغل في شيء من مضايق
المباحث المتعلقة بالزمان الا بالرجوع الى مذهب الامام افلاطون والاقرب عندي
في الزمان والمدة هو مذهب افلاطون وهو انه موجود قائم بنفسه مستقل
بذاته فان اعتبرنا نسبة ذاته الى ذوات الموجودات الدائمة المنزهة
عن التغير يسمى بالسرمد من هذا الاعتبار وان اعتبرنا نسبة ذاته الى ما قبل
حصول الحركات والتغيرات فذلك هو الدهر وان اعتبرنا نسبة ذاته
الى كون المتغيرات مقارنة معه فذلك هو الزمان وقال ايضا واما مذهب
افلاطون فهو الى معالم البرهانية الحقيقية اقرب وعن ظلمات الشبهات
ابعد ومع ذلك فالعلم التام ليس الا عند الله تعالى والجواب ان هذا
الظن ينفسخ بما سيأتي من تحقيق ماهية الزمان وانها مقدار لما هو
ذو تقدم وتأخر في ذاته لا يوجد المتقدم منه مع المتأخر بحسب الذات
وماهية تتعلق بامر متغير لذاته بعضه فائت وبعضه لاحق ومثل
هذا الامر الذي وجوده على سبيل حدوث امر فامر لا يكون الا ماديا فالزمان
متعلق بالمادة بتوسط الحركة فلا يكون مفارقا كيف ولو لم يكن الزمان
منقضيا سيالا لأتى فيه انه كان الشيء الذي حدث الآن هو قد حدث
في زمن الطوفان وح لا يكون بين الاشياء تقدم وتأخر وهو مما يدفعه الحس

بالجملة لو لم يكن في الموجودات شيء يكون متقدماً ومتأخراً بالذات لا يوجد
التقدم والتأخر في شيء من الاشياء بالعرض وذلك الشيء هو المسمى بالزمان
واذا كان الزمان منقضياً متجدداً لذاته استحال ان يتعلق وجوده بالمفارقات
عن المادة اذ لا تجدد ولا سنوح في عالم القدس فضلاً عن ان يكون هو بنفسه
جوهراً قائماً بذاته مفارقاً عن المادة ووهم من جعل الزمان جسماً هو الفلك
الاعظم لزعمه ان كل شيء في الزمان وكل شيء في الفلك والمقدمتان على تقدير
حقيتهما لا تنتجان الا ان بعض ما يوجد في الزمان يوجد في الفلك واما من
جعل الزمان نفس الحركة فاستدل عليه بأمرين الاول ان الزمان منقض
متجدد والحركة ايضاً كذلك والجواب اما اولاً فبان الموجبتين في
الشكل الثاني لا تنتجان واما ثانياً فبان الاوسط غير متكرر اذ التقضي
والتجدد في الزمان بالذات وفي الحركة بالعرض كما هو رأي الجمهور او
بالعكس كما هو رأي بعض الثاني ان من لا يحس بحركة
لا يحس بزمان والجواب ان هذا لا يوجب الاتحاد فان ههنا وجوهاً
من المغايرة والفرق بينهما يدفع كونهما واحداً منها ان الزمان
قد يوجد في حد الحركة السريعة دون العكس ومنها ان حركة
تكون اسرع من حركة ولا يكون زمان اسرع من زمان
ومنها انه قد يكون حركتان معاً ولا يكون زمانان معاً
ومنها ان اجزاء الزمان ليست اجزاء الدورة ومنها ان الحركتين قد تتحدان في
الزمان وما به الاختلاف غير ما به الاتحاد ومنها ان السريع هو الذي يقطع المسافة

في زمان فصولاً في حركة انتهى وكذلك حكم الحركة الاولى الفلكية فهذه
حجج اصحاب هذه المذاهب الفاسدة في الزمان واجوبتها واما تحقيق ما ذهب اليه
اهل الحق فيه ففيه برهانان اما الاول وهو المناسب لمسالك الالهيين ولهذا
ذكره الشيخ الرئيس في النمط الخامس من الاشارات فتقريره ان الشيء اذا كان عدمه
مع وجود شيء آخر اذ صار موجوداً كان ذلك الشيء متقدماً عليه باعتبار
اقترانه مع عدم هذا الحادث ومعه باعتبار اقترانه مع وجوده فتقدم الشيء
المتقدم ليس باعتبار نفس ذاته لان ذاته قد توجد مع ذات المتأخر بخلاف
قبليته كالاب بالقياس الى الابن فان جوهر الاب قد يوجد مقارناً لجوهر الابن واما
قبليته للابن فلا توجد مع جوهر الابن فاذن قبليته زائدة على ذاته ولا
باعتبار وصف لازم لذاته فانه ح ايضاً يظهر بطلانه بما ذكرنا من ان ذات
المتقدم توجد مع زوال وصف التقدم وذلك عند كونه مقارناً لوجود
ما تقدم عليه ولا نفس عدم المتأخر اذ قد تكون بعد وجوده ايضاً ولا باعتبار
مركب من اعتبار نفس وجود المتقدم واعتبار نفس عدم المتأخر اذ قد يتحقق هذه
الهيأة التركيبية [illegible] مع العدم الحاصل للابن بعد
الوجود [illegible] باعتبار [illegible] على ابنه بل متأخراً عنه ولا ان
الفاعل قد يكون قبل معه وبعده وبالجملة لابد لعروض القبلية والبعدية
من امر يكون عروضهما له لذاته اذ كل صفة يتصف بها شيء او اشياء لا
بذاته فلابد ان ينتهي الى شيء يتصف بها بالذات لاستحالة التسلسل ولا
ان يكون المعروض بالذات للقبلية والبعدية اموراً متفاصلة غير منقسمة

يقتضي كل منها لذاته سبقاً على لاحقه ولحوقاً لسابقه اذ لو فرضنا متحركا يقطع
بحركته مسافة يكون بين ابتداء حركته وانتهاءها قبليات وبعديات متصرمة
ومتجددة مطابقة لاجزاء المسافة والحركة واذا تحقق قبليات وبعديات متصرمة
ومتجددة على سبيل الاتصال والانطباق لاجزاء المسافة فحينئذ يكون ما هو المعروض
بالذات لتلك القبليات والبعديات امراً لا يزال يتصرم ويتجدد على الاتصال بحيث
يستحيل انفكاك التصرم والتجدد عنه ويكون جزء منه لذاته قبل وجزء
اخر منه لذاته بعد ويمتنع لذاته صيرورة القبل منه بعدا والبعد منه قبلا وهذا هو
المعنى بالزمان واما البرهان الثاني المناسب لمسالك الطبيعيين فهو على ما فصله في مقاصده
الذي اشار اليه المصنف بقوله اذ فرضنا حركة واقعة في مسافة على مقدار اي حد
من السرعة وابتدأت معها حركة اخرى ابطأ منها واتفقتا في الاخذ والترك وجدت
البطيئة قاطعة لمسافة اقل من مسافة السريعة والسريعة قاطعة لمسافة اكثر
وربما اتفقتا في احدهما فقط فيتفق مقطوعاهما من المسافة واذا فرضنا معها اخرى
على مرتبتها من السرعة واتفقتا في الاخذ والترك وجدتهما قاطعة لمقدار
واحد من المسافة وان ابتدأ احدهما ولم يبتدئ الاخرى ولكن تركا معا او تكونان على عكس
وجدنا احدهما تقطع مسافة اقل مما تقطع الاخرى واذا كان كذلك كان بين اخذ السريعة وتركها
امكان اي امر ممتد يسع قطع مسافة معينة بسرعة معينة واقل منها ببطوء
معين وليس هو نفس شيء من المسافة والحركة او السرعة والبطوء فان كل واحدة منها
تختلف مع الاتفاق فيه وتتفق مع الاختلاف فيه واعترض الامام الرازي
في المباحث المشرقية على هذا البرهان بانه قد اخذ فيه السرعة والبطوء الماخوذ في

معهو معها الزمان وكون الحركتين معاً في الاخذ او الترك وليست هذه المعية الا المعية الزمانية التي لا يمكن اثباتها الا بالزمان فقد اشتمل البيان على الدور واجاب عنه بان المطلوب بهذا البيان اثبات حقيقة الزمان على الوجه المخصوص من كونه كمية للحركة فان العلم بوجوده من الاوليات ولهذا قيل الزمان ظاهر الانية خفي الماهية والعلم بوجوده كاف في القطع بتحقق هذه الامور والمناسب ههنا ان يقال ان الغرض ههنا اثبات الزمان على وجه يترتب عليه اثبات كونه مقدار الحركة وربما يجاب بمنع توقف العلم بتحقق هذه الامور على العلم بوجود الزمان في الخارج فان المنكرين لوجوده في الخارج يعترفون بكون شيء مع شيء وبكون حركة اسرع من حركة وانما يتوقف ذلك على ملاحظة الزمان في الجملة سواء كان موجوداً خارجياً او وهمياً فيمكن ان يجعل ذلك ذريعة الى اثبات وجوده في الخارج والحق ان المتوقف على ملاحظة الزمان انما هو تصور حقائقها لا العلم بوجودها وذلك من البديهيات العقلية المحوجة الى ملاحظة الزمان عيناً او ذهناً والمأخوذ في البرهان انما هو هذا الاذعان

وهذا الامكان قابل للزيادة والنقصان فانه اذا انتصفت المسافة بعينها كل من السريعة والبطيء بعينه حصل امكانان متساويان كل واحد منهما نصف الامكان المفروض اولاً وايضاً فان في الوجود حركات كثيرة مختلفة في الاخذ او الترك او فيهما جميعاً والامكانات الواقعة بين اخذ تلك الحركات وتركها متفاوتة بالزيادة والنقصان وكل قابل للزيادة والنقصان بالذات فهو مقدار اذا كان متصلاً واحداً وذلك الامكان كذلك فيكون مقداراً اما ان قبوله للزيادة والنقصان بالذات فلان العقل اذا نظر اليه وجده قابلاً لهما مع قطع النظر عن الحركات والمسافات

وغيرهما من الاشياء وهذا يدل على ان قبولهما انما هو بالذات واما انه متصل واحد
فلانه لو كان منقسما الى امور غير منقسمة لادى ذلك الى تركب المسافة من
الاجزاء التي لا تتجزى لانطباقه على الحركة المنطبقة على المسافة واذا ثبت انه
مقدار فنقول كل مقدار اما ثابت اي قار الذات يجتمع الاجزاء في الوجود
معا او غير ثابت وذلك الامكان مقدار غير ثابت اذ لا يجتمع اجزاؤه معا
لانه لو كان مقدارا ثابتا لكان اما مقدارا للمسافة او لمادة المتحرك وكل
منهما باطل اذ على الاول يلزم كون جميع الحركات الواقعة في مسافة واحدة او مساوية
متساوية في ذلك الامكان وليس كذلك وعلى الثاني يلزم كون زيادة المادة بزيادته
ونقصانها بنقصانه ويلزم كون الاصغر جسما اسرع حركة والاكبر ابطأ والواقع
بعكس ما ذكرناه لانه قال هذا المقدار لو كان مقدار المادة لكان بزيادته زيادة
المادة ولو كان كذلك لكان كل ما هو اسرع اكبر واعظم واعترض عليه صاحب المباحث
المشرقية بان هذا المقدار في الاسرع ليس اعظم منه في الابطاء حتى يلزم ان يكون
الاسرع اعظم بل هو في الاسرع اقل منه في الابطاء لان الاسرع هو الذي يقطع المسافة
في زمان اقل فاذن الصحيح ان يقال لو كان هذا المقدار للمادة لوجب ان يزداد بزيادة المادة
فيلزم ان يكون الابطاء اعظم لان هذا المقدار في الابطاء اعظم ويمكن توجيه كلام
الشيخ بوجه لا يرد عليه شيء بان يقال معناه لو كان هذا الامكان مقدارا للمادة
يلزم ان يكون ما هو الاسرع في الحركات الطبعية وهو الذي يكون مقدار جسميته لشدة
الميل الطبيعي فيه كما سنبين في موضعه يكون ازيد في هذا المقدار وليس كذلك بل الامر
بالعكس فان ما هو الابطأ فيها وهو الذي جسميته اصغر وميله اضعف يكون ازيد

في هذا المقدار فههنا امكان مقدار غير ثابت وهو المعنى من الزمان فثبت
انيته واما المطلب الثاني الذي هو تحقيق ماهية الزمان فقد اشار اليه
بقوله وهو مقدار الحركة لانه ثبت انه كمية متصلة وكل كمية متصلة فهو اما
ان يكون مقدار الجسم او لهيأة قارة من هيئات الجسم او يكون مقدارا
لهيأة غير قارة منها لا سبيل الى الاول اي كونه مقدار الجسم او لهيأة قارة
لان الزمان غير قار وما لا يكون قارا لا يكون مقدار الجسم او لهيأة قارة قيل لانه يلزم
ح ان يوجد الشيء بدون مقداره اللازم له اذ مطلق المقدار لازم للشيء ذي
المقدار كما يحكم به الفطرة واعترض عليه العلامة القوشجي في حواشيه على
بعض شروح هذا المختصر بان الجسم اذا تحرك بالحركة الكمية يكون الكم الغير القار
مقدار الجسم القار ولا يبقى الجسم بدون المقدار ورد عليه كما هو
منقول في الحواشي الفخرية بان الكم الذي يتحرك فيه الجسم ليس غير قار لاجتماع
اجزائه نعم افراد كمية هذا الجسم غير مجتمعة وهذا لا يقتضي غير قارية فرد من
افراد الكم في تلك الصورة فالاولى في الجواب ان يقال ان الكم الذي يتحرك فيه
الجسم له فرد واحد زماني تدريجي لا يخرج المتحرك عنه في زمان حركته وافراد
آنية يتلبس المتحرك في كل آن بواحد منها فلا يلزم ح خلو الجسم عن مقداره لا
في الزمان ولا في الآن بخلاف ما اذا كان الزمان مقدار الامر قار فانه لا محالة يلزم
خلو ذلك الامر عن مقداره في كل آن فرض اذ لا يكون للزمان فرد آني اصلا
فهو مقدار لهيأة غير قارة وكل هيأة غير قارة فهي الحركة هذا هو موافق لما ذهب اليه الشيخ
الاشراق من ان الغير القار بالذات منحصر في الحركة والزمان غير قار بواسطة

الحركة فعلى التقدير المذكور لا يلزم كون الزمان حركة وكونه مقدار النفس
اما ايراد النقض على ما ذكره بسائر الامور التي تحصل على سبيل التدريج كالمقولة
التي يقع فيها الحركة وكالسطح الغير القار والجسم التعليمي الغير القار فيما
اذا انقطع الجسم بشيء وكالخط الغير القار الحاصل من حركة الكرة على السطح
المستوي على ما ذكر في الحواشي الفخرية فمبني على عدم التفرقة بين الاتصاف بالشيء
بالذات والاتصاف به بالعرض واما ما اجاب به صاحب الحواشي عن بعض هذه النقوض بقوله لما
كانت الحركة تدريجية لا آنية لا يحصل السطح الغير القار اذا قطع الجسم اذا لقطع
تدريجي والحاصل في كل آن من زمان القطع امر منقسم لاستحالة الجزء والحاصل في
كل آن مجتمع الاجزاء لا غير قار وعن الخط من حركة الكرة على السطح
لما عرفت من ان والماسة عن موضع الملاقاة لا يكون في آن بل يحصل الا
بالحركة وهي في زمان الحركة غير ملاقية للسطح كما ذكره الشيخ في الشفاء
فاقول فيه وجوه من الخلل غير خفية على من استحضر الاصول التي قد ذكرناها سابقا
وما ذكره الشيخ في الشفاء ليس الا نفي الملاقاة الآنية عن الكرة للسطح في زمان
حركتها عليه لا نفي الملاقاة الزمانية بينهما عنها فالزمان مقدار الحركة ولهذا
من غفل عن الحركات غفل عن الزمان كما وقع لاصحاب الكهف ولقوم من المتألهين على
ما حكى المعلم الاول واما المطلب الثالث الذي هو كون الزمان غير مقطوع البداية
والنهاية فهو قوله ونقول ايضا ان الزمان لا بداية له ولا نهاية له لانه لو كان له
بداية لكان عدمه قبل وجوده قبلية لا توجد مع البعدية وكل قبلية لا توجد مع البعدية
فهي زمانية ومعروضها بالذات يتصل اجزاء الزمان لما ذكرنا من ان معروض

هذا النحو من القبلية ليس نفس العدم الذي وصف بالقبلية لزوال هذه الصفة منه اذ يتحقق بعد المعدوم ولا نفس شيء فرض بقاؤه غير اجزاء الزمان كالفاعل وغيره اذ قد يوجد مع البعد وبعده ايضا ولا نفس مجموع وجود السابق وعدم اللاحق بلا اعتبار امر آخر اذ قد يتحقق ايضا بعد البعد فثبت انه اذا فرض عدم الزمان قبل وجوده قبلية لا تجامع مع البعدية يكون الموصوف بقبلية عدمه نفس وجوده فيكون قبل الزمان زمان هف فرض عدم الزمان يستلزم فرض وجوده وهذا معنى قولهم في علم الاول من قال بحدوث الزمان فقد قال بقدمه من حيث لا يشعر وكذا لو فرض له نهاية لكان عدمه بعد وجوده بعدية لا تجتمع مع القبلية فيكون زمانية بالبيان المذكور فيكون بعد الزمان زمان هف واذا ثبت ان الزمان من عوارض الحركة والحركة من عوارض الجسم فالقول في قدم الحركة كالقول في الزمان وهذه احدى الشبهات للقائلين بقدم العالم والجواب ما تمسك به طائفة من المتكلمين من ان تقدم عدم الزمان على وجوده لا يجب ان يكون زمانيا كما ان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض آخر هنا لا يكون زمانيا والا لزم ان يكون للزمان زمان بل هو نوع آخر غير ما بالزمان وبالشرف والرتبة والعلية والطبع فكما عقل نوع آخر من التقدم في الزمان بحيث لا يستدعي زمانا فليعقل بمثل ذلك في تقدم عدم الزمان على وجوده حتى لا يلزم ان يكون ذلك التقدم زمانيا لانك قد علمت ان تقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض زماني كيف وقد ذكرنا ان مصداق صدق وانطباق الحكم بهذا النحو من التقدم والتاخر نفس اجزاء الزمان بلا ملاحظة

امر آخر غيرها لان الحوادث الماضية يتطرق اليها الزيادة والنقصان وكل

ما كان كذلك فله بداية فللحوادث الماضية بداية لان الحكم بقابلية الزيادة

والنقصان يجب ان يكون موجودًا ومجموع الحوادث من حيث هو مجموع مما

وجد له في الخارج ولا يحكم عليه كما سيتلخص جوابًا بل بان يبقى مقامًا ولا

فصوا نا لاهم ان الزمان لو كان له بداية وجب ان يكون له عدم قبل وجوده

اذ التناهي في المقدار سواء كان قارًا او غير قار لا يستدعي مسبوقية

بالعدم فكما ان تناهي البعد المكاني في مقداره لا يستدعي كونه مسبوقًا بالعدم فكذلك

حكم تناهي الزمان فان مجرد تناهيه لا يوجب مسبوقيته بعدم سابق عليه و

ان [illegible] الفلك الذي هو محله [illegible] الا [illegible] لا يستلزم تاخره عن [illegible]

[illegible] موجود [illegible] فالكلام [illegible]

[illegible]

[illegible] غير [illegible]

لو [illegible] عن [illegible] ما هية [illegible]

[illegible] فوات الزمان [illegible] موجودًا

في [illegible] البراهين [illegible] الطبيعي [illegible]

والوسط والطرف [illegible] ان السلم مجموع اجزائه مجتمعة غير محتاج

في نفي جريان [illegible] البراهين لان الحوادث لا يجتمع اجزاؤه في حد واحد [illegible]

يحضر بعضها عند حصول [illegible] الموجودات في [illegible] الزمان [illegible]

في سجن المكان لكنها في الواقع موجودة بوجود واحد تحصيلي والا لغرض المبادي



العالية على الزمان والمكان وما هو اعلى منهما بجملة الحق في نفسه
لا حضور له ولا غيبة فهذه الامور المستحيلة ... وجوه
تدريجيا بالقياس الى زمان هو وعاء التقضيات المتدرجة ومكان له
كل ما هو غائب عن حيز فهو حاضر عندهم فالتجدد والتصرم والحضور والغيبة
انما تتحقق في الزماني والمكاني بالنسبة الى الزماني الآخر والمكاني الآخر واما بالنسبة
الى نفسه سبحانه وحضرة الملائكة فلا يتصور شيء منها بوجه من الوجوه
فاذا كان الزمان في الواقع وبالقياس الى المفارقات ... الحق الاول موجودا
متصلا قارا فلا مجال لمجريات تلك البراهين ولقائل ان يقول لما كان
التناهي واللانهاية من باب المضاف والمتضائفان متى كان احدهما بالفعل
كان الآخر بالفعل وان كان بالقوة كان بالقوة فنقول ان كان
للزمان نهاية في الحدوث بما بينه لا محالة آنا ما فاما ان يكون
وجوده الآن مع الزمان مقارنا له فيكون للزمان معية ومقارنة
في الوجود مع الآن وهذا محال لان الزمان منقسم والآن غير منقسم
فكيف يكون بينهما مقارنة واما ان يكون وجوده متقدما على وجود
الزمان ... بالفعل بحيث يكون الزمان بالقوة معه فهما
متضائفان والمتضائفان لا يكون احدهما بالفعل والآخر بالقوة
هذه شبهة قد سنحت لي في سابق ايام التحصيل وقد عرضتها
على ... علوه ومجده فافادوا ان الزمان على تقدير
التناهي لا بد ان يكون له طرف بالفعل فان التناهي قد يطلق

قطع الامتداد في جهة تماديه وقد يطلق بمعنى تناهي العدد العارض للمقدار
بسبب تجزيته باجزاء متساوية وقد يفارق المعنى الثاني الاول كما
في محيط الدائرة فليكن الزمان ايضا من هذا القبيل هذا وافق ل
يمكن الجواب عنها بوجوه آخر الاول انها منقوضة بالحركة الحادثة
فان بدايتها ان كانت موجودة فلا يخلو اما ان يكون التي هي بدايتها موجودة
معها وهو محال لامتناع المطابقة بين بداية الحركة وبينها وان لم تكن
موجودة كان احد المتضايفين بالفعل والآخر بالقوة فيلزم ان لا يكون
شيء من الحركات متناهيا هف الثاني ان المضاف قد يكون بسيطا
حقيقيا لا يكون له معنى غير نفس الاضافة وقد يكون ذاته من مقولة
اخرى قد تعرضها الاضافة وهو المضاف المشهوري فنقول لكل من
الزمان المتناهي والآن الذي هو طرفه حقيقة سوى كونه مضافا
وهما باعتبار ذاتيهما لا يجب ان يكونا معا في الوجود والاضافة انما تعرض
لهما في العقل ولا استحالة في وجودهما دفعة في العقل الثالث انا لا نسلم
ان الآن انه مفهوم محصل بل لا معنى له الا قطع الزمان وهو امر
سلبي يخلى تقدير تناهي الزمان لا يكون له فعلية الوجود
حتى يجامع وجوده مع عدم الزمان والاضافة انما تعرض
باعتبار تحققه في العقل وقد قلنا انه لا يحصل فيه اجتماعه
مع الزمان دفعة في العقل واما ما تمسك به رئيس المشائين
في كتبه كالشفاء والنجاة والتعليقات والمبدأ والمعاد من

انه لو كان الزمان حادثا لكان فرض حركتين متفاوتتين

(في السرعة والبطوء)

تنتهيان معا في بداية الزمان اما ان يكون ممتنعا او ممكنا فان

كان ممتنعا فذلك الامتناع ان كان عائدا الى ذات المقدور لزم

انتقال الشيء من الامتناع الى الامكان الذاتي وان كان

عائدا الى قدرة الله تعالى لزم انتقاله من العجز الى القدرة وكلاهما

محال فاذن هذا الفرض ممكن فلا يخلو اما ان يمكن ان تبتدئ

الحركتان العظمى والصغرى معا او تنتهيا او لا يمكن ومحال

ان تبتدئا معا [illegible] من ان تتخلف الصغرى

[illegible] تخلفت به عنها هو مقدار [illegible] وتقدم

[illegible] الزمان [illegible]

[illegible] الحركات المختلفة [illegible]

[illegible] الحركة فهو ليس [illegible]

[illegible] ان يتحلل [illegible] المحاضرة [illegible] بعض

[illegible] بصعوبة امتدادا ثابتا [illegible]

[illegible] الوجود كما يضعون

[illegible] فات [illegible] على

تقريرها الامتداد [illegible] فرضا وجود الحركة في

الزمان [illegible] الممتنعات بالذات فان الاتصاف

على الزمان [illegible] من طبيعة الحركة والممتنع

[illegible] بحر العلوم رحمه الله تعالى

بالذات لا يكون مما يتعلق به القدرة اذ المصحح للمقدورية هو الامكان وليس قبل الزمان كمية موجودة او موهومة حتى يتمكن العقل من فرض وجود حركة او حركات فيها بل هذا وامثاله من مخترعات الوهم وخرافاته فكما ان للوهم ان يتصور الظاهر من الفلك الاعظم كرتين محيطتين بالعالم يماس السطح الباطن من كل منهما السطح الاعلى من العالم بحيث يكون ما بين سطحي احدهما ذراعا وما بين سطحي الاخرى ذراعين وهذا التوهم لا يوجب تقديرا ممتدا خلاء او ملاء فوق المحدد فكذلك حكم فرض الحركتين المختلفتين قبل وجود الزمان لا يقتضي مدة ثابتة او عدما مستمرا فكما ان فرض الكرتين على الوجه المذكور محال فكذلك فرض الحركتين محال والشيخ ايضا لم يستعمل هذه الحجة على انه نظر حكمي بل على انه مسلك جدلي مسكت للخصم كما يظهر من كلامه حيث قال في الهيات النجاة ان المخالفين يلزمهم ان يضعوا وقتا قبل وقت بلا نهاية وزمانا ممتدا في الماضي بلا نهاية وهو بيان جدلي اذا استقصي فادى الى البرهان

تم الفن الاول فيما يعم الاجسام ويتلوه الثاني

تمت

خاتمة الطبع

بسم الله الرحمن الرحيم

لله المقال اعذب البيان من الزلال حمدًا لمن هو افضل ذي الجلال المتقدس عن شوائب الانفعال محرك الاجرام الفلكية ومسكن البسائط العنصرية مكون المطر والسحاب ومزين الجو بالشهاب مبدع المائل المدبر مخترع الحائل التدوير وابهى درر تنظم في سلك الاسفار وانهر زبر تنتثر في ادوان صحف الكتاب الصلوة والسلام على ... شرح مطالع الانوار وعلى آله المقتبسين لقبساته الابرار واصحابه المستضيئين باضاءته الاخيار سيما المعقولات العشر الاطهار الى يوم لا دار فيه الا الجنة او النار اما بعد فاقول وانا الراجي رحمة الرءوف الرحيم المدعو بشبابتكريم المحمدي الحنفي مذهبا والبهاري الاسحاقفوري وطنا ان ارباب العقل متوافقون واصحاب النقل متطابقون على ان اربح المكاسب واعز المطالب تكميل قوتي النظرية والعملية بالقواعد اليقينية من العلوم الحكمية اذ بها يسلك الانسان سبل العرفان ويخلص من سجن الحدثان والحرمان وقد صنف فيه علماء الامصار وفضلاء الاعصار صحفا شريفة وزبرا سنية وكان شرح هداية الحكمة للشيخ المحقق والحبر المدقق الحكيم ... التحرير ... معلم حكماء اليونان البارع في النقليات والعقليات سيما الطبعيات و... صدر الدين محمد الشيرازي تغمده الله بالغفران واسكنه بحبوحة الجنان ... لطبائع ... وقد انطبع الفن الاول من الطبعيات الذي هو اهم المهمات في السنة ... وستين بعد مضي الالف والمائتين من هجرة سيد المرسلين بتحشية الذكي التقي والعالم الدري المولوي ابي الحسن ... الفتحپوري ثم اللكنوي تلميذ البحر الطمطام الحبر القمقام رئيس فضلاء الدهر راس كملاء العصر محقق الفنون العقلية مدقق العلوم النقلية مولانا المفتي محمد سعد الله ... الله الى غاية ما تمناه فطار ... نسخة ... وامتدت للطبع ... اعناق الكبار فتوجه اليه من هو مشتهر في الامصار بالاشتهار ... العلوم ... الفهوم الماهر في العلوم العقلية والنقلية الكامل في البدائع ... البلاغة وريحان حديقة الفصاحة شيخ الاسلام ونبراس العلماء الاعلام جامع ... غصن دوحة مصطفوية ... السيرة ... الاخلاق الكريمة العلوية العلامة ... محي السنة ... البدعة ... استاذنا المكنى بابي الحسنات مولانا الحاج الحافظ محمد عبد الحي ينبوع الخيرات متع الله المقتبسين بمقالاته الى يوم الدين بحرمة خاتم الانبياء المبعوث في السموات والارضين وزاد على الحواشي السابقة حواشي مفيدة ومن عند نفسه فرائد فريدة فجاء بحمد الله كانه سلك من اللآلي المنظومة ودرج من الجواهر المنثورة ففي كل لفظ منه روض من المنى وفي كل حرف منه عقد من الدرر والحواشي التي كانت تحت التحشية حاشية استاذ كملاء الهند والسند والصين نظام الملة والدين وقدوة المتقدمين والمتاخرين بحر العلوم واحسن المحققين والفاضل اللكنوي عماد الدين والعلامة الدهلوي خاتم المحدثين والمفسرين والموسوم ... مولانا احمد الله والعلامة الاوحد مولانا امجد والحبر الاعظم مولانا اعلم وفريد الدهر والزمان القاضي ارتضا علي خان بحر الفضل والجاه مولانا ولي الله ... قاضي ... رسول الله مولانا المفتي محمد سعد الله ... المولوي محمد معشوق علي وطبعه الفخر البهي محمد علي بخش خان اللكنوي في المطبع العلوي في السنة الحادية والتسعين بعد مضي الالف والمائتين من هجرة سيد الاولين والآخرين وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على رسوله محمد وآله واصحابه اجمعين فقط

محمد علی بخش خان ... مطبع علوی

واسطے سند اس امر کے کہ یہ کتاب چھپی ہوئی مطبع علوی کی ہے مہر ...